الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2024)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

غريب صونية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د/ رحال إيمان

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- دلال نور الدين	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
- رحال إيمان	أستاذ محاضر ب	مقررا	بسكرة
- شناقر وردة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2024)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
-غريب صونية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)
د/ رحال إيمان

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- دلال نور الدين	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
- رحال إيمان	أستاذ محاضر ب	مقررا	بسكرة
- شناقر وردة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة رحال إيمان، مشرفة هذا البحث، التي كان لها الدور الكبير في توجيهي وإرشادي طوال فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان صبرها وتفانيها في نقل العلم لي مصدر إلهام ودافع قوي لاستكمال هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أثروا معرفتي وقدموا لي الدعم العلمي والمعنوي.

ولا يفوتني أن أشكر عائلتي وأصدقائي على دعمهم المستمر وتشجيعهم المتواصل، الذي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

أخيرًا، أشكر كل من ساهم بأي شكل في تسهيل إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسنات الجميع.

الإهداء

قال تعالى: (يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعى إلا بفضله وما تخطى

العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه

بكل الحب والتقدير، أهدي هذا العمل إلى والدي العزيز، وروح أمي وأخي رحمهما الله

إلى إخوتي

وإلى زوجي الغالي وأولادي حفظهم الله ورعاهم

وأهدي هذا الجهد إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وخبراتهم، وكانوا لي قدوة ومصدر إلهام.

كما أهدي هذا العمل إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني رحلة الدراسة بكل ما فيها من تحديات وإنجازات.

وأخيرًا، إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، فلكم مني أسمى آيات الشكر والامتنان.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة العلاقة وتأثيراتها الإيجابية في تحقيق زيادة مستويات النمو الاقتصادي في التنمية، وتستعرض المذكرة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وأهميته، بالإضافة إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها.

وللوصول إلى النتائج المرجوة استخدمنا المنهج الوصفي لتحليل المعطيات والبيانات وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في دعم النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل، لكنه لا يزال يتركز بشكل كبير في قطاع المحروقات، مما يحد من التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية. كما تواجه الجزائر تحديات تنظيمية وإدارية تؤثر على فعالية الاستثمارات الأجنبية، توصي الدراسة بضرورة تنويع القطاعات المستهدفة بالاستثمار الأجنبي، تحسين البيئة التشريعية، وتطوير سياسات أكثر فاعلية لجذب الاستثمارات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا.

Abstract:

This study aims to highlight the role of foreign direct investment (FDI) in achieving sustainable development and its positive effects on increasing economic growth levels. The paper reviews the theoretical framework of foreign direct investment, its determinants, and its importance, in addition to the concept of sustainable development, its dimensions, and indicators.

To achieve the desired results, we used the descriptive method to analyze data and information. The study concluded that foreign direct investment has contributed to supporting economic growth, technology transfer, and job creation. However, it remains heavily concentrated in the hydrocarbons sector, which limits economic diversification and environmental and social sustainability. Algeria also faces regulatory and administrative challenges that affect the effectiveness of foreign investments. The study recommends diversifying the sectors targeted by foreign investment, improving the legislative environment, and developing more effective policies to attract investments that contribute to achieving sustainable development in all its dimensions.

Keywords: Foreign Direct Investment, Sustainable Development, Economic Growth, Technology Transfer.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير .....

الإهداء .....

الملخص:.....

فهرس المحتويات:.....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال: .....

تمهيد .....أ

الفصل الأول:

مدخل نظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

تمهيد: ..... - 8 -

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 9 -

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ..... - 9 -

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر..... - 9 -

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....- 11 -

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .....- 13 -

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .....- 17 -

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.....- 20 -

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.....- 20 -

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة: .....- 20 -

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.....- 22 -
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها .....- 24 -
الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة.....- 24 -
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة.....- 27 -
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة .....- 28 -
المبحث الثالث: دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة على الدولة المضيفة .....- 32 -
المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي .....- 32 -
الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وتكوين راس المال الثابت ..- 32 -
الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري .....- 33 -
الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي .....- 34 -
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة البيئية .....- 36 -
الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي.....- 36 -
الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا.....- 37 -
الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التغير المناخي.....- 38 -
المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية .....- 38 -
الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة الشرائية.....- 38 -
الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل .....- 39 -
الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.....- 39 -
خلاصة الفصل: .....- 40 -

الفصل التطبيقي:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد: 42

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلا الفترة 20217-2024 43

المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار في الجزائر. 43

الفرع الأول: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات والسبعينات. 43

الفرع الثاني: قوانين الاستثمار لمرحلة الثمانينات والتسعينات. 45

الفرع الثالث: قوانين الاستثمار ما بعد التسعينات 47

المطلب الثاني: التحفيزات التي تمنحها الجزائر لتشجيع الاستثمار 50

الفرع الأول: التحفيزات التي نص عليها الدستور 50

الفرع الثاني: التحفيزات التي نص عليها من خلال تشريعات الاستثمار: 51

الفرع الثالث: استراتيجية الجزائر لتوفير مناخ استثماري ملائم 56

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمارات في الجزائر 59

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2017-2024.....61

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للتنمية في الجزائر 61

الفرع الأول: مؤشر معدل النمو الاقتصادي 61

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي: 63

الفرع الثالث: الميزان التجاري 76

الفرع الرابع: معدل التضخم: 78

الفرع الخامس: الميزانية العامة.....79

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية للتنمية في الجزائر 82

الفرع الأول: مؤشر التشغيل 82
الفرع الثاني: التركيبة السكانية في الجزائر 85
الفرع الثالث: مؤشر الصحة العامة 90
الفرع الرابع: مؤشر معدل البطالة 95
المطلب الثالث: المؤشرات البيئية للتنمية في الجزائر 97
الفرع الأول: التلوث البيئي وتسيير النفايات 97
الفرع الثاني: تطور انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون co2 101
الفرع الثالث: نسبة الأراضي الزراعية 103
الفرع الرابع: الغابات 104
خلاصة الفصل: 108
الخاتمة: ..... - 110 -
قائمة المصادر والمراجع: ..... - 114 -

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): يوضح أهم الفروق بين القانونين 1993 والأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات....54

الجدول رقم (02): يوضح تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....59

الجدول رقم (03): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2024) 61

الجدول رقم(04): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024) 63

الجدول رقم(05): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024) 66

الجدول رقم(06): يوضح الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2017-2024) 68

الجدول رقم(07): صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024) 70

الجدول رقم(08): نسبة الديون من الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024) 72

الجدول رقم(09): نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)..74

الجدول رقم(10): الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2024) 76

الجدول رقم(11): معدل التضخم خلال الفترة (2017-2024) 78

الجدول رقم (12): الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2017-2024) 80

الجدول رقم(13): اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان خلال الفترة (2017-2024) 82

الجدول رقم(14): اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان من ذكور وإناث 15 عاما فأكثر خلال الفترة (2017-2024) 84

الجدول رقم(15): تعداد السكان من ذكور وإناث خلال الفترة (2017-2024) 85

الجدول رقم(16): تعداد السكان حسب الشرائح العمرية خلال الفترة (2017-2024) 86

الجدول رقم(17): العدد الإجمالي للسكان خلال الفترة (2017-2024) 88

الجدول رقم(19): نمو السكان في المناطق الريفية/الحضرية خلال الفترة (2017-2024) 89

الجدول رقم(20): العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2017-2024) 90

الجدول رقم(21): معدل الوفيات خلال الفترة (2017-2024) 92

الجدول رقم(22): السكان الذين يحصلون على خدمات الصحية خلال الفترة (2017-2024) 93

الجدول رقم(23): نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية عند الأطفال خلال الفترة (2017-2023) 94

الجدول رقم(24): معدل نمو البطالة خلال الفترة (2017-2024) 95

الجدول رقم(25): البطالة حسب الجنس (ذكور، إناث) خلال الفترة (2017-2024) 96

الجدول رقم (26): تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2017-2024) 102

الجدول رقم(27): نسبة الأراضي الزراعية خلال الفترة (2017-2022) 103

الجدول رقم(28): مساحة ونسبة الغابات خلال الفترة (2017-2022) 105

الجدول رقم(29): عدد حرائق الغابات خلال الفترة (2017-2024) 106

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 01: يوضح أبعاد التنمية المستدامة.....26

الشكل رقم (02): ي يوضح تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....60

الشكل رقم(03): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2024) 63

الشكل رقم(04): نمو معدل الناتج المحلي للفترة 2017-2024.....65

الشكل رقم(05): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024) 67

الشكل رقم(06): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2017-2024) 69

الشكل رقم (07): صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024) 71

الشكل رقم(08): نسبة الديون من الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024) 73

الشكل رقم(09): نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)..75

الشكل رقم(10): الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2024) 77

االشكل رقم(11): معدل التضخم خلال الفترة (2017-2024) 79

الشكل رقم (12): الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2017-2024) 81

الشكل رقم(13): تعداد السكان حسب الشرائح العمرية خلال الفترة (2017-2024) 87

الشكل رقم (14): العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2017-2024) 91

الشكل رقم (15): تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2017-2024) 103

الشكل رقم(16): مساحة ونسبة الغابات خلال الفترة (2017-2022) 106

مقدمـــة

تمهيد

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز أشكال تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستقبِلة، ويهدف إلى إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة أو توسيع المشاريع القائمة. ولا يقتصر هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التمويلية فحسب، بل يشمل أيضًا نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، مما يسهم في دعم وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية

تُعتبر التنمية المستدامة اليوم من أبرز التحديات التي تواجه الدول في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السريعة على المستوى العالمي. فهي نموذج تنموي يهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. وفي هذا الإطار، يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة حيوية يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا في الدول النامية التي تسعى إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية عبر استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل.

بالنسبة للجزائر، التي تمتلك موارد طبيعية هائلة وموقعًا جغرافيًا استراتيجيًا، فقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر محورًا رئيسيًا في خططها التنموية، خاصة خلال الفترة من 2017 إلى 2024 التي شهدت إصلاحات عميقة في الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار، بهدف تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. فقد أصدرت الجزائر قانونًا جديدًا للاستثمار في 2022، ألغى العديد من القيود السابقة، وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب بحرية أكبر، مما ساعد على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1.21 مليار دولار في 2023، مع التركيز على قطاعات الطاقة، الطاقات المتجددة، الصناعة، الفلاحة، والتكنولوجيا.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة استراتيجية ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ لا يقتصر دوره على ضخ رؤوس الأموال فقط، بل يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا والمعرفة التي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا الاستثمار، عندما يتم في بيئة استثمارية ملائمة وتحت سياسات حكومية فعالة، يصبح محفزًا للنمو الاقتصادي، داعمًا للتنمية الاجتماعية، ومساهمًا في حماية البيئة من خلال تبني تقنيات صديقة للبيئة.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة التي تواجه العالم اليوم، تبرز التنمية المستدامة كنموذج تنموي متكامل يسعى لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. ومن

هنا، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل ركيزة أساسية لهذا النموذج، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتعزيز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية عبر استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

لذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة شاملة ومتكاملة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2017-2024، تأخذ بعين الاعتبار التطورات القانونية والسياسات الحكومية، واقع الاستثمار في القطاعات المختلفة، والتحديات التي تواجهها البلاد في هذا المجال. هذه الدراسة تهدف إلى تقديم رؤية واضحة حول مدى فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى اقتراح توصيات عملية لتعزيز دوره في المستقبل.

أولا: الإشكالية الرئيسية:

اعتمادا على ما سبق ذكره يمكننا صياغة إشكالية للبحث في السؤال التالي:

كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ولتوضيح أبعاد الإشكالية الرئيسية بشكل أدق وللإحاطة أكثر بجوانب الموضوع تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

التساؤلات الفرعية

1. ما لمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي محددات استقطابه؟؟
2. كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر؟
3. ما هي السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟
4. ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ثانيا: الدراسات السابقة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأحداث والدراسات التي تتناول موضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الدراسات فيما يلي:

الدراسة الأولى: شيماء نينية 2018بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016"، دراسة منشورة بمجلة العلوم الإنسانية سعت إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبيان أثره على جوانب التنمية المستدامة خلال تلك الفترة. اعتمدت الدراسة على تقارير

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر وعدد من التقارير الدولية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي. وتوصلت إلى أن أخذ مبادئ التنمية المستدامة بعين الاعتبار عند اختيار المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر يساهم في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو تحقيق التنمية المستدامة. تؤكد نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة فعالة لدعم التنمية المستدامة إذا ما تم توجيهه وفق معايير بيئية واقتصادية واجتماعية واضحة.

تتفق دراستنا مع هذه النتائج، حيث نؤكد أيضًا على ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية بشكل يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية، مع التركيز على التطورات الحديثة في السياسات الاستثمارية الجزائرية.

الدراسة الثانية: دراسة منصوري الزين 2007، بعنوان: "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، وهي أطروحة دكتوراه مقدّمة لكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المسببات والعوامل التي تعيق نمو وتطور الاستثمارات في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد العوامل والآليات الكفيلة بتصحيح تلك المعوقات. كما سعت إلى إبراز السبل التي يمكن من خلالها دعم الاستثمار المحلي، وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد خلُصت الدراسة إلى أن الجزائر تملك مؤهلات متعدّدة تمكّنها من أن تكون وجهة استثمارية ذات جاذبية اقتصادية عالية، شرط إجراء إصلاحات هيكلية فعّالة. كما أكّدت أن التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، بعد عملية التحرير الاقتصادي، ساهمت بشكل إيجابي في تحسين مناخ الاستثمار وتطوير القطاع الخاص، مما انعكس بشكل ملحوظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلاد.

تتفق دراستنا مع هذه الرؤية، حيث نبرز أيضًا دور الإصلاحات القانونية والتنظيمية الحديثة في تحسين بيئة الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مع الإشارة إلى التحديات التي لا تزال قائمة.

الدراسة الثالثة: شوقي جباري، 2015 بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2013) من خلال استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، و توصلت لوجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة معدلات النمو السالبة التي سجلها قطاع المحروقات، كما توصلت إلى أنه هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الاستثمار المحلي والصادرات، إلا أنه يبقى غير كافٍ لتحويل الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي.

تختلف دراستنا في بعض النتائج، حيث نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يتركز في قطاع المحروقات، مما يحد من تأثيره الإيجابي على التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومع ذلك، نؤكد على ضرورة تنويع القطاعات المستهدفة للاستفادة القصوى من الاستثمار الأجنبي، وهو ما يعكس توصيات دراستنا لتجاوز نقاط الضعف التي أشارت إليها هذه الدراسة

حدود الدراسة:

-الفترة الزمانية:

تمتد الدراسة خلال الفترة من سنة 2002 إلى سنة 2016، وهي مرحلة شهدت تغيرات اقتصادية مهمة في الجزائر، خاصة في مجال السياسات الاستثمارية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

-الفترة المكانية:

تركز الدراسة على الجزائر، باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع مصادر التمويل ودعم الاستثمارات الأجنبية.

نموذج الدراسة:

استنادا على الدراسات السابقة تم استنباط النموذج الأولي للدراسة في انتظار إثباته أو نفيه بعد الدراسة

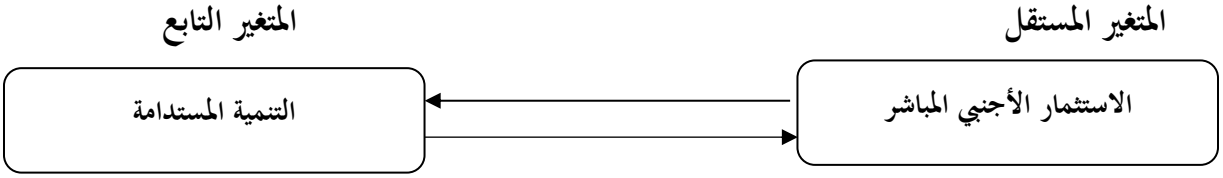

ثالثا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح الفرضيات التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات سوق العمل، ومن ثم انتعاش الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي
2. الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيًا على الاستدامة البيئية واكتساب التكنولوجيا.
3. تعتبر الجزائر من أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه هذه الاستثمارات نحو قطاعات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على العلاقة الحيوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر، وهو موضوع محوري في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها البلاد. كما تساهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، مما يدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي ويعزز من مكانة الجزائر في الاقتصاد العالمي.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة وعلاقتهما.
- تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- استكشاف السياسات والاستراتيجيات الحكومية التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر والحالة الراهنة لمؤشراتها.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان للأسباب التالية:

–تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كرافد أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر، والحاجة إلى تقييم مدى تأثيره على التنمية المستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

–اهتمام الباحث بدراسة العلاقة بين الاستثمار والتنمية المستدامة، ورغبته في المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية التي تعزز من دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الوطنية.

سابعا: صعوبات الدراسة

تكمن صعوبة هذه الدراسة في تعدد أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) وتعقيد قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من هذه الأبعاد، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بجمع البيانات الدقيقة

والموثوقة للفترة الزمنية الممتدة من 2017 إلى 2024، فضلاً عن تحليل السياسات الحكومية المتغيرة وتأثيرها على الاستثمار.

يضاف إلى ذلك ضيق الوقت المتاح لإنجاز الدراسة، مما فرض ضغطاً علي في جمع وتحليل البيانات ومراجعة الأدبيات العلمية بشكل كافٍ.

ثامنا: هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من فصلين:

- الفصل الأول: مدخل نظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة: يتناول هذا الفصل تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، محدداته، ومفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها، بالإضافة إلى دراسة دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدولة المضيفة.
- الفصل الثاني: الواقع التطبيقي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر يركز هذا الفصل على الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار في الجزائر، تطور قيمة الاستثمارات، التحفيزات المقدمة، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، التحديات التي تواجهها، ودور الدولة في توجيه الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة. تختتم الدراسة بخاتمة تلخص النتائج وتقدم توصيات عملية لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل نظري حول

الاستثمار الأجنبي المباشر

والتنمية المستدامة

تمهيد:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول، خصوصًا النامية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. مع تسارع العولمة والتطورات الاقتصادية، أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية ضرورة لتعزيز النمو، نقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة الموارد المحلية. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على ضخ الأموال فقط، بل يشمل أيضًا نقل الخبرات الإدارية والتقنية التي تساهم في تحديث القطاعات الاقتصادية.

تنجح الدول في استقطاب هذه الاستثمارات عندما توفر بيئة محفزة ومستقرة تشمل حوافز ضريبية وبنية تحتية مناسبة وإطارًا قانونيًا داعمًا. كما يلعب الاستثمار دورًا مهمًا في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، مما يدعم أهداف التنمية المستدامة.

مع ذلك، تواجه الدول تحديات مثل التطور التكنولوجي السريع والمنافسة العالمية وتعقيدات السياسات الاقتصادية، مما يستدعي تبني استراتيجيات متوازنة تضمن جذب الاستثمار وحماية المصالح الوطنية مع تحقيق استدامة الآثار الإيجابية.

وفي هذا الفصل، سيتم استعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأهميته في التنمية المستدامة، مع تحليل العوامل المؤثرة في تدفقه نحو الدول النامية والتركيز على السياسات التي تعزز فعاليته

ويندرج كل هذا تحت 03 مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة على الدولة المضيفة

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر أداةً رئيسيةً في تعزيز التنمية الاقتصادية العالمية، حيث يساهم في تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات إلى الدول المستضيفة، مما يسهم في دعم نموها الاقتصادي. كما يلعب دورًا مهمًا في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية، رغم ما يواجهه من تحديات وتأثيرات على الأسواق المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ضخ رؤوس أموال أجنبية في دولة أخرى بهدف إنشاء أو تطوير شركات تابعة، ويعد من أهم مصادر التمويل التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل. كما يلعب دورًا محوريًا في تنمية الدول المضيفة من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاجية

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار لغة:

الاستثمار في اللغة هو مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب، أي أن الاستثمار هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن (الغرباوي، 2020، صفحة 15).

يعرّف مجمع اللغة العربية الاستثمار على أنه استخدام رؤوس الأموال في الإنتاج، سواء من خلال شراء الآلات والمواد الأولية أو عبر أساليب غير مباشرة، مثل شراء الأسهم والسندات. (الوجيز، 1995، صفحة 78)

الاستثمار اصطلاحا:

في المفهوم الاصطلاحي، يشير مصطلح الاستثمار إلى إضافة الأصول المنتجة إلى المخزون، أو إلى الإنفاق على الأصول المعمرة التي تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية مستقبلاً، أو في توفير منافع استهلاكية للمستهلكين لاحقًا. (العذاري، 2016، صفحة 55)

يُعرّف علماء المالية الاستثمار بأنه توظيف الأموال من قبل فرد أو أكثر، بحيث يتم الاحتفاظ بهذه الأموال لفترة زمنية محددة في المستقبل. كما يُعرف أيضًا بأنه تخصيص الأموال في أصول مالية ومادية بهدف تحقيق عائد مالي مستقبلي. (الهادي، 2009، صفحة 23)

وينقسم الاستثمار إلى نوعين:

1. الاستثمار المباشر: يتمثل في الأصول الرأسمالية أو الملموسة.
2. الاستثمار غير المباشر (المالي): يشمل الأصول المالية، ويُعرف أيضًا بالاستثمار المحفظي.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من تعدد التعريفات لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تتقارب في مضمونها بشكل عام. ومن أبرز هذه التعريفات:

ما قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، حيث عرّفته بأنه: "النشاط الذي يقوم من خلاله مستثمر مقيم في بلد معين بالحصول على مصلحة دائمة وسيطرة مؤثرة في إدارة كيان مقيم في بلد آخر". يمكن أن تتم هذه العملية عبر إنشاء مؤسسة جديدة بالكامل، وهو ما يُعرف بـ "الاستثمار الجديد"، أو من خلال تعديل هيكل ملكية مؤسسات قائمة، سواء عن طريق الاندماج أو الاستحواذ. (عطيل و صاولي، 2019، صفحة 67).

يُعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عملية تهدف إلى امتلاك فوائد دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل اقتصاد مختلف عن اقتصاد المستثمر. ويهدف هذا الاستثمار إلى منح المستثمر القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في إدارة وتسيير المؤسسة. (علي صوشة، 2014-2015، صفحة 06).

يتضح من التعريفات المختلفة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو امتلاك مستثمر أجنبي لحصة مؤثرة في مؤسسة بدولة أخرى، مع المشاركة في إدارتها أو التحكم بها، مما يسهم في نقل رأس المال والتكنولوجيا والخبرات للدولة المضيفة.

يعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يقوم على علاقة طويلة الأجل، حيث يعكس مصلحة دائمة وسيطرة إدارية للمستثمر الأجنبي، مما يتيح للشركة الأم في الدولة الأصلية القدرة على التحكم والتوجيه في الشركة التابعة بالدولة المضيفة. (سطحي، 2017-2018، صفحة 12).

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أحد أشكال الاستثمار الدولي، حيث يمتلك كيان مقيم، يُعرف بالمستثمر المباشر، حصة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر،

تُسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتتجلى هذه المصلحة الدائمة في إقامة علاقة طويلة الأمد بين الطرفين، مع تمتع المستثمر بقدر كبير من التأثير في إدارة المؤسسة. (بونقاب و زواويد لزهاري، 2018، صفحة 107)

يرى **Bernard Hurgencier** أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تأسيس مؤسسة جديدة أو فرع لها في الخارج، أو في زيادة رأس مال المؤسسة القائمة، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، بشرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير فعلي في إدارة المؤسسة. (شلغوم، 2012، صفحة 17).

من خلال مختلف التعريفات السابقة، يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو امتلاك مستثمر أجنبي لحصة مؤثرة في شركة بدولة أخرى، مما يمنحه حق التأثير في إدارتها. يتم هذا الاستثمار عبر إنشاء مشاريع جديدة، أو التوسع، أو عمليات الاندماج والاستحواذ. يهدف إلى نقل رأس المال، التكنولوجيا، والخبرات، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة المضيفة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الأساسية للتمويل الخارجي، حيث يُتوقع أن يسهم في تزويد الدول ذات الدخل المتوسط بالتقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما يعزز استغلال الموارد المحلية ويوفر فرص عمل جديدة للمواطنين في الدول المضيفة.

وبفضل دوره في دعم موازين المدفوعات، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين قدرة الدول على سداد ديونها الخارجية، مما يجعله خيارًا مميزًا مقارنة بوسائل التمويل الأخرى، مثل القروض والمنح، نظراً للمزايا العديدة التي يوفرها (سارة، 2009-2010، الصفحات 11-12)

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في: (كاكي، 2010-2011، صفحة 57)

- **توفير الأصول النادرة في الدول النامية** :تعمل الشركات متعددة الجنسيات على إمداد هذه الدول بحزمة من الأصول المهمة مثل رأس المال، التكنولوجيا، والمهارات الإدارية، كما تُعد قناة رئيسية لتسويق المنتجات على المستوى الدولي.

- **خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة** :يُساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير وظائف جديدة، إلى جانب تحسين إنتاجية القوى العاملة، مما يُساهم في الحد من مشكلة البطالة.

- **تحفيز معدل الاستثمار المحلي** :حيث يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تعزيز الاستثمارات المحلية، من خلال جذب المدخرات إلى القطاعات الإنتاجية الأساسية والمكملة، مما يرفع عوائد الملكية ويؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.

- **تعزيز الترابط الاقتصادي بين الشركات المحلية والدولية** :يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في انتشار التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد الوطني، إذ تخلق الشركات متعددة الجنسيات روابط أمامية وخلفية مع الشركات المحلية، مما يزيد من إنتاجيتها وكفاءتها. فالروابط الخلفية تُحسن أداء الشركات المحلية، بينما الروابط الأمامية تُطور أنظمة البيع المحلية وتُساهم في فهم واعتماد التكنولوجيا المتقدمة في مختلف الصناعات. (سوالم و طراد خوجة، 2021، صفحة 207)

- **تحسين ميزان المدفوعات** :تساهم الشركات الأجنبية في تدفقات رأسمالية تُستخدم لتمويل المشاريع، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل العجز في ميزان المدفوعات في الدول المضيفة.

كما تنبع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة عوامل رئيسية، من أبرزها: (العربي، 2022، صفحة 384)

- **تأثيره على التقنيات المستخدمة** :يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الوسائل فاعلية في استقدام التكنولوجيا الحديثة، إضافةً إلى دوره في تطوير العمليات الإدارية والرقابية.

- **المساهمة في الحد من البطالة** :يساعد على توفير فرص العمل بشكل مباشر، كما يساهم في تأهيل وتطوير القوى العاملة المحلية.

- **تحسين ميزان المدفوعات** :يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الطلب على العملة المحلية لتمويل المدفوعات المحلية، مما يسهم في تعزيز الصادرات وتقليل الاستيراد.

- **تأثيره على سعر صرف العملات الأجنبية** :يساهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والحد من التضخم.

- **دوره في دعم النمو الاقتصادي** :يُعد الاستثمار الأجنبي مصدرًا هامًا للتمويل بالعملة الصعبة، مما يعزز القدرات الاقتصادية للدولة المضيفة، إلى جانب توفير المعرفة التقنية الضرورية لإنجاح تلك الاستثمارات.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال مثل الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل، الشركات متعددة الجنسيات، مشاريع التجميع، واستثمارات البنية التحتية، لكل منها خصائص ومزايا وتحديات تؤثر على التنمية الاقتصادية للدول المضيفة.

أولا: الاستثمار المشترك:

يرى "كولد" أن الاستثمار المشترك يشمل المشاريع التي يمكن لجهات أو أفراد من دول مختلفة امتلاكها أو المشاركة فيها بشكل دائم، دون أن تقتصر على امتلاك حصص في رأس المال فقط، بل تمتد أيضًا إلى مجالات الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. (بلقاسم، 2005-2006، صفحة 07)

يتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية: (سعيدي، 2006-2007، صفحة 65)

- إقامة اتفاق طويل الأمد بين مستثمرين، أحدهما من الدولة المضيفة والآخر أجنبي، بهدف مزاولة نشاط اقتصادي داخل حدود الدولة المضيفة.
- إمكانية أن يكون أحد الطرفين شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- توافر مساهمات متنوعة مثل رأس المال، الخبرة، التكنولوجيا، أو المعرفة التسويقية من قِبَل أحد الشركاء.
- عدم احتكار أي طرف للسيطرة المطلقة على المشروع.
- في بعض الحالات، يجب أن يتمتع جميع الأطراف بحق المشاركة في إدارة المشروع وتشغيله.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (شركات متعددة الجنسيات):

الشركات متعددة الجنسيات هي كيانات اقتصادية تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، حيث يشارك فيها أفراد من دول مختلفة. تعمل هذه الشركات على تنفيذ أنشطتها الاقتصادية في دول أجنبية، معتمدة على استراتيجيات وسياسات مصممة وفقًا لمركزها الرئيسي الموجود في دولة معينة. ورغم ارتباطها بدولة منشأ محددة، إلا أن عملياتها تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية، خاصةً نحو الدول النامية التي تعد وجهتها المفضلة للاستثمار. (سي عفيف، 2015-2016، الصفحات 29-30)

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك كليا للمستثمر الأجنبي:

في هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، يكون المستثمر الأجنبي هو المالك الوحيد لرأس المال، حيث يمتلك المشروع بالكامل، بدءًا من تأسيسه وحتى إدارته وتشغيله، دون أي تدخل من الدولة المضيفة. ويعتمد هذا النوع من الاستثمارات في جوهره على نقل المؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين، بما يشمل المهارات الإدارية، الفنية، التسويقية، والتمويلية، إلى جانب غيرها من المهارات، في شكل مؤسسة تعمل تحت سيطرته الكاملة، مما يسمح لها بالاستفادة القصوى من مزاياها التنافسية. (كاكي، 2010-2011، الصفحات 45-46)

مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل

أ/ بالنسبة للدول المضيفة: (بن حافظ، 2010-2011، الصفحات 96-79)

المزايا:

- يسهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة الاحتياطي النقدي للدول المضيفة، مما يدعم استقرارها المالي.
- يساهم حجم المشاريع الكبرى في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، مع إمكانية تحقيق فائض تصديري يقلل من الاعتماد على الواردات، مما يحسن ميزان المدفوعات.
- يتيح الاستثمار الأجنبي نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، خاصة إذا تم تنظيم الاستثمار بطريقة فعالة لضمان الاستفادة القصوى.

العيوب:

- تواجه الدول المضيفة، لا سيما النامية منها، مخاطر الاحتكار الذي قد يؤدي إلى هيمنة الشركات الأجنبية على قطاعات اقتصادية حيوية.
- يمكن أن يترتب على هذه الاستثمارات تأثيرات سياسية سلبية، خاصة إذا نشأت تعارضات في المصالح بين الدولة المضيفة والشركات المستثمرة، مما قد يؤثر على سيادتها الاقتصادية والسياسية.

ب– الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي: (أبو قحف، 2003، الصفحات 18-20)

المزايا:

- في حال نجاح الاستثمار المشترك، يصبح بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء مشروعات بملكية كاملة مستقبلاً.
- يعد هذا النوع من الاستثمارات خيارًا مناسبًا للشركات متعددة الجنسيات عند عدم توفر الموارد المالية أو البشرية الكافية، بالإضافة إلى الحاجة إلى المعرفة التسويقية الخاصة بالسوق المحلي.
- يساهم الاستثمار المشترك في تقليل المخاطر غير التجارية، مثل التأميم، المصادرة، والقيود التجارية والجمركية في الدولة المضيفة.

العيوب:

- قد تنشأ خلافات بين الشريكين بسبب تضارب المصالح، مما قد يحد من تحقيق أهداف المستثمر الأجنبي.
- انخفاض الإمكانيات الفنية والمالية للطرف المحلي قد يؤثر سلبًا على كفاءة ونجاح المشروع.
- ارتفاع مخاطر غير تجارية، مثل احتمالية سعي الشريك المحلي لإقصاء المستثمر الأجنبي بعد فترة معينة من الشراكة.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل مشروعات أو عمليات التجميع

يتم الاستثمار في مشاريع التجميع من خلال اتفاقيات تعاونية بين طرفين، أحدهما مستثمر أجنبي والآخر طرف وطني، سواء كان من القطاع العام أو الخاص. في هذه المشاريع، يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، مثل قطع غيار السيارات. وفي أغلب الحالات، خاصة في الدول النامية، يكون المستثمر الأجنبي مسؤولًا عن توفير المعرفة التقنية المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع، بالإضافة إلى أساليب الإنتاج والتخزين والصيانة. وتتنوع أشكال هذه المشاريع، فقد تأخذ شكل استثمار مشترك بين الطرفين أو استثمار كامل من قبل المستثمر الأجنبي. (بوحديدي، 2016، صفحة 160)

يتيح هذا النموذج من الاستثمار للأطراف الوطنية تجميع منتجات وفقًا لمواصفات الشركة الأم، مما يخلق فرص عمل ويخضع للرقابة المحلية. رغم ذلك، قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية إذا لم تُطوَّر سياسات تدعم الاستقلالية،

حيث يمكن للشركات الأجنبية التحكم في الأسعار والإمدادات، مما يحد من سيادة الدولة على اقتصادها. (ميدون، 2020، الصفحات 44-45)

خامسا: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يتم الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية المحولة من خلال عقود امتياز طويلة الأجل، تتراوح مدتها بين 20 إلى 50 عامًا. تركز هذه المشاريع على البناء والتشغيل والتحويل، مما يحقق منفعة متبادلة لكل من الحكومة والمستثمر الأجنبي. تواجه الحكومة تحديًا في تمويل هذه المشروعات نظرًا لحجم الاستثمارات الضخم الذي تتطلبه، في حين يجد المستثمر الأجنبي فيها فرصة اقتصادية مجدية خلال فترة الامتياز، ليتم تسليم المشروع في النهاية إلى الحكومة أو المجتمع للاستفادة منه. (طير، 2014-2015، صفحة 17).

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بين الاستثمار المشترك، والاستثمارات المملوكة بالكامل، واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، ومشروعات التجميع، والاستثمارات في البنية الأساسية. لكل نوع من هذه الاستثمارات مزاياه وعيوبه، حيث تسهم في دعم الاقتصاد المضيف من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة رأس المال، لكنها قد تؤثر أيضًا على السيادة الاقتصادية للدول المضيفة، خاصة إذا لم تكن هناك سياسات تنظيمية واضحة تحد من المخاطر مثل الاحتكار والتبعية الاقتصادية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتمد عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة على مجموعة من العوامل التي تؤثر في القرار الاستثماري، والتي تختلف وفقًا لطبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر. (الجبوري، 2014، صفحة 67)

تسعى الدول إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الصناعية، والخدمية من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة ومُهيأة، حيث يُولي المستثمر اهتمامًا كبيرًا للعوامل التي تضمن نجاح مشاريعه قبل اتخاذ قرار الاستثمار. وتشمل هذه العوامل عدة محددات رئيسية تلعب دورًا جوهريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (اسماعيل و آخرون، 2022، صفحة 10)

أولا: المحددات الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشمل ثلاث ركائز أساسية: (هارون، 2021-2022، صفحة 25)

- حجم واتساع السوق: كلما كان سوق الدولة المضيفة أكبر وأوسع، زادت احتمالية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظرًا لوجود طلب متزايد بسبب العدد الكبير من المستهلكين، فضلًا عن انخفاض تكاليف الأجور، مما يحقق وفورات الحجم.
- وفرة الموارد: يشمل هذا العامل توفر المواد الخام، وانخفاض تكلفة اليد العاملة، إضافةً إلى مدى توافر التكنولوجيا، وهي عوامل تشجع المستثمرين الأجانب على توجيه استثماراتهم نحو الدولة المضيفة.
- عنصر الكفاءة: يشمل مدى تطور البنية التحتية، وفاعلية شبكات النقل والاتصالات، إذ تؤدي هذه العوامل إلى تعزيز القدرة التنافسية للدولة المضيفة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: المحددات القانونية الإدارية:

يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي على وجود قوانين وتشريعات توفر للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة إلى ضمانات تحميه من المخاطر الاقتصادية، مثل التأميم والمصادرة، مع ضمان حقه في تحويل أرباحه إلى أي دولة وفي أي وقت. تلعب النظم الإدارية دورًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر، حيث تزداد جاذبية الدولة للاستثمار إذا كانت الإجراءات الإدارية واضحة وسهلة، وخالية من التعقيدات البيروقراطية والفساد الإداري. كما أن وجود إطار قانوني قوي يعد عنصرًا أساسيًا في استقطاب المستثمرين، وذلك من خلال توفير نظام قضائي فعّال قادر على تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بكفاءة. (كزار حسن، 2022، صفحة 26)

ثالثا: المحـددات السياسية:

يُعد العامل السياسي أحد أبرز العوامل المؤثرة في قرارات المستثمر الأجنبي، حيث تلعب طبيعة النظام السياسي، ومدى استقراره، والتغيرات المحتملة في المستقبل دورًا رئيسيًا في اتخاذ القرار الاستثماري. كما تُعد الظروف الإقليمية والعالمية من العوامل المؤثرة التي يضعها المستثمر في الاعتبار. ويعني غياب الاستقرار السياسي زيادة الشكوك والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

وقد أوضح Basi (1963) أن الاستقرار السياسي يُعد المحدد الأول أو الثاني بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في مختلف دول العالم النامية. كما توصلت دراسة أجراها Schneider and Frey (1985)، شملت 54 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1976و1979 و1980، إلى أن غياب الاستقرار السياسي يرتبط سلبًا بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (خاطر، 2012-2013، صفحة 89)

تشير إحدى الدراسات المقارنة إلى أنه كلما اتسم النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وانخفضت احتمالات نشوب الحروب، زادت جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح. كما أن سياسات التأميم أو المصادرة، بالإضافة إلى تزايد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، تؤثر سلبًا على نمو هذا النوع من الاستثمارات. (مدادي، 2012، الصفحات 237-238)

رابعا: المحددات الثقافية والاجتماعية

تتمثل المحددات الثقافية والاجتماعية بشكل أساسي فيما يلي: (تومي، 2021، صفحة 201)

أ-تعداد السكان وتركيبتهم:

مع ازدياد عدد السكان، يذهب الجزء الأكبر من الدخل إلى الاستهلاك المباشر، مما يقلل من النسبة المخصصة للاستثمار. كما أن التركيبة العمرية للسكان تؤثر سلبًا على الاستثمار، إذ إن ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية

الصغيرة يعني وجود نسبة كبيرة غير قادرة على العمل، مما يضعف القدرة الإنتاجية ويؤثر سلبًا على مستويات الادخار والاستهلاك في الدولة.

ب- معدلات الاستهلاك

يؤدي ارتفاع معدلات الاستهلاك إلى تقليل حجم المدخرات، مما يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض القدرة على تمويل الاستثمارات. وبالتالي، يصبح من الضروري تبني سياسات جبائية تهدف إلى الحد من الاستهلاك المفرط، خاصة في الكماليات، وتوجيه الموارد نحو تلبية الاحتياجات الأساسية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة أحد المفاهيم الحديثة التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، بهدف ضمان رفاهية الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومع تطور هذا المفهوم، لم يعد يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل بات يشمل سياسات مستدامة تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، تحسين جودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

التنمية المستدامة هي مفهوم يهدف إلى تحقيق توازن متكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية لغة:

التنمية تعني في اللغة النمو أو التزايد بشكل تدريجي، ويُستخدم مفهوم التنمية عادةً للإشارة إلى التحسن في مختلف المستويات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها. (كافي، 2017، صفحة 15)

التنمية: اصطلاحا

تعرف التنمية على أنها عملية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المجتمع ونظامه الاجتماعي، من خلال تعزيز الحقوق وتوسيع الفرص. ويشير بعض الباحثين إلى أن التنمية ترتكز على تطوير الاقتصاد والتخلص من التبعية الخارجية، مع تحقيق الرفاهية للأفراد عبر إدارة الدولة للموارد الاقتصادية وتوجيهها بما يخدم مصلحة المجتمع. (بن عيسى، 2018، صفحة 55)

يعرف جان نيدرفين بيتزر، وهو أحد المنظرين المعاصرين، التنمية بأنها عملية تدخل منظم في الشؤون الجماعية بهدف التحسين، وفقًا لمعايير التحسن المجتمعية. ويرى أن مفهوم التحسن يختلف تبعًا للطبقة الاجتماعية، والثقافة، والسياق التاريخي، وعلاقات القوة السائدة في المجتمع. (Hazel & Gordon, 2009, p. 19)

التنمية المستدامة:

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين أساسيتين: التنمية والاستدامة .في بدايات استخدام المصطلح، كان التركيز ينصبّ بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي، حيث كانت التنمية تُعرّف بأنها قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، يتمثل في تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي .ومع تطور المفهوم، أصبح يشمل أبعادًا أخرى تتجاوز الاقتصاد، مثل الأبعاد البيئية والاجتماعية، لضمان تحقيق التقدم دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية. (برطيل، 2015-2016، صفحة 54).

أما مفهوم الاستدامة فيشير في علم البيئة إلى الاستمرارية المرتبطة بتشكيل وتطور النظم الديناميكية. حيث تتعرض هذه النظم لتغيرات هيكلية تؤدي إلى تحولات في الخصائص والعناصر والعلاقات. وقد عرّفت لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة عام 1987 الاستدامة بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة. (وزارة التعليم، 2024، صفحة 20)

عرّف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها : "استدامة في رأس المال، حيث يرى أنها عملية تنموية تركز على تحقيق التوازن المستمر، مما يضمن توفير الفرص للأجيال القادمة من خلال الحفاظ على رأس المال الشامل أو زيادته بمرور الوقت." (مشري، 2008-2011، صفحة 51)

يعرف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (1987) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية." (البلتاجي، 2020، صفحة 322)

عرّف هيرمان دالي (Herman Daly) التنمية المستدامة بأنها: "عملية تهدف إلى الحفاظ على جودة البيئة على المدى الطويل، بحيث يحقق النمو الاقتصادي توازنًا مع قدرة النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي على أداء وظائفه الأساسية. كما تشمل هذه العملية إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية، واستيعاب النفايات الناتجة عن النشاط البشري". (بوشقيفة و مويسي، 2018، صفحة 143).

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية توازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية، لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية دون استنزاف الموارد.

كما عرّفت وفاء أحمد عبد الله (1983) التنمية المستدامة بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى انتقال المجتمع نحو وضعٍ أفضل، من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، وذلك لتحقيق التوازن

بين استغلال الموارد الطبيعية وتلبية احتياجات الإنسان، ضمن سياسات عملية وفعالة تحافظ على هذا التوازن. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 81).

تعرف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها عملية تلبية احتياجات الجيل الحالي بطريقة لا تؤثر سلبًا على قدرة الأجيال القادمة في تلبية متطلباتها المستقبلية. (العزاوي، 2016، صفحة 56)

عرّف وليم رولكز هاوس، مدير حماية البيئة الأمريكية، التنمية المستدامة بأنها عملية تعترف بأهمية تحقيق نمو اقتصادي متوافق مع إمكانيات البيئة، انطلاقًا من مبدأ أن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة عمليتان مترابطتان ومتكاملتان وليستا متعارضتين. (محمد غنيم و أبو زنط، 2014، صفحة 25)

وفقًا لريتان (2005)، تُعرف التنمية المستدامة بأنها "مجموعة العلوم التي تسعى إلى تحقيق التوازن والانسجام بين العناصر المتعددة والمختلفة من وظائف ومصالح، مع مراعاة الأبعاد الزمانية والمكانية وتنوع القضايا والمشكلات. كما تهدف إلى إيجاد حلول متوازنة للتحديات التي تواجهها، من خلال دمجها مع المعطيات المناسبة التي تتوافق مع السياسات والقرارات المتبعة." (الكبيسي، 2019، صفحة 14)

نستخلص من كل ما سبق أن التنمية المستدامة هي عملية توازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، بهدف تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون التأثير على حقوق الأجيال القادمة في الموارد. تشمل التنمية المستدامة استخدام التكنولوجيا الملائمة، وإدارة الموارد بكفاءة، وضمان تكامل بين الاقتصاد والبيئة. تُعرّفها الأمم المتحدة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تختلف أهداف التنمية المستدامة من دولة لأخرى تبعًا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، هناك أهداف رئيسية تسعى معظم الدول لتحقيقها، وأبرزها زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتقليل الفجوة في توزيع الدخل والثروات، والارتقاء بمستوى المعيشة، ومعالجة مشكلة الفقر عبر تلبية احتياجات الإنسان الأساسية.

كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين النمو السكاني والتوسع في الهيكل الإنتاجي، مما يساهم في رفع الدخل الفردي والوطني. وتشمل هذه الأهداف أيضًا توجيه التكنولوجيا نحو التنمية، ودمج البيئة والاقتصاد في عمليات صنع القرار، وضمان توافر المياه وحمايتها، والحفاظ على صحة الإنسان، وتأمين الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدول إلى استغلال الموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي بكفاءة، وتقليل

استهلاك الطاقة والحد من الآثار البيئية السلبية، مع تعزيز الاستدامة الذاتية للدولة. (خليف، 2021، الصفحات 21-22)

تسعى التنمية المستدامة، من خلال آلياتها ومضمونها، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، والتي تشمل ما يلي: (أبو رحمة، 2022، الصفحات 69-70)

1. **تحسين جودة الحياة** من خلال التوازن بين الأنشطة البشرية والبيئة، عبر سياسات الحفاظ والإصلاح لتحقيق تكامل وانسجام بينهما.
2. **تعزيز الوعي البيئي**، من خلال تحفيز الأفراد على تحمل مسؤولياتهم تجاه المشكلات البيئية والمشاركة الفعالة في إيجاد الحلول وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
3. **احترام البيئة الطبيعية** عبر استيعاب العلاقة بين الأنشطة البشرية والبيئة وتحقيق تكامل بين التنمية والطبيعة.
4. **الاستخدام الرشيد للموارد**، من خلال منع استنزافها وضمان توظيفها بشكل مستدام.
5. **دمج التكنولوجيا الحديثة في التنمية**، عبر توعية المجتمع بأهميتها في تحسين جودة الحياة دون إلحاق أضرار بيئية جسيمة.
6. **تعديل الحاجات والأولويات المجتمعية**، بما يحقق التوازن بين الإمكانيات المتاحة وحل المشكلات البيئية.
7. **تحقيق نمو اقتصادي وتقني مستدام**، عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتطوير البنية التحتية والمؤسسات لتحقيق العدالة بين الأجيال المتعاقبة.

الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين التنمية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وقد حدد إعلان الأمم المتحدة لعام 1991 ثلاثة محاور رئيسية لأهداف التنمية، وهي: (بن وهيبة، 2017، صفحة 47)

1. استدامة الإنتاجية من خلال توفير فرص عمل مناسبة.
2. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.
3. ضمان تحقيق مستوى كافٍ ومتوازن من الغذاء.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها

تُعد التنمية المستدامة مفهوماً شاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية، لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. ويستعرض هذا المطلب مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها الرئيسية التي تشكل الأساس لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد رئيسية، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تتكامل هذه الأبعاد لضمان تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

أولا: البعد الاقتصادي

يشير البعد الاقتصادي إلى ضمان استمرارية وتعزيز الرفاه الاقتصادي لأطول مدة ممكنة، من خلال توفير مقومات الحياة الكريمة بأعلى جودة، مثل الغذاء، السكن، النقل، الملبس، الصحة، والتعليم. ويهدف هذا البعد إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واستدامة الموارد، لضمان استفادة الأجيال القادمة. (عيادي، 2020، الصفحات 05-06)

وتتمثل أهداف البعد الاقتصادي في التالي: (ليمان، 2022، صفحة 29)

- تلبية الاحتياجات الأساسية عبر زيادة الإنتاج وتحسين جودته، لضمان تلبية متطلبات غالبية الشعوب.
- معالجة التفاوت في توزيع الدخل من خلال تعديل الهيكل الاقتصادي لتحقيق عدالة اجتماعية.
- تعزيز جودة الإنتاج والعمل على رفع مستوياته.
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة متوسط دخل الفرد والناتج القومي، إلى جانب تحقيق توازن في النمو السكاني وتوزيع الموارد البشرية بفعالية.
- الحد من مشكلة البطالة عبر توفير فرص عمل مستدامة.
- دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية وفق آليات السوق

ثانيا: البعد الاجتماعي

يركّز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي والهدف الرئيسي للتنمية. يسعى هذا البعد إلى تحقيق معدلات نمو متوازنة، مع ضمان استقرار معدل نمو السكان، بحيث لا تُشكِّل زيادة الكثافة السكانية ضغطًا مفرطًا على الموارد الطبيعية. ومن هذا المنطلق، تهدف التنمية المستدامة إلى إعادة توجيه الموارد لضمان تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب توفير الخدمات

الاجتماعية الأخرى. كما يتضمّن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تعزيز مفهوم التنمية البشرية، من خلال توسيع خيارات الأفراد وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويشمل ذلك ضمان أفضل توظيف للموارد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يساهم في تحقيق استدامة هذه الخيارات على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، تسهم التنمية المستدامة في تنمية المهارات والمعارف اللازمة لإشباع الاحتياجات الأساسية، وضمان حقوق الإنسان وتعزيز الحريات السياسية. (محصول، 2013-2014، صفحة 75)

يهدف بشكل أساسي إلى تعزيز العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والارتقاء بمستوى رفاهية الأفراد من خلال تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، إضافةً إلى ضمان الحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. (فرحاتية، 2018، صفحة 283)

ثالثا: البعد البيئي

تتطلب التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج الغذاء والوقود، بدءًا من حماية التربة إلى ضمان الاستخدام الأمثل للأراضي، بالإضافة إلى الحفاظ على مصادر الأسماك. ويشير البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى تحقيق توازن اقتصادي يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور. كما يسهم هذا البعد في توفير مستوى معيشي متنامٍ وتحسين جودة الحياة بشكل مستمر عبر الزمن. (محمد اسماعيل، 2015، صفحة 57).

تشمل التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف البيئية التي تهدف إلى الحفاظ على التوازن البيئي وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ومن أبرز هذه الأهداف: (عوينات ، 2008، صفحة 49)

أ- حماية الموارد الطبيعية :يشمل ذلك الحفاظ على التربة، وصون الأراضي المخصصة للأشجار، بالإضافة إلى حماية الثروة السمكية لضمان استمرارية التنوع البيئي.

ب- الحد من تغير المناخ والاحتباس الحراري :يتمثل ذلك في تجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات البيئية الكبرى، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، واضطراب أنماط سقوط الأمطار، وزيادة التعرض للأشعة فوق البنفسجية. ويشمل هذا الهدف أيضًا منع تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، والعمل على حماية طبقة الأوزون التي تلعب دورًا أساسيًا في الحفاظ على سلامة كوكب الأرض من الآثار الضارة للنشاط البشري.

رابعا: البعد التكنولوجي:

أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين أداء المؤسسات، وخلق فرص عمل، ودعم النمو الاقتصادي. كما ساعدت في الحد من الفقر عبر التخطيط الفعّال

وتحقيق الأهداف الإنمائية. لعبت الاتصالات دورًا مهمًا في توعية المجتمعات المحلية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز التعاون بين الباحثين. كما ساهمت في تحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية، مما دعم إيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية. (متيجي و بوسلمة، 2022، صفحة 297)

يُركز هذا البُعد على تحسين سُبل استغلال التكنولوجيا لتحقيق تنمية مستدامة، خاصة من خلال استخدام تقنيات حديثة في إدارة الموارد وتقليل التلوث البيئي. كما يسهم في تطوير أساليب معالجة المعلومات، مما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية. إضافةً إلى ذلك، يرتبط البُعد التكنولوجي بالجانب المالي والاقتصادي، حيث يساعد في تحسين الاستثمارات وتوجيهها نحو حلول أكثر استدامة. كما يدعم تقنيات الاتصال الحديثة التي تسهل عمليات التبادل المعرفي، مما يعزز الشراكة والتعاون بين الدول والمؤسسات. (شيلي و آخرون، 2019، صفحة 107)

والشكل التالي يوضح تلك الأبعاد المذكورة أعلاه:

الشكل رقم 01: يوضح أبعاد التنمية المستدامة

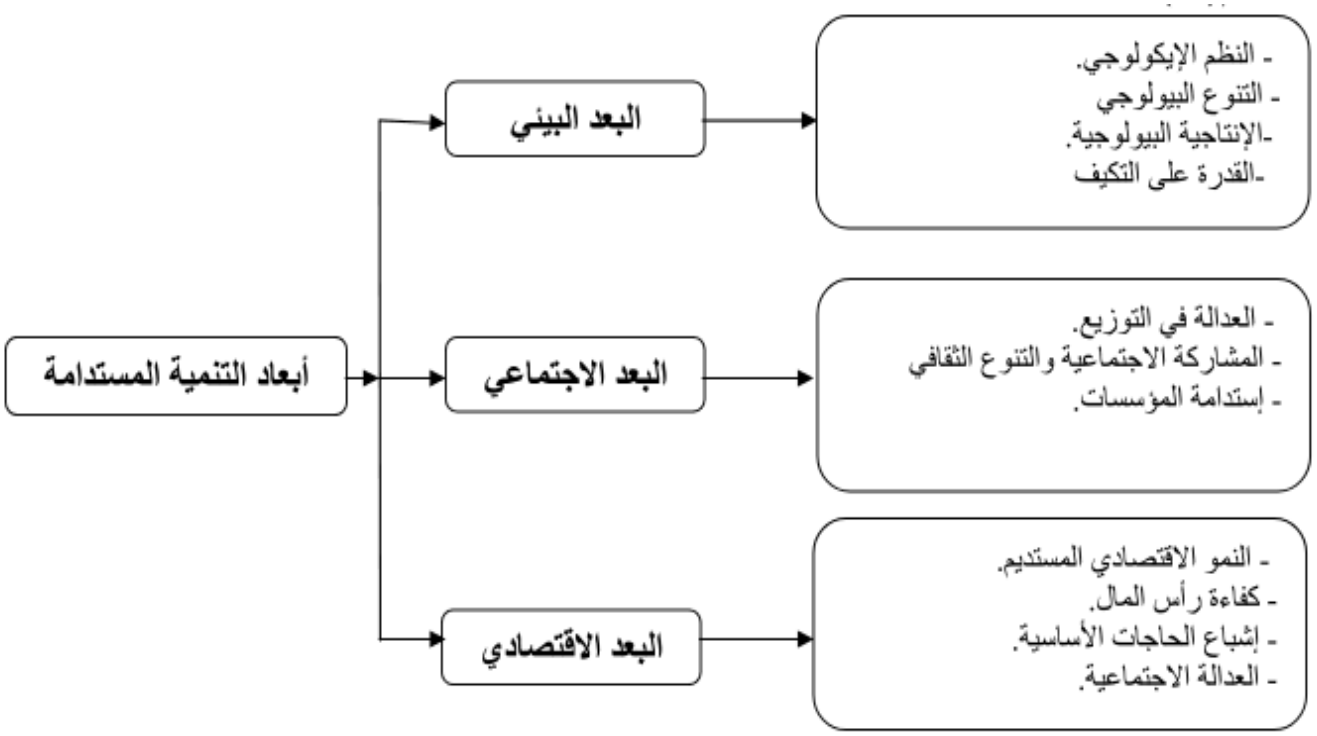

المصدر: (قنفود، 2019-2020، صفحة 27)

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص رئيسية، منها: (قشطى، 2023، الصفحات 04-05)

- استمراريتها عبر الأجيال :فهي ليست عملية تحول لحظي، بل تمتد عبر الزمن، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة بالتوازي مع الأجيال الحالية.
- التركيز على مكافحة الفقر :تهدف إلى الحد من الفقر، رفع مستوى الدخل، والحفاظ على الموارد، إلى جانب تعزيز الثقافة والح من المخاطر على كافة الأصعدة.
- التعاون والتكامل :تعتمد على الشراكة بين الأفراد والدول والقطاعات المختلفة، وتعزز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني لضمان تحقيق أهدافها.
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية :تضمن تلبية الاحتياجات البيئية الحالية مع الحفاظ على توازن النظام البيئي، سواء من حيث مكوناته الطبيعية أو العمليات الحيوية.
- الاهتمام بصحة الإنسان وتعليمه :تعمل على تحسين نوعية الحياة من خلال توفير الغذاء، الصحة، والتعليم، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- التخطيط بعيد المدى :تعتمد على استشراف المستقبل، حيث يتم التخطيط لفترات طويلة لمواجهة التحديات المحتملة.
- التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية :تقوم على التنسيق بين استخدام الموارد، التقدم التكنولوجي، والأنماط الاستثمارية لتحقيق التوازن والاستدامة.
- عملية ديناميكية متكاملة :تتطلب مراعاة الأبعاد المختلفة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يخدم الأفراد والمجتمعات.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وترتبط مؤشرات قياسها بأهداف التنمية. تتباين هذه المؤشرات من منطقة إلى أخرى تبعًا لاختلاف الأولويات والاحتياجات. كما تعكس هذه المؤشرات مدى التغير الحاصل في كل جانب، حيث تؤثر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على بعضها البعض بشكل مترابط، مما يجعل أي تغيير في أحدها ينعكس على الجوانب الأخرى. (ناصر، 2009، صفحة 64)

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تعد المؤشرات الاقتصادية أحد أهم أدوات قياس التنمية المستدامة، ومن أبرزها: (رايس ، 2023، الصفحات 455-456)

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** :يعكس مستوى النمو الاقتصادي ومدى تحسين مستوى المعيشة.
- **معدل استهلاك الطاقة** :يستخدم كمؤشر لتقييم مستوى التقدم الاقتصادي، حيث يعكس العلاقة بين استهلاك الطاقة ومستوى الرفاهية.
- **الصادرات والواردات** :تعكس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومواجهة التحديات الاقتصادية من خلال الابتكار والتنوع في الإنتاج.
- **مساهمة القطاعات الاقتصادية** :يقيس مدى تنوع الاقتصاد، ومدى اعتماد الدولة على موارد معينة، مما يؤثر على استدامة التنمية.
- **نسبة الاستثمار المحلي** :تعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التراكم الرأسمالي وتعزيز النمو المستقبلي.
- **التضخم والبطالة** :تعد معدلات التضخم والبطالة مؤشرات حاسمة في تحديد الاستقرار الاقتصادي ومدى تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية مجموعة من العوامل التي تعكس مستوى الرفاهية والتنمية الاجتماعية في المجتمع، ومن أبرزها: (منصوري، 2019-2020، الصفحات 43-44)

أ .**مكافحة الفقر** :يمكن قياس مدى التقدم في هذا المجال من خلال:

- **معدل البطالة** :وهو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل مقارنة بإجمالي القوى العاملة، ويشمل الأفراد غير الموظفين أو العاملين لحسابهم الخاص.
- **مؤشر الفقر البشري** :بالنسبة للدول النامية، يعتمد هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد رئيسية: متوسط العمر المتوقع، مستوى المعرفة، والإمكانات الاقتصادية المتاحة.
- **السكان تحت خط الفقر الوطني** :يعكس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من الحد الأدنى المحدد للفقر في كل دولة.

ب .**الديناميكية الديمغرافية والاستدامة** :يتم قياسها من خلال **معدل النمو السكاني**، وهو متوسط التغير السنوي في عدد السكان، مما يساعد في فهم اتجاهات النمو الديموغرافي.

ت .**معدلات التعليم والوعي العام والتدريب** :يتم تقييمها عبر: (بن يحي و آخرون، 2010-2011، صفحة 52)

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الثانوية.

ث .**حماية صحة الإنسان وتعزيزها** :يقاس هذا المؤشر من خلال:

- **متوسط العمر المتوقع عند الولادة.**
- **نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم مياه صالحة للشرب أو خدمات صحية مناسبة.**

ج .**السكن والأمن الاجتماعي** :يشمل تقييم الظروف السكنية ومدى توافر الحماية الاجتماعية والحد من الجرائم.

ح .**مؤشر التنمية البشرية** :يعد هذا المؤشر من أهم مقاييس التنمية المستدامة، إذ يعكس الأبعاد الأساسية لحياة الأفراد. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطويره استنادًا إلى ثلاثة مؤشرات فرعية: (حاروش، 2014، صفحة 92)

1. مؤشر توزيع الدخل.
2. مؤشر الصحة العامة.
3. مؤشر التعليم.

ثالثا: المؤشرات البيئية

تتضمن المؤشرات البيئية مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى تأثير الأنشطة البشرية على البيئة، ومن أبرزها: (تي و آخرون، 2020، صفحة 293)

1. **الغلاف الجوي** :يشمل ثلاثة جوانب رئيسية:
   - **التغير المناخي** :يخضع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو.
   - **استنزاف طبقة الأوزون** :يُتابع وفقًا لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.
   - **جودة الهواء** :تُقاس بمستوى تركيز الملوثات في المناطق الحضرية.
2. **إدارة الأراضي** :تدعو الاستراتيجيات البيئية إلى نهج متكامل يوازن بين استخدامات الأراضي المختلفة، مع التركيز على:
   - التصحر وتدهور الأراضي.
   - إزالة الغابات والتوسع الزراعي والحضري.
3. **المياه العذبة** :تُعد موردًا أساسيًا للحياة لكنها تعاني من التلوث والاستنزاف، مما يجعل إدارتها المستدامة تحديًا عالميًا.
4. **المحيطات والمناطق الساحلية** :تغطي البحار والمحيطات 70% من سطح الأرض، لكن هشاشتها البيئية تحد من قدرتها على التعافي من التلوث والاستغلال المفرط.
5. **التنوع الحيوي** :يُقاس من خلال:
   - نسبة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الإجمالية.
   - نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

رابعا: المؤشرات التكنولوجية

يمكن تلخيص المؤشرات التكنولوجية فيما يلي: (روايقية، 2018-2019، الصفحات 62-63)

1. **عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة** :يعد هذا المؤشر مقياسًا لمستوى تطور البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.
2. **عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 نسمة** :يعكس هذا المؤشر مدى انتشار الهواتف المحمولة بين السكان، حيث يشمل مستخدمي الشبكات الخلوية الرقمية والتناظرية وكذلك المشتركين في خدمات الاتصالات الهاتفية المتنقلة العامة التي تتيح الوصول إلى الشبكة الهاتفية العامة.

3. **عدد أجهزة الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة** :يعكس هذا المؤشر مدى توفر التكنولوجيا الرقمية في المجتمع، مما يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية واللحاق بركب الاقتصاد العالمي.
4. **عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة** :يعتبر مؤشرًا رئيسيًا على مدى اندماج الدولة في الاقتصاد الرقمي وعصر المعلومات.

المبحث الثالث: دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة على الدولة المضيفة

التنمية المستدامة هي نموذج تنموي يهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع التركيز على تحسين جودة الحياة، حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وتسعى الدول من خلال هذا المفهوم إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، القضاء على الفقر، والحفاظ على البيئة عبر سياسات متكاملة وشراكات فعالة.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي

الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال، وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن تأثيراته قد تكون إيجابية أو سلبية حسب جودة إدارته والإطار القانوني والتنظيمي المحيط به، مما يستدعي دراسة دقيقة لهذه الآثار لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للدول المضيفة.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وتكوين راس المال الثابت

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف من خلال تحسين جودة المنتجات وتوسيع الأسواق العالمية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويرفع متوسط دخل الفرد ويحسن مستوى المعيشة. كما يدعم تطوير القطاعات الإنتاجية ويصحح الاختلالات الهيكلية، ويحفز الاستثمار المحلي عبر تعزيز الروابط الصناعية وشراء المدخلات المحلية. (شيخي و شيخي ، 2017، صفحة 06).

ثانيا: تكوين رأس المال الثابت

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت في البلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد المالية، مما يدعم التنمية الاقتصادية عبر ضخ رؤوس أموال في قطاعات متطورة، ويعزز النمو من خلال سد فجوات الادخار والنقد الأجنبي وزيادة الإيرادات الضريبية. كما يساهم في خلق فرص عمل وتحسين الإنتاجية وتطوير الأسواق، لكنه يحتاج إلى سياسات مناسبة لضمان تحقيق فوائده وتقليل مخاطره الاقتصادية والسياسية. (غزال، 2010، صفحة 34).

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

أولا: ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة على أنه: " سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية، التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون السنة " (علي صوشة ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين، 2015، صفحة 92).

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بصورة إيجابية على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. (منصر، 2015، صفحة 52)

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيف نقص النقد الأجنبي عندما يوجه إلى قطاعات تحل محل الواردات، مما يقلل اعتماد السوق الوطنية على الاستيراد. كما يحسن ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وإعادة التصدير، حيث تتمتع الشركات الأجنبية بخبرة وجودة تسمح لها بالنجاح في الأسواق العالمية، ومع بدء الإنتاج المحلي، تنخفض تدريجيًا واردات المنتجات النهائية التي كانت تستورد سابقًا. (منصر، 2015، صفحة 53)

كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر توفير احتياطي من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يجلبه من رأس مال إلى الدولة، إلى جانب ذلك ينتج عنه أثر إيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها وتخفيض وارداتها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ميزان مدفوعاتها (بوحلايس، 2009، صفحة 42).

رغم الفوائد الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، إلا أن أثره غالبًا ما يكون محدودًا في البلدان النامية بسبب العوامل السلبية المصاحبة. تشمل هذه العوامل ارتفاع واردات السلع الوسيطة والخدمات التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات، وتحويل الأرباح إلى الخارج، مما يسبب عجزًا مستمرًا في ميزان المدفوعات. وتجربة ماليزيا توضح هذا التحدي، حيث رغم النمو الاقتصادي المرتفع ودور الشركات متعددة الجنسيات في التصدير، واجهت البلاد عجزًا كبيرًا في ميزان المدفوعات بسبب اعتمادها

الكبير على استيراد المدخلات وتحويل الأرباح للخارج، مما أثر سلبًا على القيمة المضافة والنمو الاقتصادي المستدام. (شيخي و شيخي ، 2017، صفحة 10)

زيادة استيراد الشركات الأجنبية للسلع الوسيطية والخدمات تضغط على ميزان المدفوعات بسبب سياسات التسعير وتحويل الأرباح للخارج، كما أن احتكارها للأسواق يضعف قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية. اجتماعياً، يؤدي نفوذ هذه الشركات إلى ظهور طبقة من المنتفعين المرتبطين بمصالحها، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على السياسات الوطنية.

ثانيا: الميزان التجاري

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية بشكل وثيق، حيث يزيد الاستثمار من الواردات اللازمة للإنتاج، ويؤثر على الميزان التجاري حسب حجم الصادرات والواردات. توجد استراتيجيتان لجذب الاستثمار: التصدير الذي يعزز العملات الأجنبية، وإحلال الواردات الذي يقلل الاعتماد على الاستيراد. كما تؤثر دوافع الشركات الأجنبية في الإنتاج المحلي أو التصدير على الميزان التجاري، بينما قد يؤدي الاستثمار إلى زيادة الدخل المحلي ورفع الطلب على الواردات، مما يؤثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري.. (بعداش، 2008، صفحة 111).

رغم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات، إلا أنه قد يضعف الميزان التجاري بسبب اعتماد الشركات الأجنبية على مستلزمات إنتاج مستوردة وتلاعبها بأسعار التحويل لتقليل المقبوضات. ومع ذلك، تبقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات قوية، خاصة في مناطق تجهيز الصادرات، رغم زيادة الاستيرادات المصاحبة. (بعداش، 2008، صفحة 112).

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

يُموَّل الاستثمار الأجنبي المباشر عادةً برؤوس أموال أجنبية، لكنه قد يُموَّل أحيانًا من خلال الاقتراض من السوق المحلية، مما يحول جزءًا من المدخرات المحلية إلى الشركات الأجنبية ويُحرم المستثمرين المحليين من التمويل. تعتمد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي على طريقة التمويل، حيث يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي أثر تكاملي أو إحلالي. وفقًا لنظرية شومبيتر، يحمل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا متقدمة ومهارات عالية، مما يجعل الشركات المحلية التي تستخدم تكنولوجيات تقليدية غير قادرة على المنافسة، ما يؤدي إلى خروج بعض المشاريع المحلية وانخفاض حجم الاستثمار المحلي، وبالتالي قد يثبط الاستثمار الأجنبي معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة أو يثبّطه. (شناق، 2009، صفحة 74).

كما أنه يمكن انخفاض الاستثمارات المحلية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة لجوء الاستثمارات الاجنبية الى الاقتراض المحلي. (بركة ، 2014، صفحة 18)

أما إذا كانت الدولة المضيفة تملك تكنولوجيا متقدمة بواسطة شركاتها المحلية، أو أن هذه الشركات لها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، وأن الاستثمار الأجنبي يتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، فهنا ينشأ الأثر التكاملي، والذي من شأنه تحفيز معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

هناك بعض الدراسات التي حاولت اختبار الأثر الإحلالي أو التكاملي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، يمكننا الإشارة إلى أهمها على النحو الآتي:

- **دراسة Bayoumi and Lipworth لعام 1997**: حيث قامت الدراسة باختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلى في اليابان، وانتهت إلى أن هناك علاقة تكاملية، حيث ترتب على نشاط الشركات الأجنبية امتصاص وتوظيف الموارد العاطلة، ولذلك اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة إضافة عنصر إلى رصيد الاستثمار المحلى.
- **دراسة Agosin and Mayer لعام 2000**: حيث قامت بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلى فى عينه من الدول النامية، في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996 وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية، وله أثر مزاحمة في أمريكا اللاتينية، وله أثر محايد في إفريقيا.
- **دراسة Agrawal Pradeep لعام 2002**: أجريت الدراسة على مجموعة من دول جنوب آسيا خلال الفترة 1980-1996، وأوضحت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمحت في العديد من الحالات بزيادة حجم الاستثمار المحلي، بما يؤكد وجود أثر تكاملي بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي (شناق، 2009، صفحة 74).

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة البيئية

يُعد الاستثمار الأجنبي أحد العوامل المؤثرة في مسار التنمية البيئية، إذ يمكن أن يكون له آثار إيجابية تُسهم في الحفاظ على البيئة وتطويرها، كما قد تترتب عليه آثار سلبية إذا لم يُحكم توجيهه، وذاك ما سنتناوله في هذا المطلب حيث سندرس اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التلوث البيئي، نقل التكنولوجيا وكذا التغيرات المناخية.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي

تُعد العلاقة بين الاستثمار والبيئة من القضايا الاقتصادية المهمة، حيث رغم الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يسبب أضرارًا بيئية خطيرة. لذلك، أصبح الاهتمام بحماية البيئة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات والحكومات بسبب التدهور الناتج عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. (الجبوري، 2010، صفحة 42).

لعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة تمثل قضية اقتصادية وبيئية هامة، إذ رغم الفوائد الاقتصادية التي يحققها هذا الاستثمار من حيث تعزيز النمو وزيادة القدرات الإنتاجية في الدول المضيفة، إلا أنه يرافقه أضرار بيئية جسيمة مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، خاصة في القطاعات الحساسة كالوقود الأحفوري الذي يسبب انبعاثات ملوثة تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. (مكرسي، 2019، صفحة 39).

ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم وسائل نقل التقنية الصناعية إلى الدول النامية، مما يؤثر على العمليات الإنتاجية وتصميم المنتجات وأساليب التنظيم (شبانة، 2018، صفحة 34)، ومع ذلك، فإن غياب المعايير البيئية الصارمة في معظم هذه الدول، مقارنة بالدول المتقدمة التي تفرض قيودًا مشددة على الاستثمارات في المجالات الحساسة بيئيًا، يؤدي إلى ظهور آثار سلبية على البيئة (هواري، 2013، صفحة 124).

لذلك، تبرز الحاجة إلى تكثيف الجهود لتقييم الروابط بين الاستثمار الأجنبي والبيئة، رغم صعوبة عزل تأثيرات الاستثمار عن غيره من الأنشطة الاقتصادية. ويمكن للسلطات والشركات اعتماد نظم إدارية بيئية لتقييم الأثر المحتمل لمشاريع الاستثمار. وقد أظهرت دراسات مثل تلك التي أجراها صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية مع تقليل التلوث من خلال نقل التكنولوجيا الأحدث والأكثر نظافة، مما يعزز التنمية المستدامة (مكرسي، 2019، صفحة 39).

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

التكنولوجيا تشمل المعارف والخبرات والمهارات اللازمة للإنتاج، وهي عنصر أساسي في العملية الإنتاجية. ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 70% و75%، حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات للشركات المحلية آلات ومعدات متطورة بشروط ميسرة، مما يمكنها من إنتاج سلع بمواصفات عالمية. ويستمر تأثير نقل التكنولوجيا حتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي.

أصبح نقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية للدول النامية، التي تعمل على تحرير أنظمتها لتكون أكثر ملاءمة لظروفها الاقتصادية وزيادة قدراتها الاستيعابية، مع تعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية. ويتحدد اختيار التكنولوجيا المناسبة حسب خصائص البلد، مثل توجه الصناعات كثيفة العمالة في حال وجود فائض في اليد العاملة، أو الصناعات كثيفة رأس المال عند ندرة اليد العاملة. كما بينت الدراسات أن الروابط الأمامية بين الشركات الأجنبية والمحلية أكثر فائدة في نقل التكنولوجيا والمعرفة التسويقية مقارنة بالروابط الخلفية، خاصة عندما تنتج الشركات التابعة السلع الوسيطة بدلاً من السلع النهائية للاستهلاك المحلي.

رغم الفوائد الكبيرة لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك جوانب سلبية مهمة، منها استخدام التكنولوجيا كأداة للسيطرة على أسواق الدول المضيفة، حيث تفرض الشركات متعددة الجنسيات شروطًا تقيّد الدول النامية بسبب حاجتها الماسة للتكنولوجيا وضعف قدرتها التفاوضية. كما ترتفع تكاليف التكنولوجيا بسبب احتكار هذه الشركات لأسواق التكنولوجيا وحفاظها على سرية تقنياتها، مما يصعب على الدول النامية اختيار التكنولوجيا المناسبة ويزيد من تكاليف الحصول عليها. بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم الشركات بنقل تقنيات قديمة لا تسهم في تطوير المعرفة التكنولوجية المحلية، ويؤثر ذلك سلبًا على العمالة المحلية التي قد لا تكتسب مهارات جديدة، مما يزيد من البطالة بسبب الاعتماد على العمالة الأجنبية. (ثوامرية، 2019، صفحة 263).

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التغير المناخي

تُعد ظاهرة التغير المناخي قضية عالمية ملحة، حيث تشير الدراسات إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة بنحو أربع درجات مئوية بحلول عام 2060، مما يهدد استقرار إمدادات الغذاء والماء، خاصة في إفريقيا، مع تأثيرات ملموسة مثل موجات الحر التي شهدتها مصر وأدت إلى أضرار زراعية وارتفاع الأسعار. وقد أُدرجت مكافحة التغير المناخي كهدف ضمن أهداف التنمية المستدامة، ووقعت الدول على اتفاق باريس للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير المناخي بشكل معقد، إذ يسهم في التنمية الاقتصادية لكنه قد يزيد من الانبعاثات الضارة، خاصة عندما تكون الاستثمارات في الدول النامية ذات تكنولوجيا قديمة وغير صديقة للبيئة. على سبيل المثال، ساهمت الدول الآسيوية بنسبة كبيرة من الانبعاثات العالمية نتيجة لاستثمارات صناعية ضخمة، بينما كانت مساهمة الدول العربية أقل نسبياً، مع تركيز الانبعاثات في دول منتجة للنفط مثل مصر والسعودية.
مع ذلك، يمكن للتقدم التكنولوجي ونقل التكنولوجيا النظيفة أن يخففا من هذه الآثار السلبية، كما أظهرت دراسات في الصين أن الاستثمار في البحث والتطوير ساهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مع توقعات بتحقيق نمو صفري في الانبعاثات بحلول عام 2030، رغم تباطؤ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة استثمارات البحث والتطوير. (عبد الشافى و سيد، 2020، الصفحات 25-26).

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية

سنتطرق في هذا المطلب أولا عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القدرة الشرائية ومن ثم في الفرع الثاني عن أثره على سوق العمل وكذا في الفرع الأخير عن أثر الاستثمار المباشر في ظاهرة البطالة.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة الشرائية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة الشرائية للدولة المضيفة عبر توفير العملات الصعبة مرتين: عند دخولها البلاد وعند تصدير المنتجات، مما يحول الاقتصاد إلى اقتصاد تصديري ويزيد من نصيب الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والمعدات الإنتاجية. كما يعزز الاستثمار الأجنبي القدرة الشرائية للأفراد من خلال خلق فرص عمل وزيادة الدخل، حيث تقدم الشركات الأجنبية أجورًا ومزايا أعلى، مما يرفع مستويات الرواتب بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الاستثمار المنافسة في الأسواق، مما يحسن جودة السلع ويخفض أسعارها، ويساهم في تطوير البنية التحتية والخدمات، مخففًا الأعباء الاقتصادية على الأفراد. ومع ذلك، يعتمد مدى تأثير الاستثمار الإيجابي على القدرة الشرائية على كفاءة السياسات الاقتصادية والتنظيمية في توجيه هذا الاستثمار لصالح الاقتصاد الوطني والفئات الاجتماعية المختلفة.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على سوق العمل في الدول المضيفة، حيث يزيد الطلب على العمالة، خاصة الماهرة، ويرفع من إنتاجيتها وأجورها مقارنة بالعمالة العادية. على سبيل المثال، تمنح الشركات الأجنبية أجورًا أعلى بنسبة 3.4% إلى 7% وتزيد الإنتاجية بنسبة 20% مقارنة بالشركات المحلية. ومع ذلك، تميل هذه الشركات إلى توظيف العمالة المحلية دون تدريبهم، مما يقلل فرص حل مشكلة بطالة العمالة غير المؤهلة على المدى الطويل.

كما تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على السياسات الحكومية عبر موقعها التفاوضي، حيث تضغط لتخفيض الضرائب وتخفيف القيود التشريعية وتهيئة مناخ توظيفي أكثر مرونة. تستخدم بعض الشركات ورقة التهديد بالانسحاب للحصول على تسهيلات وتنازلات من الحكومات أو النقابات، مما يعكس نفوذها الكبير في سوق العمل المحلي. (بيوض ، 2011، صفحة 134).

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى الحد من البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة عبر تشجيع إنشاء مشروعات محلية مرتبطة به، مما ينشط الاقتصاد ويوفر وظائف (برجي، 2013، صفحة 114).

كما يساهم في زيادة عوائد الدولة التي تُستخدم في تمويل مشاريع استثمارية إضافية تخلق فرص عمل (برجي، 2013، صفحة 114)، وينمي رأس المال البشري عبر تدريب الموظفين ورفع كفاءتهم (بوحلايس، 2009، صفحة 43). ومع ذلك، قد يقلل الاستثمار الأجنبي من فرص العمل إذا اعتمد على تقنيات تزيد إنتاجية العمل وتقلل الحاجة للعمالة إن خلق مؤسسات جديدة في البلد المضيف يخفض مستوى البطالة، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل (قد، 2016، صفحة 17).

كما تميل هذه الشركات إلى توظيف عدد قليل من العمالة المتخصصة، مع اعتماد كبير على العمالة الأجنبية، مما قد يؤدي إلى زيادة البطالة بين العمالة المحلية غير المؤهلة، وهجرة الكوادر الماهرة إليها بسبب الفوارق في الأجور كما تميل هذه الشركات إلى توظيف عدد قليل من العمالة المتخصصة، مع اعتماد كبير على العمالة الأجنبية، مما قد يؤدي إلى زيادة البطالة بين العمالة المحلية غير المؤهلة، وهجرة الكوادر الماهرة إليها بسبب الفوارق في الأجور (شيخي و شيخي ، 2017، صفحة 9).

خلاصة الفصل:

استعرض الفصل الأول الأطر النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تعريفه من خلال عدة مصادر اقتصادية ودولية، مع توضيح الفرق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر. كما تطرق الفصل إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات، إضافة إلى دوره في دعم التنمية المستدامة للدول المستضيفة.

تناول الفصل كذلك أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الاستثمار المشترك، الاستثمارات المملوكة كليًا للمستثمر الأجنبي، شركات متعددة الجنسيات، مشاريع التجميع، والاستثمار في البنية الأساسية. وتمت مناقشة مزايا وعيوب كل نوع بالنسبة للدول المستضيفة والمستثمرين الأجانب.

وفي الأخير، ركز الفصل على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تشمل العوامل الاقتصادية، القانونية، السياسية، والثقافية، وأثر كل منها في جذب أو إعاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية. ويخلص الفصل إلى أن نجاح الدول في استقطاب هذا النوع من الاستثمار يتوقف على قدرتها في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، مع وضع سياسات تنظيمية فعّالة تحد من المخاطر وتحقق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات.

ومن أهم النتائج التي استخلصت من هذا الفصل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يختلف عن الاستثمار غير المباشر ويشمل مشاركة المستثمر في إدارة المشروع.
- له دور مهم في نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات، مما يدعم التنمية المستدامة للدول المضيفة.
- توجد أشكال متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكل منها مزايا وعيوب.
- عوامل اقتصادية، قانونية، سياسية وثقافية تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي، ويعتمد النجاح على توفير بيئة استثمارية مستقرة وسياسات تنظيمية فعالة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أداة رئيسية للنمو والتنمية في الدول النامية عند إدارته بشكل جيد

الفصل التطبيقي:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

يُشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. شهدت الجزائر عبر مراحل مختلفة تطورات مهمة في الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار، مما ساهم في خلق بيئة محفزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. كما لعبت التحفيزات الاقتصادية دورًا بارزًا في تشجيع المستثمرين على ضخ استثماراتهم في مختلف القطاعات. من جهة أخرى، تواجه التنمية المستدامة في الجزائر تحديات متعددة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يستدعي توجيه الاستثمارات الأجنبية بشكل يخدم تحقيق الأهداف التنموية الشاملة. في هذا الفصل، سيتم استعراض واقع الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على السياسات والتشريعات التي تربط بينهما.

ويندرج كل هذا تحت مبحثين:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2017-2024

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2017-2024

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلا الفترة 20217-2024

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فهو يمثل وسيلة فعّالة لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية من الخارج، مما يدعم تحديث البنية الاقتصادية للدول المستضيفة. في هذا الفصل، سيتم تناول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله المختلفة، وأهم المحددات التي تؤثر في استقطابه، مع إبراز دوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار في الجزائر.

منذ الاستقلال، أولت الجزائر اهتمامًا كبيرًا بمسألة الاستثمارات، حيث عملت على تنظيمها من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات المتعاقبة التي تضمن للمستثمرين العديد من الضمانات والتحفيزات.

الفرع الأول: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات والسبعينات.

جاءت هذه القوانين في سياق السياسة الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، والتي اتسمت بتطبيق مبادئ النظام الاشتراكي. وقد انعكس هذا التوجه في تبنّي موقف متحفظ وحذر تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار، تم إصدار قانونين أساسيين للاستثمار: الأول سنة 1963، والثاني سنة 1966.

أولا: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات.

أ. **قانون الاستثمارات رقم 63/277 الصادر في 26/07/1963**: تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار يهدف لإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد ويعيد بناء تنمية الاقتصاد الجزائري التي كانت تعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية .

ب. **قانون الاستثمار 66/284 المؤرخ في 15/09/1966**: " لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66/248 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات

للقطاع الوطني والأجنبي والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة حيث وصل تدفق الاستثمار الخاص إلى ما يقارب 880 مليون دينار جزائري ما بين سنة 1967 1974 مما أدى إلى خلق 27300 منصب شغل وإقامة 800 مشروع، وتم إنشاء 5 شركات مختلطة 1967 و1969 و7 شركات ما بين 1970و1973 و8 شركات مختلطة 1974 -1977. (بن طراد، 2015، صفحة 153)

ثانيا: قوانين الاستثمار في مرحلة السبعينات

تميزت هذه الفترة بالتوجه الاشتراكي وسيطرة الدولة على شتى المجالات الاقتصادية، وارتفاع الصادرات النفطية بسبب تصحيح أسعار البترول مما أدى إلى تزايد السريع في حجم الاستثمارات. وقد تم تهميش مساهمة القطاع الخاص المحلي ناهيك عن رأس مال الأجنبي ما عدا قطاع المحروقات الذي يخضع لنظام العام بمعنى أن يكون بصيغة شريك وقد ساهمت هذه المشاركة بـ: 32 مؤسسة سنة 1978 برأس مال إجمالي يقدر ب:

- 160 مليون دينار من 400 مليون دينار (4) تمثل الرأس مال الإجمالي المستثمر. 60
- مليون دينار من بـ 400 مليون دينار (4) تمثل الرأس مال الإجمالي المستثمر.

نجد في هذه المرحلة أن المشرع قد حذر من مخاطر قيام الرأسمالية، ونجد أن المادة 05 من قانون المالية لسنة 1971 أكد على توحيد تمويل الاستثمارات للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، كما نجد أن ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات قد أشار إلى أنه يجب على المؤسسات استهلاك الأموال العامة التي خصصت لها لتحقيق الأرباح لزيادة الاستثمار الوطني وعليه نجد أن الجزائر قامت بإنجاز عدة مشاريع للاستثمارات العمومية إذ بلغ معدلها حوالي 50% من الناتج الداخلي الخام بين سنتين 1976-1978 مما جعل الجزائر تعد من بين الدول ذات المعدلات العالية للاستثمار في العالم. ورغم كل هذا إلا أن الآثار الإيجابية المنتظرة من الشركات المختلطة فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا والخبرات المعرفية لم يتحقق لكون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة التهميش للإطارات الوطنية مما أدى إلى تدخل الدولة إلى شراء حصص الشركات الأجنبية سنة 1980. (بن طراد، 2015، صفحة 154)

الفرع الثاني: قوانين الاستثمار لمرحلة الثمانينات والتسعينات.

شهدت هذه المرحلة صدور مجموعة من القوانين الأساسية التي كرّست تنظيم النشاط الاستثماري، وهو ما يعكس بوضوح رغبة الدولة الجزائرية في استقطاب الاستثمارات، سواء الوطنية أو الأجنبية، من خلال العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم ومحفّز.

أولا: قوانين الاستثمار لفترة الثمانينات

أ. القانون 82/13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة:

كان المشرع الجزائري يجمع تنظيم النشاط الاستثماري العمومي والخاص، الوطني منه والأجنبي والمختلط في قانون واحد، بينما في سنة 1982 ألغي قانون الاستثمار السابق رقم 66-284 وعوض بهذا القانون. حيث صدر هذا القانون في 28 اوت 1982، ويعد هذا القانون تحولا جذريا في تاريخ التشريع الجزائري فيما يخص مجال الاستثمار، وبالضبط الشركات المختلطة ويحدد هذا القانون نسبة مشاركة لا تزيد عن 49% للمستثمر الأجنبي في رأسمال الشركة العمومية، وتحتفظ بذلك الدولة باحتكار التسيير، والحصول على النسبة الأكبر، وهذا ما يجعل هذا النوع من الشراكة غير محفز له، إضافة إلى أن تمويل المشاريع الاستثمارية وإنجازها يكون وفقا للمبادئ والطرق المطبقة في المؤسسات العمومية، ومن جهة أخرى فإن النزاعات الناجمة عن الاستثمارات هي من صلاحيات المحاكم الوطنية لا غير ، وهذا الأمر لا يحبذه المستثمر الأجنبي، دون أن نتجاهل إمكانية التأميم الواردة في أية لحضه إذا كانت تقضيها المصلحة الوطنية (تندرت، 2020، صفحة 81).

ب. قانون (86/13) المؤرخ في 19 اوت 1986:

في الفترة التي جاءت عقب انخفاض سعر البترول، تم اتخاذ سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالإطار القانوني وتسيير المؤسسات العمومية والنظام المصرفي والمالي والجبائي والاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ففي سنة 1986 بعد انهيار اسعار البترول عرفت الجزائر عجزا في ميزان مدفوعاتها وضعف التمويل بصفة عامة الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية في البلاد، وبالتالي على سياسة الاستثمار، فكل هذه المعطيات دفعت بالمشرع الجزائري إلى تعديل قانون (82/13) بقانون (86/13) وجعله أكثر تحفيزا، ولعل أهم امتياز منح للمستثمر الأجنبي في ضل هذا القانون هو ما ورد في المادة الخامسة منه (تندرت، 2020، صفحة 81).

ثانيا: قوانين الاستثمار لمرحلة التسعينات:

نظرًا للتدهور الحاد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري إثر الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986، وتفاقم حجم المديونية الخارجية، شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية. وقد تجسدت هذه الإصلاحات من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم الجديدة التي تهدف إلى خلق مناخ ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية، ومن أبرز هذه التدابير نذكر ما يلي:

أ. **قانون النقد والقرض 90-10**:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90-10 يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون للاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، ومن بينها (قانون رقم 90-10، 1990):

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي
- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصصة ضمن شروط محددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا، تطوير القوة العاملة، تحقيق توازن سوق الصرف.
- القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات والخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

ب. **المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار**:

حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي (المرسوم التشريعي رقم 93-12، 1993):

- تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية.
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995.
- إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

الفرع الثالث: قوانين الاستثمار ما بعد التسعينات

أولا: الأمر الرئاسي 01/03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار

والذي ألغى القوانين السابقة المتعلقة بهذا المجال خصوصا قانون 93/12. وقد جاء هذا القانون بما يلي:

- حسب المادة الأولى منه: "**يطبق هذا القانون على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة**" وبالتالي فقد جعل الاستثمار متاحا في كافة القطاعات باستثناء المحددة قانونا من خلال إلغاء لفظ الأنشطة المخصصة للدولة أو لفروعها الذي كان في القانون السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات المنجزة تأخذ شكلين هما الامتياز أو الرخصة؛
- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة؛
- تستفيد الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها والتنظيمات المعمول بها؛ تخضع الاستثمارات إلى تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- المساواة في المعاملة بين الأجانب والجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة مع دول الأجانب؛
- لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة في الجزائر إلى مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع وفي حالة ذلك يُقدم تعويض عادل؛
- تخضع الخلافات بين المستثمر والدولة إلى الجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أمضتها الجزائر أو في حالة وجود اتفاق خاص؛
- كما حدد القانون الامتيازات والحوافز التي يستفيد منها المستثمرون في إطار النظام العام أو النظام الاستثنائي.
- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل اقتناء أصول في إطار استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، كما أن المساهمة في المؤسسات تكون بحصة نقدية أو عينية، وتطرق أيضا إلى المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية في منح الامتيازات.
- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص والعام.
- أكد الأمر على ضمان استقرار التشريع من خلال استمرارية العمل وفق أرضية معروفة غير خاضعة للتغير الفجائي.

- تضمن الأمر على منح مزايا وتسهيلات ضمن إطار عام كالاستفادة من الإعفاء الجمركي للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في دائرة الإنتاج.
- تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر (مزوق ، 2015، الصفحات 05-06).

أهم تعديلات الأمر 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد مر الأمر 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 بعدة تعديلات خاصة في بعض بنوده التي كانت تتنافى مع واقع ومقتضيات الاستثمار في تلك الأونة، فنتناول البعض منها:

- **الأمر رقم 06/08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006**: إن الهدف كان واضحا من خلال هذا الأمر، وهو إحداث تعديلات وإتمام بعض أحكام من الأمر 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 (الأمر رقم 06-08، 2006).
- **المرسوم التنفيذي رقم 06/355 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006**: يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره يتضمن في فحواه 09 مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله، وذلك من أجل ترقية تطوير الاستثمار، وتكليف المجلس الوطني للاستثمار بذلك.
- **المرسوم التنفيذي رقم 06/356 المؤرخ في 09 اكتوبر 2006**: يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، وقد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تضمنت أحكام مختلفة من مهام وتنظيم وتسيير وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01/282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها (ANDI).
- **المرسوم التنفيذي رقم 06/357 المؤرخ في 09 اكتوبر 2006**: يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها و سيرها المنصوص عليها في المادة 07 مكرر من الأمر 01/03 و هذا من خلال 12 مادة، فهي في معظمها مواد إجرائية.
- **المرسوم التنفيذي رقم 07/08 المؤرخ في 11 يناير 2007**: من أهم ما ورد فيه هو تحديده لقائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة المزايا المحددة في الأمر رقم01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وفقا لتعديل نص المادة 03 السالف ذكره، ويسرد من خلال الباب الثاني والثالث النشاطات والسلع والخدمات المستثناة (المرسوم التنفيذي رقم 08-07، 2007).
- **الأمر رقم 09/01 المؤرخ في 22 جويلية 2009**: يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وأهم ما ورد فيه ما يلي: تعديل نص المادة 07 من الأمر 06/08 الصادر في 15 يوليو 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 (القانون 01-09، 2009).

- **الأمر رقم 10/01 المؤرخ في 26 أوت 2010**: يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث قامت المادة 45 من الامر 10/01 بتعديل وتتميم أحكام المادة 4 من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت سنة2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالأمر 09/01 (أمر رقم 10-01، 2010).
- **قانون رقم 12/12 المؤرخ 26 ديسمبر سنة 2012**: يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013. قامت المادة 36 منه بتعديل وتتميم أحكام المادة 9 من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم وتحرر كما يأتي: زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادة 1 و2 من المزايا التي تقرها في المادة 39 (قانون رقم 12-12، 2012).

ثانيا: قانون رقم 22/18 المؤرخ 24 جويلية 2022 قانون(22-18)

وهو آخر وأحدث قانون للاستثمار في الجزائر، فإضافة إلى المزايا الممنوحة في القوانين الخاصة بالاستثمار، يمكن للمستثمرين الاستفادة من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة تمنح من طرف الهيئات المكلفة بالعقار كما نص هذا القانون على تغيير اسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتكلف بالمهام التالية:

- ترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر وفي الخارج وضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها ومرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.
- تسيير المزايا ومتابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

وبموجب هذا القانون تم إنشاء شباكين وحيدين وهما:

- الشباك الوحيد الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.
- الشبك الوحيدة اللامركزية.

ولقد حدد هذا القانون ثلاثة أنظمة للتحفيزات وهي:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى "نظام القطاعات "
- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة "نظام المناطق".
- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل " نظام الاستثمارات المهيكلة " (عرابش و برابح، 2023، صفحة 183).

المطلب الثاني: التحفيزات التي تمنحها الجزائر لتشجيع الاستثمار

تُعد عملية جذب الاستثمارات مهمة معقدة لا يمكن أن تُترك للعشوائية، بل تتطلب تنظيمًا محكمًا وإطارًا قانونيًا ملائمًا. فالقوانين تُشكّل أداة أساسية لضمان حقوق والتزامات كل من الدولة والمستثمر، الأمر الذي يعزز الثقة المتبادلة بين كل من الدولة والمستثمر ويساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للطرفين.

نظرًا لتطلع الجزائر، على غرار العديد من الدول، إلى استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لدعم مسار التنمية الوطنية، فقد عملت على إصدار قوانين استثمارية تهدف إلى إرساء إطار قانوني محفز، يتضمن جملة من المبادئ والامتيازات الأساسية التي من شأنها تشجيع المستثمرين وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال.

الفرع الأول: التحفيزات التي نص عليها الدستور

عرف الدستور الجزائري تطورًا ملحوظًا تَمثّل في سلسلة من التعديلات التي جاءت استجابة للتحولات السياسية والاقتصادية، سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي. وقد جسّد كل دستور التوجهات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال مختلف المراحل التاريخية، وذلك بهدف إرساء قواعد التنمية الاقتصادية عبر تحديد المبادئ العامة المنظمة للاستثمار. ويُعد تكريس مبدأ حرية الاستثمار من أبرز الضمانات والحوافز التي يراعيها المستثمر عند اتخاذ قراره بالاستثمار، لما يمثله من إشعار بالثقة والاستقرار في البيئة الاقتصادية (رحموني و مطرفي، 2024، صفحة 543).

نصّ المشرع الدستوري بوضوح في المادة 37 من دستور 1996 على مبدأ حرية التجارة والصناعة، إدراكًا منه لأهمية هذا المبدأ في تنظيم الحياة الاقتصادية والتجارية، ودوره البارز في ترسيخ مبدأ المنافسة الحرة. واستنادًا إلى هذا النص، فإن حرية التجارة والصناعة تُعد مبدأً دستوريًا مكفولًا بصفة صريحة، ويستمد مشروعيته من الدستور ذاته. ويترتب على ذلك أن هذه الحرية قائمة بذاتها، مستقلة عن التشريعات العادية، حيث يقتصر دور المشرع على تنظيم كيفية ممارستها دون المساس بوجودها أو إلغائها، وهو ما تؤكده عبارة "تمارس في إطار القانون" الواردة في النص الدستوري، والتي تعني أن تنظيم الحرية لا يعني تقييدها أو نفيها (المادة 37 من الدستور ، 1996).

بالعودة إلى مبدأ حرية الاستثمار والتجارة في الجزائر، نجد أنه حديث العهد مقارنة بالدول الأخرى، حيث تم تكريسه دستورياً في عام 2016 ، وتم التأكيد عليه مرة أخرى من خلال التعديل الأخير في عام 2020، ويهدف المشرع من هذا التكريس إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ حرية الاستثمار وتوسيع نطاق تطبيقه بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا المجال، كما يسعى إلى تنشيط الأداة الاقتصادية وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وقد نص المؤسس

الدستوري في المادة 43 من التعديل الدستوري لعام 2016 على أن حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون، وهو نفس المبدأ الذي اعتمده المشرع في التعديل الأخير للدستور 2020 بل تجاوز الأمر ذلك، حيث أشار إلى أن الدولة تسعى لتحسين بيئة الأعمال، وهو التزام ذو طابع اقتصادي أكثر من كونه قانونياً، يهدف إلى تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية، وأكد في الوقت نفسه على أهمية دعم وازدهار المؤسسات دون تمييز خدمةً للتنمية الاقتصادية الوطنية، كما تضمن الدولة تنظيم السوق ومنع الاحتكار والمنافسة غير العادلة مما يشكل ضمانة عامة لحماية الاستثمار (رحموني و مطرفي، 2024، صفحة 543).

تظهر هذه التحفيزات في حماية الاستثمارات الأجنبية من خلال ضمان حماية الملكية الخاصة، بغض النظر عن جنسية مالكها وعدم التعرض لها إلا وفقًا للقانون. ولهذا السبب، أقر المشرع الجزائري حماية دستورية للملكية الخاصة للمستثمرين الأجانب، حيث لا يتم نزع الملكية إلا في إطار قانوني، مع ضرورة تقديم تعويض عادل ومنصف مسبقا.

الفرع الثاني: التحفيزات التي نص عليها من خلال تشريعات الاستثمار:

أولا: التحفيزات في ظل قانون الاستثمارات رقم 63/277:

يعد ضمان حرية الاستثمار من أبرز الآليات التحفيزية التي اعتمدها المشرع الجزائري لاستقطاب المستثمرين الأجانب. وقد بدأت هذه الخطوة مبكرًا بعد الاستقلال، من خلال إصدار أول قانون ينظم الاستثمار، وهو القانون رقم 63-277. فقد اعتبر المشرع حينها حرية الاستثمار أداة رئيسية لتيسير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث نص القانون على تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب من حق الاستثمار، بشرط احترام النظام العام والتشريعات السارية (قانون رقم 63-277، 1963، صفحة 774).

ورغم هذا الانفتاح، أقر المشرع نظامًا خاصًا لترخيص الاستثمارات، ما يعكس آنذاك تخوّف الجزائر من الوقوع تحت سيطرة خارجية تحت غطاء الاستثمار. فقد كان يُنظر إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي كأحد الشروط الجوهرية لترسيخ السيادة الوطنية وضمان الاستقلال السياسي.

ثانيا: التحفيزات في ظل قانون الاستثمار 1993:

لقد قدم قانون الاستثمار لعام 1993 عدة امتيازات وذلك حسب الموقع وطبيعة الاستثمارات، وكذلك تبعا لنوعية النظام السائد إن كان عام أو خاص.

أ. **النظام العام:** يتضمن النظام العام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وكافة التدابير التشجيعية المحددة في المواد من 17 الى 19 من قانون الاستثمار، حيث تمنح هذه الامتيازات برسم الاستثمار في فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من تاريخ تبليغ الوكالة ومن بين هذه الامتيازات الممنوحة للمستثمرين يمكن ذكر:

مرحلة انجاز الاستثمار: يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية المتمثلة في:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر 5 على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع.

مرحلة استغلال الاستثمار: يمكن أن يستفيد المستثمر وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية:

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة نشاط (من 2 إلى5 سنوات)
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

ب. **نظام المناطق الخاصة:** تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من عدة امتيازات تتمثل في:

- **امتيازات فترة إنجاز المشروع:** تستفيد الاستثمارات دون تمييز بين تلك التي تنجز في مناطق التوسع الاقتصادي والمناطق المطلوب ترقيتها أثناء فترة إنجاز المشروع من الامتيازات التالية:
  - الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
  - تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع موضوع تنازل وتحويل.

– **امتيازات فترة استغلال الاستثمار**: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي؛ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات.
- تخفيض 50%. من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة خلال فترة النشاط (شوقي، 2015، صفحة 207).

ج– التحفيزات في ظل الأمر 01–03 المتعلق بترقية الاستثمارات:

تحصلت الاستثمارات وفقا لهذا القانون على العديد الحوافز التي تختلف تبعا للنظام التي تتبع إليه، وقد تم التمييز بين الأنظمة التالية:

1. **النظام العام**: يتعلق هذا النظام بالاستثمارات العادية التي تكون في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة في الدولة، ويمكن أن تستفيد الاستثمارات في ظل هذا النظام خلال فترة إنجازها من المزايا التالية:

– تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات.

– الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. **النظام الاستثنائي:** ضمن هذا النظام، فإن الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة؛ حيث أنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تمتلك أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة صديقة للبيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدحر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:

- **خلال فترة إنجاز المشروع:**

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0,2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- خلال فترة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك (شوقي، 2015، صفحة 211).

ومن خلال ما سبق، يمكن تلخيص أهم الفروق بين القانونين 1993 والأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): يوضح أهم الفروق بين القانونين 1993 والأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات

	قانون 1993	مرسوم 2001
النظام العام للآجال	المزايا الممنوحة لا تتجاوز 3 سنوات	لا يوجد أجال للمزايا الممنوحة
حقوق الانتقال (التغير)	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل	بمعدل 0,5	بمعدل 0,2
إعفاء من الرسم العقاري	من15 إلى 10 سنوات	لمدة 10 سنوات
إعفاء من الرسم على القيمة المضافة	نعم	نعم

حقوق الجمارك	معدل مخفض إلى 3%	معدل مخفض إلى أقل من ذلك
الضرائب على الأرباح	إعفاء من 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على لمدة أرباح الشركات، الدفع الجزافي وكذا الرسم على النشاط الصناعي والتجاري	في نظام استثنائي: إعفاء لمدة سنوات على أرباح الشركات، الضرائب على الدخل الإجمالي، الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي.
الضرائب على أرباح الشركات المصدرة	إعفاء من 2 إلى 5 سنوات من الضرائب والتجاري على أرباح الشركات، على الدفع الجزافي، على النشاط الصناعي والتجاري وذلك على النشاطات التصديرية. وفي نظام استثنائي: تخفيض بـ 50 % بعد 10 سنوات على الأرباح المستثمرة	حقوق مشتركة

المصدر: شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، الجزائر، ص212.

تحفيزات أخرى:

- بخصوص قانون ترقية الاستثمار الذي صدر في عام 2016، فقد تم إصداره في سياق التعديل الدستوري الذي أجري في نفس العام، والذي نص لأول مرة بشكل صريح على حرية الاستثمار، يهدف هذا القانون إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز نمو المؤسسات دون تمييز، وذلك في إطار دعم التنمية الاقتصادية الوطنية كما عمل هذا القانون على تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار حيث تم فرض تسجيل إداري بسيط على جميع أنواع الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بينما كان يتطلب الاستثمار الأجنبي تصريحًا خاصا من الوكالة
- بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020، تم اتخاذ قرار بتمديد الإعفاء الضريبي الممنوح للشركات الناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو ضريبة أرباح الشركات، وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ بدء النشاط، كما تم إعفاء هذه الشركات من الضريبة الجزافية الوحيدة، وفقًا لنفس الشروط، بالإضافة إلى ذلك، تم إعفاء المعدات التي تشتريها الشركات الناشئة لأغراض تنفيذ مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة، وتم تقليص نطاق قاعدة الشراكة.
- في نفس المنحى جاء قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 حيث عزز من ضمانة حرية الاستثمار فكفلها لكل شخص وطنيا كان أو أجنبيا يرغب في الاستثمار في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول به مكرسا بذلك لمبدأ

الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات في الحقوق والامتيازات والوجبات (رحموني و مطرفي، 2024، صفحة 545).

الفرع الثالث: استراتيجية الجزائر لتوفير مناخ استثماري ملائم

فيما يلي سيتم ذكر أهم استراتيجيات الدولة الجزائرية لجلب الاستثمار:

أولا: تحقيق الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي أحد الشروط الأساسية والضرورية لتحقيق التنمية في الجزائر، إذ أن التوترات السياسية، سواء كانت قائمة أو محتملة، تمثل عاملًا مثبطًا للاستثمار. فالمخاطر السياسية تؤدي إلى تراجع في تدفق رأس المال البشري والمادي والتكنولوجي، مما يُفضي إلى انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي انخفاض في الأجور، وتراجع في مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية.

ولتفادي هذه الآثار السلبية، ينبغي على الدولة تنسيق سياسات الاستثمار على المستويين الإقليمي والدولي لضمان فعاليتها، لا سيما أن المستثمرين الدوليين غالبًا ما ينظرون إلى المنطقة ككيانات اقتصادية مجزأة ترتبط فيما بينها بمخاطر سياسية، بدلاً من أن تُنظر إليها كفضاء اقتصادي موحد قائم على تقسيم العمل الإقليمي.

من هنا تبرز الحاجة إلى خلق فرص صناعية مشتركة ذات هوية إقليمية قادرة على تعظيم المكاسب الناتجة عن التعاون في مجالات السياسة الاقتصادية والتحديث الصناعي.

وباعتبار أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتصنيع، فإن من الضروري إنشاء جهة فوق وطنية تعمل على تنسيق جهود بناء القدرات الصناعية في المنطقة، وتكون مسؤولة عن صياغة قوانين وتنظيمات جديدة تعزز التكامل الإقليمي وتسهّل عملية التنمية المشتركة. ومن المستحسن أن يتم التوصل إلى توافق سريع وفعّال حول هذه السياسات والتشريعات لتحقيق نتائج ملموسة في أقرب الآجال (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، 2003، صفحة 14).

ثانيا: تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشكل الحوافز المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبئًا ماليًا واقتصاديًا على الدولة، نظرًا لما تتضمنه من إعفاءات ضريبية، وتخفيضات جمركية، وتسهيلات مالية قد تُفضي إلى انخفاض موارد الخزينة العامة. لذلك، من الضروري أن تتجاوز العوائد الاقتصادية المتوقعة من هذه الاستثمارات قيمة التكاليف المترتبة عليها، وإلا فإن استمرار تقديم هذه الحوافز يصبح غير مبرر.

ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة، يجب أن تكون أهداف جذب الاستثمار الأجنبي محددة بدقة، إذ تختلف طبيعة الاستثمارات تبعًا للغرض منها: فهناك استثمارات تستهدف إشباع الطلب المحلي، وأخرى تسعى إلى تعزيز الصادرات، بينما يركز بعضها على استغلال اليد العاملة الرخيصة أو الموارد الطبيعية. ولكل نوع من هذه الاستثمارات متطلبات وأثر اقتصادي مختلف.

وبالتالي، فإن وضوح الأهداف يُسهم في توجيه السياسات الاستثمارية نحو القطاعات الأكثر نفعًا للاقتصاد الوطني، بما يضمن تحقيق مكاسب في الإنتاجية، خلق فرص العمل، دعم الميزان التجاري، أو نقل التكنولوجيا، مع مراعاة عدم إلحاق ضرر طويل الأمد بالمالية العامة.

ثالثا: أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناسقة أو متناقصة معها:

يعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عملية مؤقتة لحين زيادة الاستثمار المحلي كما ونوعا بحيث يستطيع قيادة عملية النمو الاقتصادي، إذ أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية، فبالرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيره من التدفقات المالية الخارجية، فقد ينخفض لظروف عالمية أو محلية، ومن ثم يجب أن تكون استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع استراتيجية دعم الاستثمار المحلي بحيث ينخفض على المدى الطويل الاعتماد على الاستثمار المباشر، ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها أي أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي، بل أن تعمل زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار وليس العكس (قادري، 2004، صفحة 109).

رابعا: ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة:

يجب أن تكون سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر متكاملة ومتوافقة مع الأهداف الاقتصادية العليا للدولة، بحيث لا تُعتمد كسياسة منفصلة عن السياسة الاقتصادية الكلية. ويتطلب ذلك تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تسعى الدولة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إليها، مع وضع أهداف واضحة لكل قطاع وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها.

كما ينبغي التركيز على القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، حيث يسهم ذلك في تعزيز فرص نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأقل تكلفة ممكنة. فالتركيز على نوعية الاستثمارات الأجنبية المطلوبة وتوجيهها نحو هذه القطاعات يعتبر أكثر فاعلية من مجرد السعي إلى زيادة حجم التدفقات الاستثمارية بشكل عام، بهذه الطريقة يمكن تحقيق أقصى أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني مع تقليل الأعباء المالية على الخزينة العامة، مما يجعل سياسة الاستثمار الأجنبي جزءًا فعالًا ومتناسقًا من الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة.

خامسا: تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب:

يهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص استثمارية حقيقية والعمل على خدمة هذه الاستثمارات بحيث تظل قائمة وتلتزم بالاستمرارية على المدى الطويل، بدلاً من انسحابها المبكر نتيجة لضعف الحوافز، أو بطء وتدني جودة الخدمات الأساسية المقدمة لها، أو عدم توفرها بشكل كافٍ.

تتألف خطة جذب الاستثمار من ثلاث مراحل رئيسية:

- تحديد الفرص المواتية والقطاعات الجاذبة للاستثمار، حيث تُرسم خارطة الاستثمار المناسبة.
- الحفاظ على الاستثمارات القائمة من خلال توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة التي تضمن استمرارية النشاط الاستثماري.
- الترويج والدعاية، عبر المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية، وعقد اللقاءات مع المستثمرين، وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع الدول المختلفة.
- أما لتحسين المناخ الاستثماري العام وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فإنه لا بد من تحقيق استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، ويشمل ذلك:
- تخفيض العجز المالي والتجاري،
- تحقيق الاستقرار في السياسة المالية والنقدية،
- السيطرة على معدلات التضخم.
- كما يساهم خلق فرص استثمارية جديدة، من خلال تطبيق سياسات مثل الخوصصة، في دعم جهود الدولة لتحقيق نجاح مستدام في سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كما يمكن القول أن الجزائر قامت:
- كثّفت الحكومة جهودها في مجال الخصخصة واسعة النطاق بهدف الابتعاد عن دعم الشركات الخاسرة.
- يُكرّس قانون الاستثمار الجزائري، المعروف بطبيعته الليبرالية، مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، ويُقدّم الضمانات التالية:
  - الحوافز الضريبية والجمركية.
  - تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الاستثمارات المنجزة من قِبل المستثمرين الأجانب.
  - عدم الخضوع للمصادرة الإدارية (Zaaich و Khelaifia ، 2024، صفحة 07).

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمارات في الجزائر

سعت الجزائر إلى اتخاذ العديد من الإجراءات واعتماد مجموعة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئتها الاستثمارية وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وذلك في إطار رؤيتها لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على عائدات قطاع المحروقات. وقد شملت هذه الإصلاحات تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار، مثل مراجعة قانون الاستثمار وإلغاء قاعدة 51/49 في بعض القطاعات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين.

الجدول رقم (02): يوضح تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2017	1232
2018	1475
2019	1382
2020	1140
2021	870
2022	255
2023	1216

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على https://ijeponline.org/ أطلع عليه في 2025/05/16

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعًا حتى عام 2018، قبل أن تبدأ في التراجع تدريجيًا حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في 2022 بسبب تداعيات جائحة كورونا. مع ذلك، شهدت التدفقات تعافيًا ملحوظًا في 2023، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في بيئة الاستثمار. يعكس هذا التذبذب تأثير عوامل داخلية وخارجية، ويبرز أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتحسين مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

يوضح بجلاء هذا التطور في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرمن خلال مخرجات الجدول رقم (01) و نجسده في الآتي:

الشكل رقم (02): ي يوضح تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

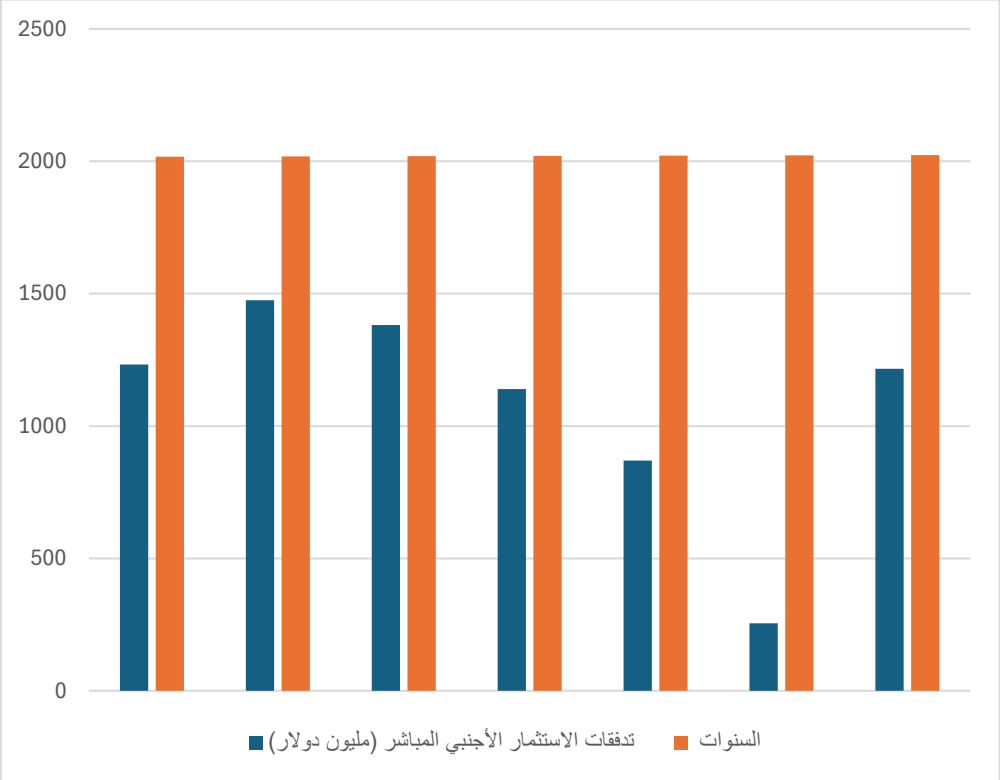

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على https://ijeponline.org/

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2017-2024.

شهد المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا وإنجازات في مختلف الميادين، وذلك بفضل السياسة الاتفاقية الواسعة التي انتهجتها الدولة، والتي شملت جميع القطاعات بهدف تحقيق تنمية مستدامة، وبهدف دراسة واقع التنمية المستدامة في الجزائر سنتطرق في هذا المبحث إلى أولا معرفة الحالة الراهنة للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال الإحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية منها والاجتماعية ثم البيئية، وكذا ستتناول في المطلب الثاني تحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، ومن ثم سنتعرف على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للتنمية في الجزائر

يشمل هذا المطلب مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر من جانبها الاقتصادي، حيث سنتطرق من خلاله عرض التطور الحاصل لمختلف المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من سنة (2017-2024).

الفرع الأول: مؤشر معدل النمو الاقتصادي

يعكس معدل النمو الاقتصادي مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع وزيادة الإنتاج خلال فترة زمنية محددة، وهو مؤشر رئيسي يعكس صحة الاقتصاد وكفاءته في استغلال الموارد. يعرض جدول رقم (03) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، حيث شهد الاقتصاد تقلبات ملحوظة تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، أبرزها جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي.

الجدول رقم(03): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2017	1.3
2018	1.2
2019	1
2020	-5.1
2021	3.5
2022	3.2
2023	3.8
2024	4.2

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على https://www.aljazeera.net/ أطلع عليه يوم: 22-05-2025

تشير البيانات إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر كان منخفضاً ومستقراً نسبياً بين 2017 و2019، حيث تراوح بين 1.0% و1.3%. في عام 2020، شهد الاقتصاد تراجعاً حاداً بمعدل -5.1% نتيجة تأثير جائحة كورونا التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، وهو القطاع الحيوي للاقتصاد الجزائري.

بدأ الاقتصاد في التعافي تدريجياً منذ 2021، حيث سجل نمواً إيجابياً بنسبة 3.5%، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات التالية، مع توقعات بنمو يصل إلى 4.2% في 2024. يعكس هذا التعافي تحسناً في القطاعات غير الاستخراجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة.

تدعم هذه الأرقام توقعات المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تشير إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري مع استمرار التحديات المتعلقة بتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. كما يعكس النمو الاقتصادي المستدام تحسناً في مناخ الأعمال واستقراراً نسبياً في الأسعار، مما يعزز فرص التنمية الشاملة. يعرض الشكل رقم (26) معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، وهو مؤشر أساسي يعكس أداء الاقتصاد الوطني وقدرته على التوسع والتعافي من الصدمات الاقتصادية. يوضح الشكل التغيرات في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الانخفاض الحاد في 2020 نتيجة جائحة كورونا، ثم التعافي التدريجي في السنوات التالية بدعم من القطاعات غير الاستخراجية والاستثمارات الحكومية والخاصة. كما يعكس الشكل التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي، التي تشير إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي مع تحديات مستمرة تتعلق بتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

يعرض الشكل رقم (26) معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، وهو مؤشر أساسي يعكس أداء الاقتصاد الوطني وقدرته على التوسع والتعافي من الصدمات الاقتصادية. يوضح الشكل التغيرات في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الانخفاض الحاد في 2020 نتيجة جائحة كورونا، ثم التعافي التدريجي في السنوات التالية بدعم من القطاعات غير الاستخراجية والاستثمارات الحكومية والخاصة. كما يعكس الشكل التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي، التي تشير إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي مع تحديات مستمرة تتعلق بتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل رقم(03): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2024)

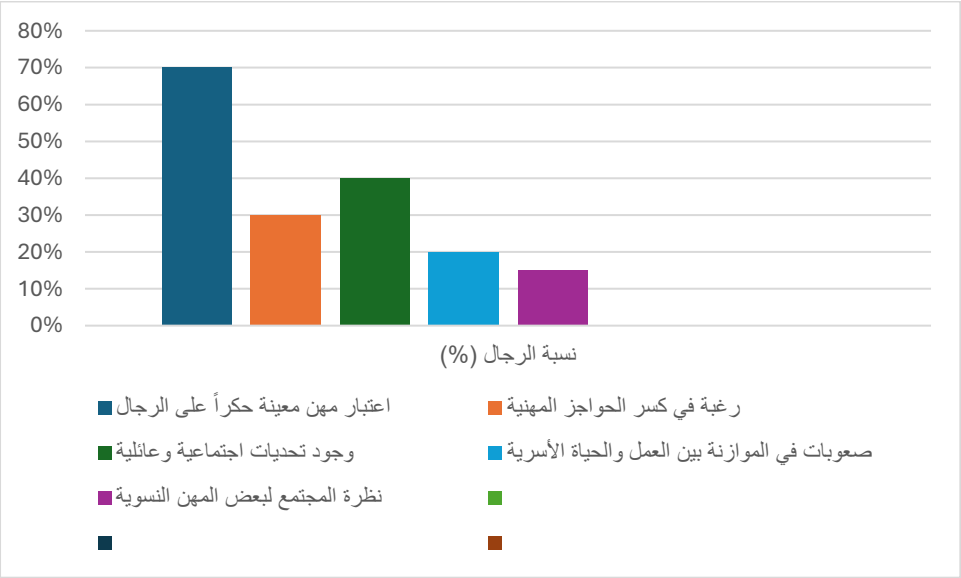

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 26

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لقياس أداء اقتصاد أي دولة، إذ يُعبّر عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تُنتج داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، عادةً سنة واحدة. ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم مستوى النشاط الاقتصادي، وقياس النمو، وتحديد مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي.

أولا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يلي جدول يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024..

الجدول رقم(04): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي (%)
2017	1.50
2018	1.40
2019	0.90
2020	-5.00
2021	3.80

2022	3.60
2023	4.10
2024	3.30

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 17-05-2025

يشير الجدول إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، حيث يظهر تذبذبًا ملحوظًا في الأداء الاقتصادي. فقد بدأ النمو عند مستويات منخفضة نسبياً في 2017 و2018 بنسبة 1.5% و1.4% على التوالي، ثم استمر في الانخفاض إلى 0.9% في 2019. في عام 2020، شهد الاقتصاد انكماشًا حادًا بنسبة -5.0% بسبب تداعيات جائحة كورونا التي أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي.

مع بداية التعافي في 2021، ارتفع معدل النمو إلى 3.8%، واستمر في الارتفاع بشكل معتدل خلال 2022 و2023 ليصل إلى 3.6% و4.1% على التوالي، مع توقع استمرار النمو بنسبة 3.3% في 2024. يعكس هذا التعافي دعم القطاعات غير الاستخراجية والاستثمارات، بالإضافة إلى تحسن الظروف الاقتصادية العامة واستقرار الأسعار.

تُظهر هذه البيانات أن الاقتصاد الجزائري يمر بفترة تعافي تدريجي بعد الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، مع تحديات مستمرة تتطلب تعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال لضمان نمو مستدام. كما تشير توقعات البنك الدولي إلى استمرار هذا الاتجاه الإيجابي، مع ضرورة التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية لتحقيق نمو أكثر توازناً وشمولية.

انطلاقا من مخرجات الجدول رقم (04)، يلخص الشكل التالي نمو معدل الناتج المحلي للفترة في الجزائر من 2017 إلى 2024 ويبرز الاتجاهات والتغيرات خلال الفترة

الشكل رقم(04): نمو معدل الناتج المحلي للفترة 2017-2024.

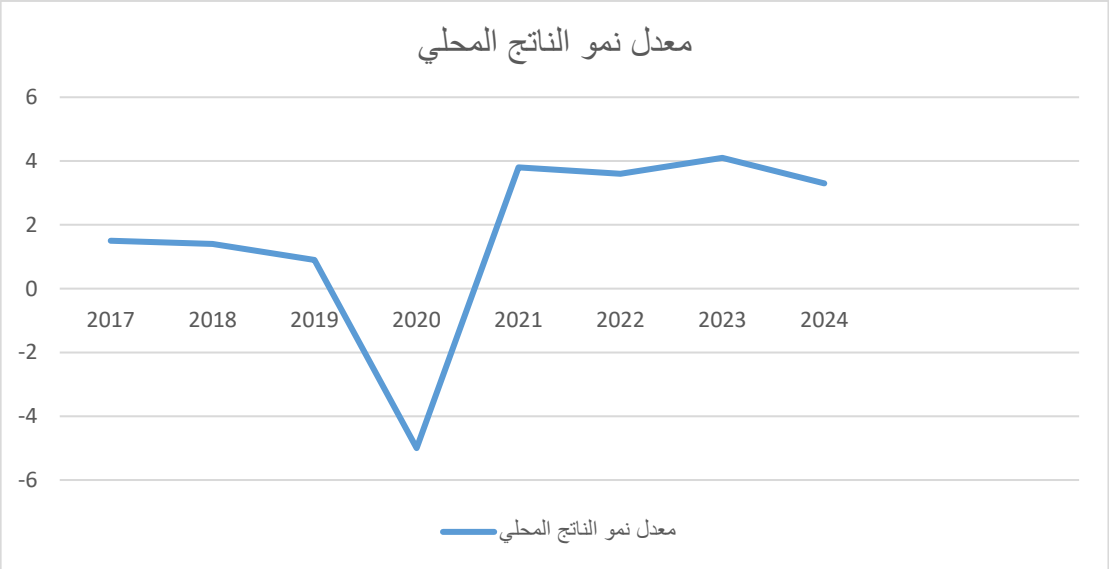

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا اقتصاديًا مهمًا يُستخدم لقياس متوسط الدخل الفردي في الدولة، ويعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطنين.

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً على مستوى معيشة السكان ومدى تقدم الاقتصاد الوطني، حيث يقيس متوسط الدخل الاقتصادي لكل فرد في البلد، يوضح الجدول رقم (05) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مما يساعد على فهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على رفاهية المواطنين.

يُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً أساسياً يعكس مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للسكان، حيث يقيس متوسط الدخل المتاح لكل فرد في البلد. يوضح التالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مما يعكس التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على مستوى دخل الفرد في هذه الفترة.

الجدول رقم(05): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار امريكي)
2017	4.615
2018	4.640
2019	4.530
2020	3.794
2021	4.216
2022	5.023
2023	5.260
2024	5.700

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.macrotrends.ne أطع عليه يوم 17-05-2025

يبين الجدول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد تذبذبًا خلال الفترة المدروسة، حيث انخفض من 4.615 ألف دولار في 2017 إلى أدنى مستوى له عند 3.794 ألف دولار في 2020، متأثرًا بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا التي أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي. بعد ذلك، بدأ نصيب الفرد في التعافي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع إلى 4.216 ألف دولار في 2021، واستمر في الصعود ليصل إلى 5.700 ألف دولار متوقعًا في 2024.

يعكس هذا الاتجاه تحسنًا في الأداء الاقتصادي الوطني واستقرارًا نسبيًا في الظروف الاقتصادية، مدعومًا بارتفاع أسعار النفط وتحسن السياسات الاقتصادية. كما يشير إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد بشكل تدريجي رغم التحديات، مما يعكس جهود التنويع الاقتصادي ومحاولات تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. ويُظهر هذا النمو أهمية تعزيز التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاجتماعية في الجزائر لضمان استفادة أوسع للسكان من النمو الاقتصادي.

يُبرز الشكل التالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مستندًا إلى بيانات الجدول رقم (05).

الشكل رقم(05): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)

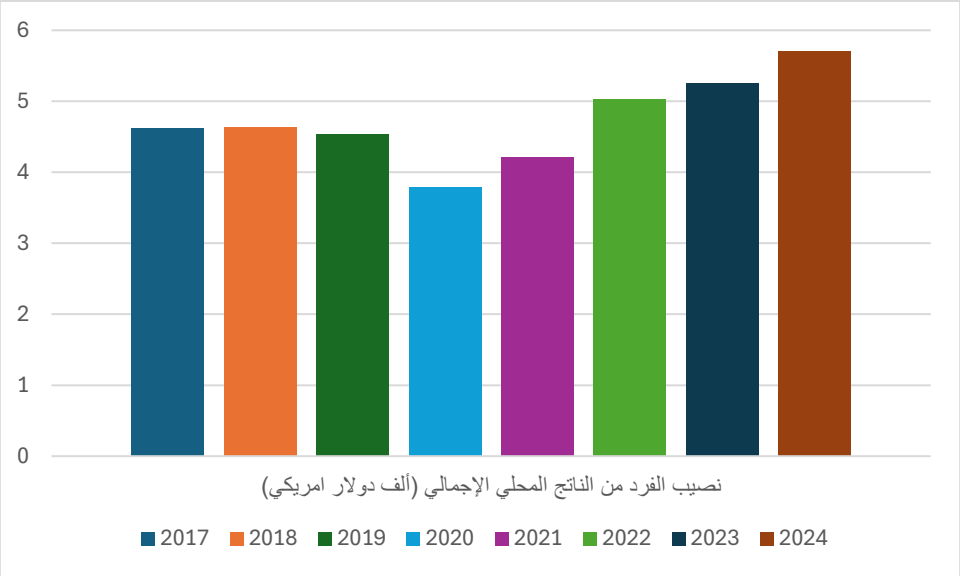

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية:

يعكس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الجزائر خلال فترة زمنية محددة، ويُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم النشاط الاقتصادي ومستوى التنمية في البلاد. يوضح الجدول رقم (06) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مسلطًا الضوء على التغيرات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري في هذه السنوات، بما في ذلك تأثيرات جائحة كورونا والتقلبات في أسعار النفط.

الجدول رقم(06): يوضح الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)
2017	167.555
2018	179.687
2019	171.091
2020	145.163
2021	163.044
2022	206.006
2023	225.785
2024	266.780

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 17-05-2025

يُظهر الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بأسعار السوق الجارية شهد تذبذبًا خلال الفترة من 2017 إلى 2024. فقد ارتفع الناتج من 167.555 مليار دولار في 2017 إلى 179.687 مليار دولار في 2018، ثم انخفض إلى 171.091 مليار دولار في 2019، وتراجع بشكل أكبر إلى 145.163 مليار دولار في 2020، متأثرًا بالأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا التي أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي.

مع بداية التعافي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 163.044 مليار دولار في 2021، ثم شهد قفزات ملحوظة في 2022 و2023 لتصل قيمته إلى 206.006 و225.785 مليار دولار على التوالي، مع توقعات بأن يصل إلى 266.780 مليار دولار في 2024. يعكس هذا النمو تحسنًا في أداء الاقتصاد الوطني مدعومًا بارتفاع أسعار النفط وتحسن السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى جهود التنويع الاقتصادي التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

كما يشير هذا الاتجاه إلى قدرة الاقتصاد الجزائري على التعافي من الصدمات الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام، رغم التحديات المتعلقة بالفساد والبيروقراطية التي لا تزال تعيق التنمية. ويعكس هذا النمو أيضًا تحسنًا في مؤشرات

الاستقرار الاقتصادي، مثل انخفاض معدل التضخم وتحسن معدلات البطالة، مما يعزز فرص تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المستقبل القريب.

يشير الشكل التالي إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في الجزائر بين 2017 و2024، حيث شهد الاقتصاد تراجعًا حادًا في 2020 بسبب جائحة كورونا، تلاه تعافٍ قوي ونمو مستمر في السنوات التالية. يعكس هذا المؤشر تحسنًا في النشاط الاقتصادي واستقرارًا نسبيًا، مع توقعات بنمو معتدل يدعم التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

الشكل رقم(06): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2017-2024)

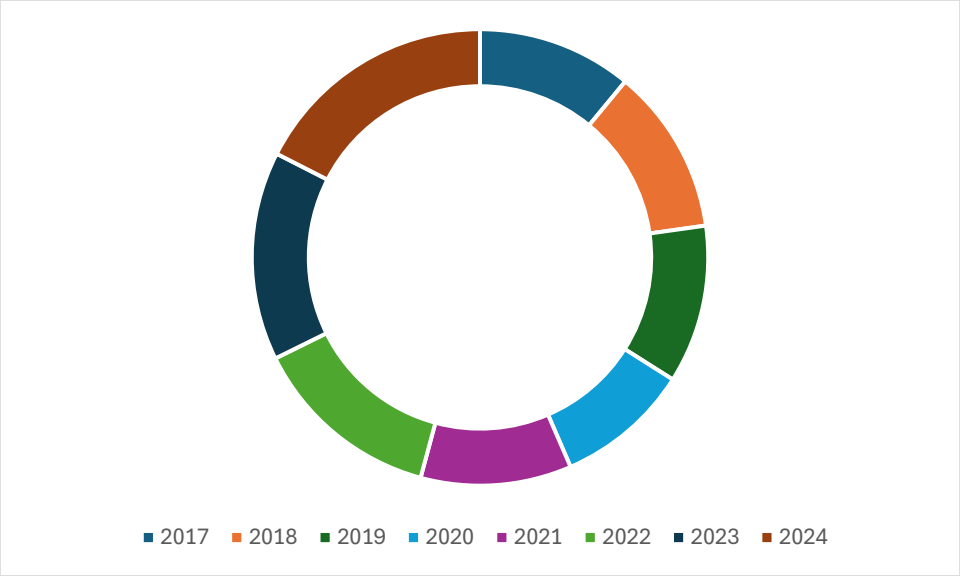

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

رابعا: صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي

يشكل مؤشر صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي نسبة مهمة تعكس مدى انخراط الاقتصاد الوطني في التجارة الخارجية وقدرته على تحقيق إيرادات من الأسواق الدولية. يوضح الجدول التالي تطور صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة من 2017إلى 2023، مما يعكس التغيرات في أداء القطاع التصديري وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم(07): صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي (%)
2017	20.33
2018	23.42
2019	20.41
2020	15.54
2021	23.44
2022	30.81
2023	23.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 19-05-2025

يبين الجدول أن صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر شهدت تقلبات ملحوظة خلال الفترة المدروسة. فقد ارتفعت النسبة من 20.33% في 2017 إلى 23.42% في 2018، ثم انخفضت إلى 20.41% في 2019، وتراجعت بشكل حاد إلى 15.54% في 2020، متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا التي أثرت سلبًا على التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي.

مع بداية التعافي الاقتصادي في 2021، عادت النسبة للارتفاع إلى 23.44%، وشهدت قفزة كبيرة في 2022 لتصل إلى 30.81%، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في أداء الصادرات. في 2023، استقرت النسبة عند 23.62%. يعكس هذا الاتجاه الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، حيث تضاعفت صادرات المنتجات غير النفطية بشكل ملحوظ، مدعومة بإصلاحات هيكلية وتحسين مناخ الأعمال.

ومع ذلك، لا تزال المحروقات تشكل الجزء الأكبر من صادرات الجزائر، إذ تمثل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. تشير البيانات إلى إمكانيات كبيرة لتنويع الصادرات وزيادة القيمة المضافة، خاصة مع قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية، وهو ما يشكل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على النفط والغاز.

يعرض الشكل رقم (07) تطور صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بين 2017 و2024.

الشكل رقم (07): صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024)

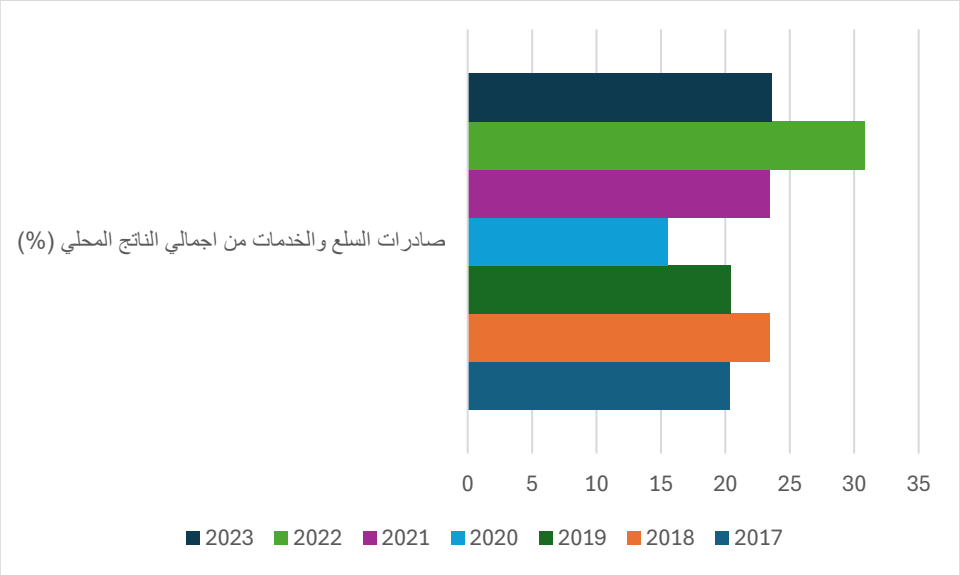

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

خامسا: نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي:

تشكل نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً حيوياً يعكس مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي والداخلي لتغطية احتياجاته المالية، ومدى قدرة الدولة على إدارة التزاماتها المالية بشكل مستدام. يوضح الجدول رقم (07) تطور نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مما يعكس التغيرات في حجم الدين العام وتأثيرها على الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الاقتصادية المختلفة.

الجدول رقم(08): نسبة الديون من الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2017	27.5
2018	38.3
2019	45.4
2020	52.6
2021	54.5
2022	48.1
2023	47.7
2024	46.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 19-05-2025

يشير الجدول إلى تطور نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، حيث شهدت هذه النسبة ارتفاعًا ملحوظًا من 27.5% في 2017 إلى 54.5% في 2021، متأثرة بزيادة الاقتراض الحكومي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وتراجع الإيرادات النفطية. بعد 2021، بدأت نسبة الدين في الانخفاض تدريجيًا لتصل إلى 46.2% في 2024، مما يعكس جهود الحكومة في ضبط المالية العامة وتقليل الاعتماد على الدين.

رغم الارتفاع الكبير في هذه النسبة خلال السنوات الماضية، تبقى الجزائر ضمن مستويات ديون معتدلة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، خاصة مع اعتمادها الكبير على الدين الداخلي الذي يشكل حوالي 99% من إجمالي الدين، مما يقلل من مخاطر التعرض لتقلبات الأسواق الخارجية. كما تدعم احتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة استقرار الوضع المالي، حيث بلغت حوالي 64.6 مليار دولار في 2024، مما يمنح البلاد هامشًا ماليًا جيدًا لإدارة ديونها. ويشير هذا الاتجاه إلى قدرة الجزائر على التحكم في ديونها وتحقيق توازن مالي نسبي، رغم التحديات الاقتصادية والضغوط التضخمية التي تواجهها.

شهدت نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفاعًا من 27.5% في 2017 إلى 54.5% في 2021 بسبب زيادة الاقتراض لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ثم تراجعت تدريجيًا إلى 46.2% في 2024، مما يعكس جهود ضبط المالية العامة. تبقى نسبة الدين منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، مدعومة بشكل كبير بالدين الداخلي واحتياطيات نقدية قوية تعزز الاستقرار الاقتصادي.

الشكل رقم(08): نسبة الديون من الناتج المحلي خلال الفترة (2017-2024)

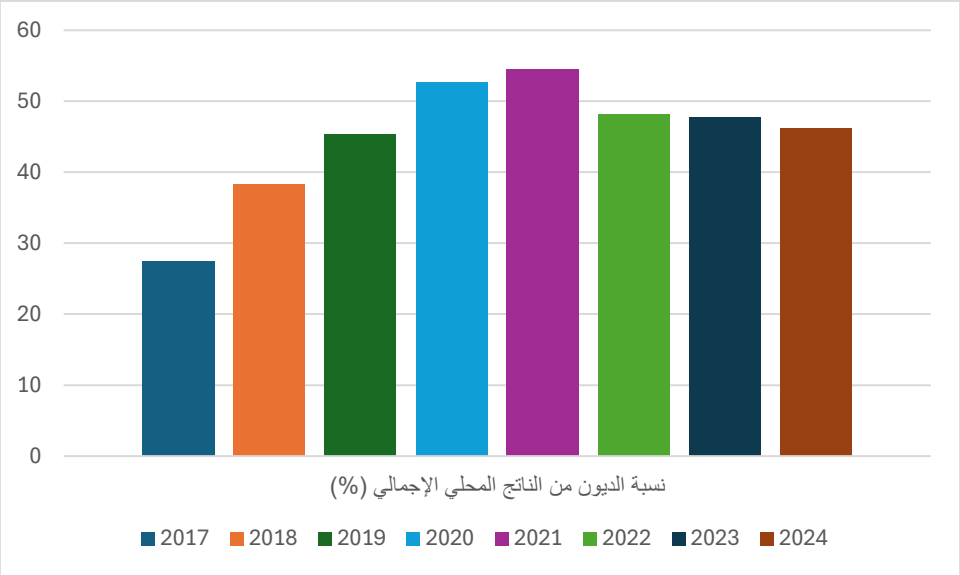

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (08)

سادسا: نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول التالي تطور نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مما يعكس اتجاهات الاستثمار وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم(09): نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	نسبة اجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2017	48.27
2018	46.46
2019	44.63
2020	42.95
2021	39.15
2022	35.09
2023	37.72
2024	34.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يبين الجدول أن نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهدت تراجعاً مستمراً خلال الفترة من 2017 إلى 2024، حيث انخفضت من 48.27% في 2017 إلى 34.75% متوقعة في 2024. هذا الانخفاض يشير إلى تقلص حجم الاستثمارات مقارنة بحجم الاقتصاد، مما قد يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد على النمو والتطور على المدى الطويل.

التراجع في نسبة التكوين الرأسمالي يمكن تفسيره بعدة عوامل، منها التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر خلال هذه الفترة، مثل تراجع أسعار النفط، وتأثير جائحة كورونا، بالإضافة إلى البطء في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والإصلاحات الاقتصادية. رغم ذلك، شهدت بعض السنوات مثل 2023 ارتفاعاً طفيفاً إلى 37.72%، مما يعكس بعض محاولات التعافي وتحفيز الاستثمار.

هذا الاتجاه يستدعي تعزيز السياسات الاستثمارية وتحسين مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات، خاصة في القطاعات غير النفطية، بهدف تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام. كما يشير إلى أهمية تطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الاستثمار لضمان استمرارية تدفق رؤوس الأموال التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

يعرض الشكل التالي تطور نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مستندًا إلى بيانات الجدول رقم (09). يعكس هذا الشكل اتجاهات الاستثمار في الاقتصاد الوطني ومدى قدرة البلاد على تجديد وتوسيع قاعدة رأس المال لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

الشكل رقم(09): نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2024)

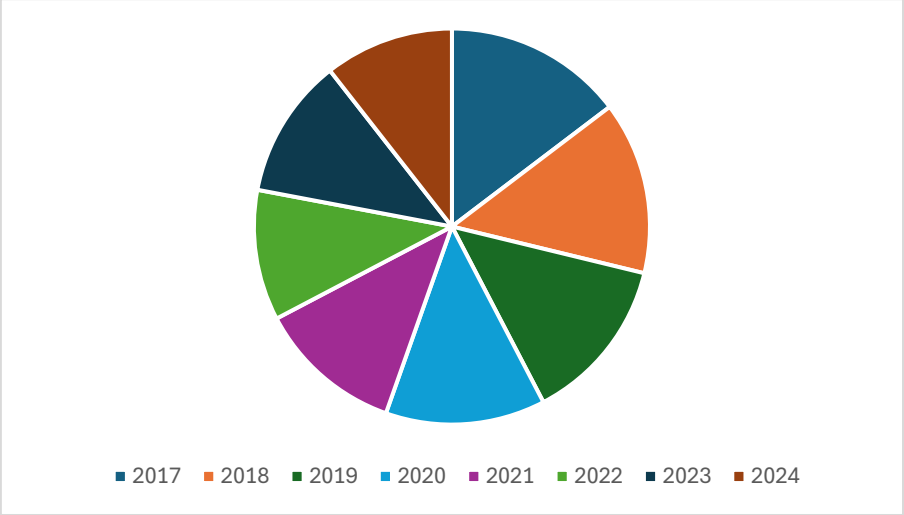

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 09

الفرع الثالث: الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري مؤشراً أساسياً يعكس أداء الاقتصاد الجزائري في مجال التجارة الخارجية، حيث يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية. شهدت الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024 تحولات ملحوظة في ميزانها التجاري، إذ انتقلت من عجز كبير إلى تحقيق فائض، مما يدل على قدرة الاقتصاد على التكيف والتعافي من الصدمات الخارجية. يعكس هذا التطور أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، لكنه يبرز أيضاً الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. الجدول التالي يوضح تفاصيل هذه التحولات خلال السنوات المذكورة.

يعرض الجدول التالي تطور الميزان التجاري للجزائر بين 2017 و2024، حيث شهد تحولات من عجز كبير إلى فائض ملحوظ، متأثرًا بتقلبات أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية. يعكس هذا المؤشر أداء التجارة الخارجية وقدرة الاقتصاد على التعافي والتكيف مع التحديات.

الجدول رقم(10): الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	الميزان التجاري (مليار دولار)
2017	-17.380
2018	-10.875
2019	-11.009
2020	-15.365
2021	0.92
2022	24.93
2023	9.93
2024	3.75

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

شهد الميزان التجاري الجزائري تحسناً كبيراً بين 2017 و2024، حيث سجل عجزاً كبيراً خلال الفترة من 2017 إلى 2020، بلغ ذروته في 2017 بعجز قدره 17.38 مليار دولار، متأثراً بتراجع أسعار النفط وجائحة كورونا التي أثرت سلباً على الصادرات. ابتداءً من 2021، تحسن الميزان التجاري وتحول إلى فائض طفيف بلغ

0.92 مليار دولار، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في 2022 إلى 24.93 مليار دولار، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وانتعاش الصادرات.

في 2023 و2024، استمر الميزان في تحقيق فائض لكنه انخفض إلى 9.93 و3.75 مليار دولار على التوالي، مما يعكس تقلبات في الأسواق العالمية وتأثير عوامل مثل الطلب وأسعار الطاقة. يعكس هذا التحسن قدرة الاقتصاد الجزائري على التعافي من الصدمات، لكنه يبرز الحاجة إلى تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على المحروقات وضمان استقرار التجارة الخارجية. استمرار الفائض التجاري يعزز استقرار الاقتصاد الوطني ويدعم احتياطيات النقد الأجنبي، مما يسهم في تحقيق استدامة مالية أفضل.

شهد الميزان التجاري الجزائري تقلبات بين 2017 و2024، من عجز كبير إلى فائض يدعم الاستقرار الاقتصادي مع ضرورة تنويع الاقتصاد. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(10): الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2024)

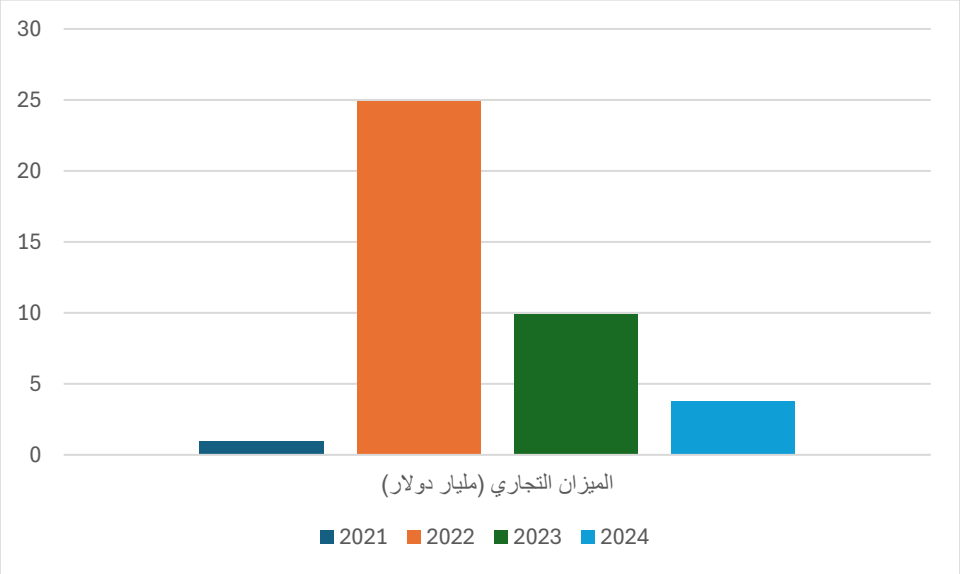

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم **10**

الفرع الرابع: معدل التضخم:

قياس لزيادة مستوى عام الأسعار للسلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة زمنية معينة. يعكس هذا القياس ما قد ينفق المستهلكون عليه، وبالتالي يؤثر على قيمة المال.

يمثل معدل التضخم مؤشراً أساسياً يعكس تغيرات أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، ويؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمستهلكين والاستقرار الاقتصادي العام. يعرض الجدول رقم (11) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مما يوضح اتجاهات التضخم وتأثيرها على الاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

الجدول رقم(11): معدل التضخم خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	معدل التضخم (%)
2017	5.6
2018	4.3
2019	2.0
2020	2.4
2021	7.2
2022	9.3
2023	9.3
2024	4.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يُظهر الجدول تطور معدل التضخم في الجزائر بين عامي 2017 و2024، حيث يعكس هذا المؤشر تغيرات أسعار السلع والخدمات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- **2017-2019** : شهد معدل التضخم انخفاضاً ملحوظاً من 5.6% في 2017 إلى 2.0% في 2019، مما يشير إلى فترة من الاستقرار النسبي في الأسعار وتحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.
- **2020** : ارتفع التضخم قليلاً إلى 2.4%، متأثراً بالتحديات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا التي أثرت على سلاسل الإمداد وأسعار بعض السلع.

- **2021-2023** : شهدت هذه الفترة ارتفاعاً حاداً في معدل التضخم، حيث قفز إلى 7.2% في 2021 ثم استقر عند 9.3% في 2022 و2023. يعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة عالمياً، الاضطرابات في الأسواق العالمية، والتحديات المحلية مثل ضعف الإنتاج وزيادة الطلب.
- **2024** : يتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى 4.3%، مما يعكس جهود الحكومة في السيطرة على الأسعار من خلال سياسات نقدية ومالية محكمة، وتحسين الإنتاج المحلي، واستقرار سعر الصرف.

يعكس هذا التذبذب في معدل التضخم تأثر الاقتصاد الجزائري بعوامل داخلية وخارجية، حيث تميزت السنوات الأخيرة بارتفاع التضخم نتيجة لضغوط عالمية ومحلية، لكن التوقعات تشير إلى تحسن نسبي في السيطرة على التضخم، مما يعزز من استقرار الاقتصاد ويُحسن من القدرة الشرائية للمواطنين.

الفرع الخامس: الميزانية العامة

هي وثيقة مالية تفصيلية تقديرية تحدد الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة خلال سنة مالية معينة. هي بمثابة الخطة المالية للدولة لتحقيق أهداف محددة، وتعتمد عليها السلطة التشريعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق العام.

الشكل رقم(11): معدل التضخم خلال الفترة (2017-2024)

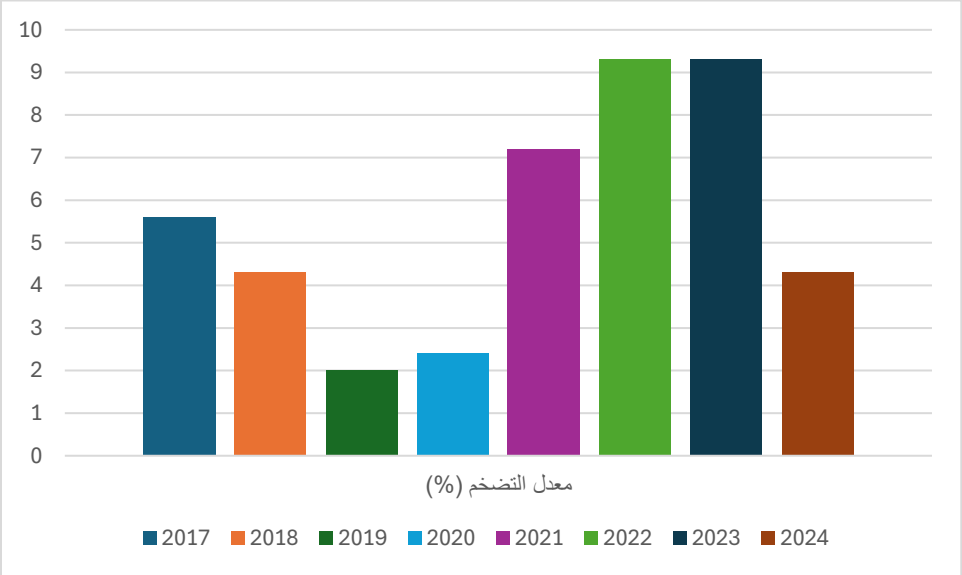

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11

يعرض الجدول رقم (12) الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة من 2017 إلى 2024، موضحًا تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية الذي يعكس حجم العجز المالي .تعد الميزانية العامة أداة رئيسية في إدارة الاقتصاد الوطني، حيث يؤثر العجز أو الفائض فيها على قدرة الدولة على تمويل استثماراتها، بما في ذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الجدول رقم (12): الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية (عجز)
2017	6,047	7,282	- 1,235
2018	6,571	7,899	-1,155
2019	6,586	7,741	-1,155
2020	5,640	6,902	-1,262
2021	6,598	7,436	-838
2022	9,524	9,936	-412
2023	10,718	11,722	-1,003
2024	9,105.3	15,275.0	-6,170.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقارير السنوية https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ (2017-2023) تم الاطلاع عليه في 22-05-2025

يوضح الجدول استمرار العجز في الميزانية العامة للجزائر طوال الفترة من 2017 إلى 2024، مع تفاوت في حجم العجز بين السنوات، حيث انخفض من 1,235 مليار دينار في 2017 إلى 412 مليار دينار في 2022، قبل أن يرتفع بشكل حاد إلى 6,170 مليار دينار في 2024 نتيجة زيادة كبيرة في النفقات مقارنة بالإيرادات. يعكس هذا التوسع في العجز الضغوط المالية التي تواجهها الجزائر، خاصة في ظل تحديات اقتصادية مثل تقلب أسعار النفط واحتياجات التمويل المتزايدة.

يرتبط هذا الوضع المالي ارتباطًا وثيقًا بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعتبر الاستقرار المالي والميزانية المتوازنة من العوامل الأساسية التي يبحث عنها المستثمرون الأجانب. وقد عملت الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار من خلال إصلاحات قانونية وتنظيمية، مثل قانون الاستثمار الجديد لعام 2022، الذي يهدف إلى تشجيع

الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما ساهم في جذب استثمارات كبيرة في قطاعات متعددة كالطاقة والصناعة والزراعة.

مع ذلك، يشكل العجز المالي الكبير في 2024 تحدياً أمام جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إذ قد يؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد الكلي ويزيد من مخاطر السيولة. لذلك، من الضروري أن تواصل الحكومة جهودها في ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات، إلى جانب تعزيز بيئة الأعمال لجعل الجزائر وجهة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، الذي بدوره يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات. رغم الإصلاحات التي حسّنت مناخ الاستثمار وزادت تدفقاته إلى 1.21 مليار دولار في 2023، فإن استمرار العجز المالي الكبير يهدد هذه المكاسب، مما يستدعي سياسات مالية متوازنة لتعزيز الاستقرار وثقة المستثمرين.

يعرض الشكل رقم (12) تطور الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة من 2017 إلى 2024، موضحًا حجم الإيرادات والنفقات والعجز المالي المتغير عبر السنوات.

الشكل رقم (12): الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2017-2024)

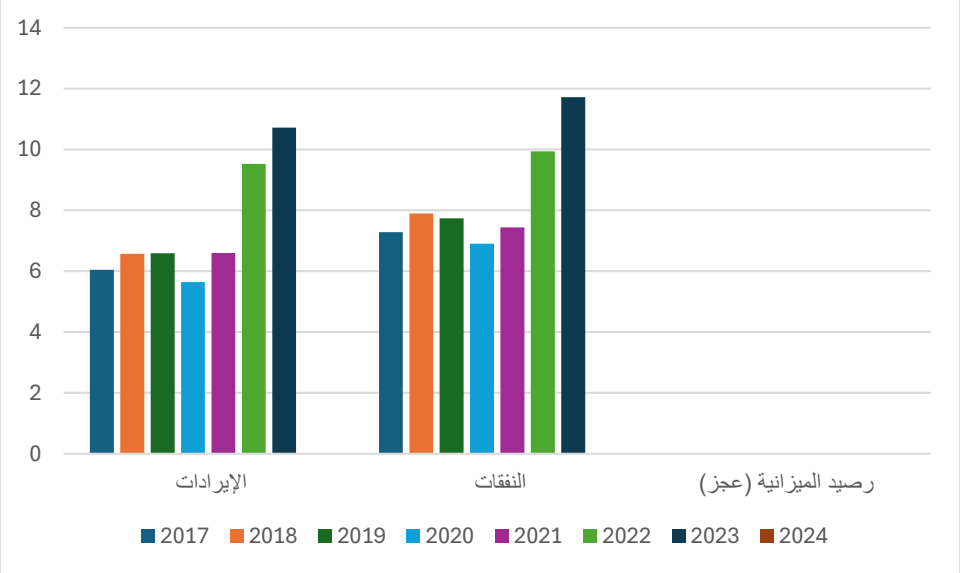

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية للتنمية في الجزائر

تُعد المؤشرات الاجتماعية أداة أساسية في تقييم مستوى تحسين الظروف المعيشية، وهي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق رفاهية المواطنين. إذ تُستخدم كمقاييس لمدى نجاح الجهاز الحكومي في تنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتعتمد هذه المؤشرات على مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية التي سيتم تناولها تباعًا في هذا السياق.

الفرع الأول: مؤشر التشغيل

يعد مؤشر التشغيل أحد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية التي تعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص العمل وتوظيف اليد العاملة المتاحة. فهو يُستخدم لقياس مستوى النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية في تقليص معدلات البطالة وتحقيق التوازن في سوق العمل.

أولا: تطور إجمالي نسبة التشغيل للسكان الذين يتراوح أعمارهم فوق 15 عاماً في الجزائر(2017-2024)

يعكس جدول رقم (13) تطور إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024.

الجدول رقم(13): اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاما فأكثر
2017	37.3
2018	37.2
2019	37
2020	34
2021	34.4
2022	36.3
2023	36.3
2024	36.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يبين جدول رقم (13) تطور إجمالي نسبة التشغيل للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024. تشير البيانات إلى استقرار نسبي لنسبة التشغيل حول 37% في الفترة من 2017 إلى 2019، تلاها انخفاض ملحوظ إلى 34% في عام 2020، وهو ما يعكس التأثير السلبي لجائحة كورونا على سوق العمل وانخفاض فرص التشغيل.

في عامي 2021 و2022، شهدت نسبة التشغيل تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت إلى 36.3%، واستقرت عند هذا المستوى في 2023، مع توقع بسيط للانخفاض إلى 36.1% في 2024. هذا التعافي يعكس جهود الحكومة الجزائرية في دعم سوق العمل وتحسين بيئة التشغيل، إلى جانب تعافي الاقتصاد الجزائري الذي سجل نمواً بنسبة 4.1% في 2023، مدعوماً بقطاعات مثل المحروقات والزراعة.

رغم هذا التحسن، تبقى نسبة التشغيل منخفضة نسبياً مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للسكان في سن العمل، خاصة مع ارتفاع نسبة الشباب الباحثين عن عمل. كما أن التحديات الاقتصادية المستمرة، مثل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والتقلبات العالمية في أسعار النفط، تؤثر على قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية.

لذلك، تستدعي هذه المؤشرات تعزيز السياسات الاقتصادية التي تركز على تنويع الاقتصاد، دعم الاستثمار الخاص، وتحسين مهارات القوى العاملة، إلى جانب مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة فرص التشغيل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يُسهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة في الجزائر.

ثانيا: إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ذكور/إناث أعمارهم 15 عاما فأكثر:

يعرض جدول رقم (13) تطور إجمالي نسبة التشغيل بين الذكور والإناث الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024. يُعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات سوق العمل، حيث يعكس الفجوة بين معدلات تشغيل الجنسين ويبرز التحديات التي تواجهها النساء في دخول سوق العمل مقارنة بالذكور، وهو ما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

الجدول رقم(14): اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان من ذكور وإناث 15 عاما فأكثر خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ذكور15 عاما فأكثر (%)	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، إناث15 عاما فأكثر (%)
2017	61.7	11.7
2018	61.5	11.6
2019	61	11.5
2020	56.6	10.4
2021	57.3	10.6
2022	60.6	11
2023	60.5	11.19
2024	60	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يوضح الجدول وجود تفاوت كبير بين نسبة التشغيل لدى الذكور والإناث في الجزائر خلال الفترة المدروسة. فقد ظلت نسبة تشغيل الذكور مرتفعة نسبياً ومستقرة حول 61% في السنوات من 2017 إلى 2019، مع انخفاض ملحوظ إلى 56.6% في 2020 بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على سوق العمل، ثم تعافت تدريجياً لتصل إلى حوالي 60% في 2024.

في المقابل، ظلت نسبة تشغيل الإناث منخفضة جداً مقارنة بالذكور، حيث تراوحت بين 11.7% في 2017 وانخفضت إلى 10.4% في 2020، مع تحسن طفيف لاحقاً لتصل إلى 11% في 2024. هذا الفارق الكبير يعكس استمرار التحديات الهيكلية والاجتماعية التي تواجه النساء في سوق العمل الجزائري، مثل التمييز، ضعف فرص العمل المناسبة، والقيود الثقافية.

يرتبط هذا التفاوت بالتركيبة السكانية للجزائر التي يبلغ عدد سكانها حوالي 47 مليون نسمة مع نسبة متقاربة بين الذكور والإناث، لكن مشاركة الإناث في القوى العاملة تبقى محدودة. ويشير هذا الواقع إلى ضرورة تعزيز

السياسات التي تدعم تمكين المرأة اقتصادياً، وتحسين فرص التعليم والتدريب المهني، وتوفير بيئة عمل ملائمة تشجع على زيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

الفرع الثاني: التركيبة السكانية في الجزائر

يعد مؤشر السكان من أبرز المؤشرات الديموغرافية التي تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة، ويُشكل أساسًا ضروريًا لتخطيط السياسات التنموية وتوجيه الموارد.

أولا: تعداد السكان من ذكور وإناث في الجزائر

يعرض جدول رقم (15) توزيع السكان في الجزائر بين الذكور والإناث خلال الفترة من 2017 إلى 2024، وهو مؤشر ديموغرافي مهم يعكس التوازن السكاني بين الجنسين. يعد هذا التوزيع أساسياً لفهم التركيبة السكانية وتأثيرها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤثر على التخطيط التنموي، سوق العمل، والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

الجدول رقم(15): تعداد السكان من ذكور وإناث خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	ذكور (%)	إناث (%)
2017	51.13	48.89
2018	51.11	49.9
2019	51.9	48.91
2020	51.8	48.93
2021	51.5	48.95
2022	51.4	48.96
2023	51.1	48.99
2024	50.6	49.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يوضح الجدول تطور نسب توزيع السكان في الجزائر بين الذكور والإناث خلال الفترة من 2017 إلى 2024. تشير البيانات إلى أن نسبة الذكور كانت دائماً أعلى قليلاً من نسبة الإناث، حيث بدأت بنسبة 51.13% في 2017 مقابل 48.89% للإناث، وانخفضت تدريجياً إلى 50.6% للذكور مقابل 49.4%

للإناث في 2024. هذا الانخفاض الطفيف في نسبة الذكور مع ارتفاع نسبة الإناث يعكس توجهًا نحو توازن أكبر بين الجنسين في التركيبة السكانية.

يُعزى هذا التوزيع إلى عوامل ديموغرافية متعددة، منها معدلات الولادة، والوفيات، والهجرة، بالإضافة إلى متوسط العمر المتوقع الذي يميل إلى أن يكون أعلى لدى الإناث. كما أن التغيرات في نسب الجنسين تؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مثل سوق العمل، التعليم، والرعاية الصحية.

تُظهر البيانات أيضاً أن الجزائر تشهد تحولات ديموغرافية مهمة، منها انخفاض نسبة الفئة العمرية دون الخامسة، وتغيرات في معدلات الولادات والوفيات، ما يستوجب تخطيطاً دقيقاً للسياسات التنموية التي تراعي هذه المتغيرات لضمان استدامة التنمية وتحسين جودة الحياة.

في المجمل، يعكس الجدول استقراراً نسبياً في التركيبة السكانية مع ميل نحو تقارب أكبر بين نسب الذكور والإناث، وهو ما يشكل قاعدة مهمة لوضع استراتيجيات تنموية متوازنة تستجيب لاحتياجات جميع فئات المجتمع الجزائري.

ثانيا: تعداد السكان حسب الشرائح العمرية:

الجدول رقم(16): تعداد السكان حسب الشرائح العمرية خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	من 0-14 سنة (%)	من 15-64 سنة (%)	من 65 فما فوق (%)
2017	30	64.51	5.45
2018	30.35	64.01	5.61
2019	30.61	63.53	5.79
2020	30.82	63.20	5.90
2021	30.90	63.09	6.01
2022	30.81	63	6.20
2023	30.62	63	6.39
2024	29	65	6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 24-05-2025

جدول تعداد السكان حسب الشرائح العمرية في الجزائر خلال الفترة 2017-2024 يعكس بداية تحولات ديموغرافية مهمة. نسبة الأطفال (0-14 سنة) ظلت مستقرة حول 30% مع انخفاض طفيف إلى 29% في 2024، مما يشير إلى تراجع تدريجي في معدلات الولادة. الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة، وهي القوة العاملة، حافظت على نسبة مرتفعة بين 63% و65%، مما يوفر فرصة اقتصادية كبيرة إذا تم استغلالها جيداً. أما نسبة كبار السن (65 فما فوق) فشهدت ارتفاعاً تدريجياً من 5.45% إلى 6.39% قبل أن تنخفض قليلاً إلى 6% في 2024، مما يعكس بداية شيخوخة السكان ويطرح تحديات في مجالات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. هذه التغيرات تتطلب سياسات تنموية متوازنة تستجيب لاحتياجات جميع الفئات العمرية، مع التركيز على خلق فرص عمل وتعزيز الخدمات الاجتماعية.

يعرض الشكل رقم (13) توزيع السكان في الجزائر حسب الشرائح العمرية خلال الفترة من 2017 إلى 2024، موضحًا نسب الفئات العمرية الرئيسية: الأطفال (0-14 سنة)، الفئة النشطة اقتصادياً (15-64 سنة)، وكبار السن (65 سنة فما فوق).

الشكل رقم(13): تعداد السكان حسب الشرائح العمرية خلال الفترة (2017-2024)

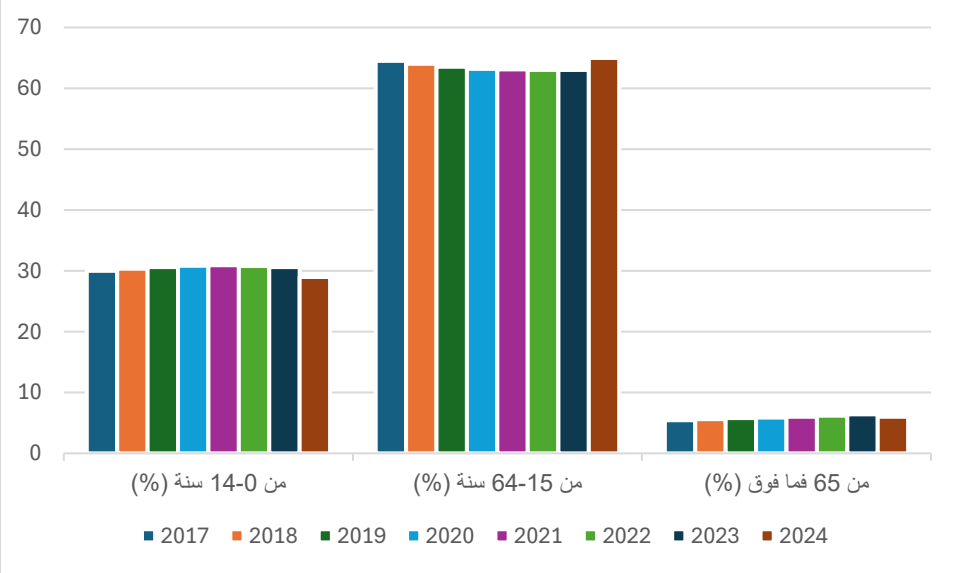

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15

ثالثا: العدد الإجمالي للسكان في الجزائر

يعرض جدول رقم (17) تطور العدد الإجمالي للسكان في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، بالإضافة إلى معدل النمو السكاني السنوي.

الجدول رقم(17): العدد الإجمالي للسكان خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	العدد الإجمالي للسكان (مليون)	معدل النمو السكاني (%)
2017	41.68	1.96
2018	42.50	1.90
2019	43.29	1.84
2020	44.04	1.73
2021	44.76	1.66
2022	45.47	1.63
2023	46.16	1.55
2024	46.3	1.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يوضح جدول رقم (17) تطور عدد السكان الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، إلى جانب معدل النمو السكاني السنوي. يظهر الجدول زيادة مطردة في عدد السكان من 41.68 مليون نسمة في عام 2017 إلى 46.3 مليون نسمة في عام 2024، مما يعكس استمرار النمو السكاني رغم تباطؤه التدريجي.

يتضح من البيانات أن معدل النمو السكاني يتناقص بشكل مستمر، حيث انخفض من 1.96% في 2017 إلى 1.52% في 2024. هذا التراجع يشير إلى بداية مرحلة انتقال ديموغرافي تتميز بتباطؤ في وتيرة النمو السكاني، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها انخفاض معدلات الخصوبة وتحسن الظروف الصحية والتعليمية.

رغم تباطؤ النمو، فإن الزيادة المستمرة في عدد السكان تفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد الجزائري، خاصة في مجالات توفير الخدمات العامة، التعليم، الصحة، والإسكان. كما يبرز الجدول أهمية تبني سياسات تنموية مستدامة تستثمر في رأس المال البشري وتوفر فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السكانية، خصوصاً في ظل وجود نسبة كبيرة من السكان في سن العمل.

بالتالي، يمثل هذا النمو السكاني فرصة اقتصادية إذا ما تم توجيهه بشكل فعّال نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة التركيز على تحسين جودة الحياة وتنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على قطاع واحد.

رابعا: نمو السكان في المناطق الريفية/ الحضرية:

يعرض جدول رقم (19) تطور نمو السكان في المناطق الريفية والحضرية في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024.

الجدول رقم(19): نمو السكان في المناطق الريفية/الحضرية خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	المناطق الريفية (%)	المناطق الحضرية (%)
2017	27.95	72.5
2018	27.37	72.63
2019	26.81	73.19
2020	26.27	73.73
2021	25.74	74.26
2022	25.23	74.77
2023	24.73	75.27
2024	24.50	75.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 22-05-2025

يوضح الجدول تراجع نسبة السكان في المناطق الريفية من 27.95% في عام 2017 إلى 24.50% في عام 2024، مقابل ارتفاع مستمر في نسبة السكان في المناطق الحضرية من 72.5% إلى 75.50% خلال نفس الفترة. هذا الاتجاه يعكس استمرار عملية التحضر في الجزائر، حيث ينتقل عدد متزايد من السكان من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل، خدمات تعليمية وصحية متطورة، ومستوى معيشة أعلى.

يُعزى هذا النمو الحضري المتزايد إلى عوامل متعددة تشمل التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، ضعف البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية، والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تشجع على الهجرة إلى المدن. بينما يؤدي تراجع السكان في الريف إلى تحديات مثل نقص اليد العاملة، تراجع الإنتاج الزراعي، واحتياجات متزايدة لتحسين الخدمات في المناطق الحضرية.

تستلزم هذه التحولات السكانية تبني سياسات متكاملة تهدف إلى تعزيز التنمية المتوازنة بين المناطق، من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات في الريف، وتحسين التخطيط العمراني في المدن لتجنب التوسع العشوائي ومشاكل الازدحام والتلوث.

الفرع الثالث: مؤشر الصحة العامة

هو مؤشر يقيس كمية تعكس الحالة الصحية للأفراد أو السكان، وتستخدم لتقييم فعالية السياسات الصحية.

أولا: العمر المتوقع عند الولادة

يعرض جدول رقم (20) تطور العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، وهو مؤشر ديموغرافي وصحي مهم يعكس مستوى الصحة العامة وجودة الحياة في المجتمع. يعتبر العمر المتوقع عند الولادة مؤشراً رئيسياً على تقدم النظام الصحي، الظروف الاجتماعية، ومستوى التنمية الاقتصادية في البلاد.

الجدول رقم(20): العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة
2017	75,43
2018	75,56
2019	75,68
2020	73,26
2021	75,21
2022	76,13
2023	76,26
2024	77.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://countryeconomy.com/ أطلع عليه يوم 22-05-2025

يوضح الجدول أن العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر شهد استقراراً نسبياً حول 75.4 إلى 75.7 سنة في الفترة من 2017 إلى 2019، مع انخفاض ملحوظ في عام 2020 إلى 73.26 سنة، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير جائحة كورونا التي أثرت سلباً على الصحة العامة ومعدلات الوفيات.

بعد ذلك، بدأ العمر المتوقع في التعافي تدريجياً، حيث ارتفع إلى 75.21 سنة في 2021، ثم استمر في الارتفاع ليصل إلى 77.68 سنة في 2024، مما يعكس تحسناً في الخدمات الصحية، الظروف المعيشية، والوعي الصحي لدى السكان.

هذا التحسن في العمر المتوقع يعكس نجاح السياسات الصحية والاجتماعية في الجزائر، لكنه يفرض أيضاً تحديات جديدة مثل الحاجة إلى تطوير خدمات الرعاية الصحية لكبار السن، وتعزيز برامج الوقاية والرعاية المستدامة لمواجهة الأمراض المزمنة.

الشكل رقم (14): العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2017-2024)

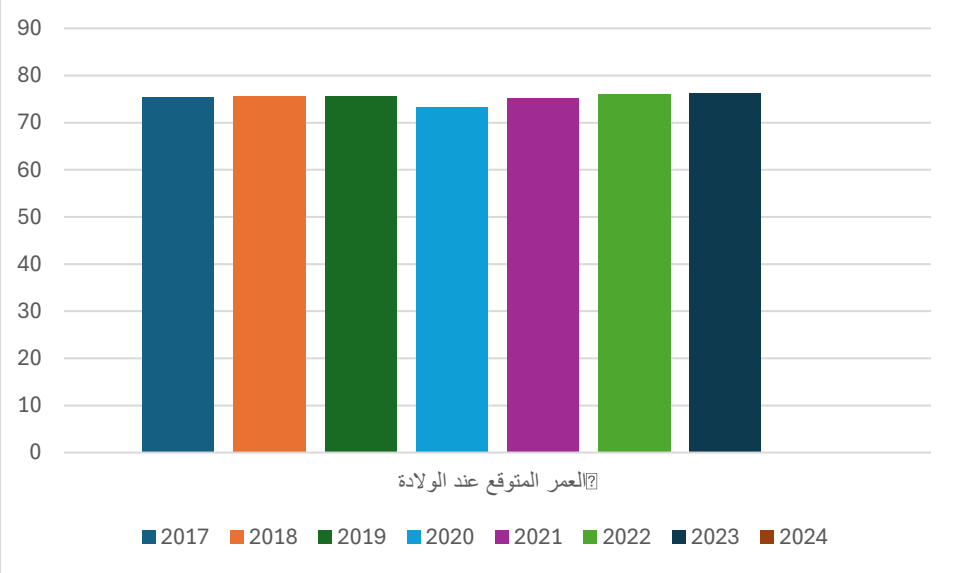

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 17.

شهد العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر استقراراً حول 75.4 سنة بين 2017 و2019، ثم انخفض إلى 73.26 سنة في 2020 بسبب جائحة كورونا. بعد ذلك تعافى تدريجياً ليصل إلى 77.68 سنة في 2024، مما يعكس تحسناً في الخدمات الصحية والظروف المعيشية، لكنه يطرح تحديات جديدة في رعاية كبار السن والوقاية من الأمراض المزمنة.

ثانيا: معدل الوفيات لكل 1000 شخص

يعرض جدول رقم (21) معدل الوفيات لكل ألف شخص في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، وهو مؤشر ديموغرافي هام يعكس الحالة الصحية العامة للسكان ومستوى الخدمات الطبية والرعاية الصحية.

الجدول رقم(21): معدل الوفيات خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	معدل الوفيات لكل ألف شخص
2017	4.66
2018	4.667
2019	4.681
2020	5.988
2021	4.96
2022	4.602
2023	4.641
2024	4.618

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على https://data.un.org/ أطلع عليه يوم 23-05-2025.

تشير البيانات إلى استقرار معدل الوفيات حول 4.66 لكل ألف شخص في الفترة من 2017 إلى 2019، قبل أن يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2020 ليصل إلى 5.988، وهو ارتفاع يعزى بشكل رئيسي إلى جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على معدلات الوفيات عالمياً، بما في ذلك الجزائر.

بعد عام 2020، بدأ المعدل في الانخفاض تدريجياً، حيث انخفض إلى 4.96 في 2021، ثم استقر تقريباً حول 4.6 في الأعوام التالية حتى 2024. يعكس هذا الانخفاض تحسناً في السيطرة على الجائحة، وتعزيز النظام الصحي، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الطبية والرعاية الوقائية.

يبقى معدل الوفيات في الجزائر ضمن معدلات منخفضة نسبياً، مما يعكس تحسناً في الظروف الصحية العامة، لكنه يبرز أهمية الاستمرار في تطوير البنية التحتية الصحية، تعزيز برامج الوقاية، ومواجهة التحديات الصحية المستقبلية مثل الأمراض المزمنة وشيخوخة السكان.

ثالثا: السكان الذين يحصلون على خدمات الصحية:

يعرض جدول رقم (22) نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022. يعد هذا المؤشر من المؤشرات الحيوية التي تعكس مدى توفر الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها للسكان، وهو عامل أساسي في تحسين الصحة العامة والوقاية من الأمراض. كما يساعد في تقييم كفاءة النظام الصحي وتوزيع الموارد الصحية بشكل عادل.

الجدول رقم(22): السكان الذين يحصلون على خدمات الصحية خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية (%)
2017	88
2018	91
2019	91
2020	92
2021	92
2022	86.9

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على تقارير الاقتصادي العربي الموحد (2020-2024) https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2024 تم الاطلاع عليه في 23-05-2025

تظهر البيانات أن نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية في الجزائر كانت مرتفعة نسبياً خلال الفترة من 2017 إلى 2022. حيث بلغت 88% في 2017، ثم ارتفعت إلى 91% في 2018 و2019، ووصلت إلى 92% في عامي 2020 و2021. هذا التحسن يعكس جهود الحكومة في توسيع نطاق التغطية الصحية وتحسين البنية التحتية للخدمات الصحية.

في عام 2022، انخفضت النسبة بشكل ملحوظ إلى 86.9%. قد يعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل محتملة، مثل الضغط المتزايد على النظام الصحي بسبب جائحة كوفيد-19، أو نقص الموارد في بعض المناطق، أو تغيرات في توزيع السكان.

بشكل عام، يشير الجدول إلى أن الجزائر حققت تقدماً كبيراً في توفير الخدمات الصحية للسكان، لكن الانخفاض في عام 2022 يستدعي إجراء دراسة متأنية لتحديد الأسباب واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع.

رابعا: نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية عند الأطفال

يعرض جدول رقم (23) نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية الأساسية عند الأطفال في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2023 يشمل الجدول عدة لقاحات مهمة.

الجدول رقم(23): نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية عند الأطفال خلال الفترة (2017-2023)

السنة	PCV (المكورات الرئوية)	BCG (السل)	OPV3 (شلل الأطفال)	HepB3 (التهاب الكبد)	MCV1 (الحصبة)	DTP3 (الخناق-الكزاز-السعال الديكي)
2017	85%	95%	90%	91%	80%	91%
2018	85%	95%	90%	91%	80%	91%
2019	84%	94%	89%	90%	79%	90%
2020	83%	93%	88%	89%	78%	89%
2021	80%	90%	84%	85%	75%	85%
2022	70%	83%	73%	77%	70%	77%
2023	70%	83%	73%	74%	70%	74%

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على algeria:WHO and UNICEF estimates of immunization coverage: 2022revision.

تشير البيانات إلى أن معدلات التطعيم كانت مرتفعة ومستقرة نسبياً خلال الفترة من 2017 إلى 2019، حيث تراوحت بين 80% و95% حسب نوع اللقاح، مع أعلى نسب للتغطية بلقاح السل (BCG) والخناق-الكزاز-السعال الديكي (DTP3) والتهاب الكبد.(HepB3)

بدأت معدلات التطعيم في الانخفاض تدريجياً ابتداءً من عام 2020، خاصة بعد تفشي جائحة كورونا التي أثرت على خدمات الرعاية الصحية واللقاحات، حيث انخفضت التغطية إلى 85%-90% في 2020، وتراجعت بشكل أكبر في 2021 إلى مستويات بين 70% و90%، مع استمرار هذا الانخفاض في 2022 و2023، حيث وصلت بعض اللقاحات مثل DTP3 و HepB3وOPV3 إلى حوالي 74%، ولقاح المكورات الرئوية (PCV)إلى 70.%

هذا التراجع في معدلات التطعيم يثير قلقاً كبيراً، لأنه قد يؤدي إلى زيادة خطر انتشار الأمراض المعدية التي كانت محصنة سابقاً، ويهدد المكاسب الصحية التي تحققت عبر السنوات. وقد استجابت وزارة الصحة الجزائرية بحملات وطنية لتدعيم التلقيح، خاصة للأطفال الذين تأخروا عن التطعيم، مع توفير اللقاحات اللازمة وتوعية الأهالي بأهمية استكمال جداول التطعيم.

الفرع الرابع: مؤشر معدل البطالة

سعت الجزائر، على غرار العديد من الدول، إلى توفير فرص العمل والحد من البطالة، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية في ظل غياب سياسة واضحة ومتكاملة لمعالجة هذه الظاهرة المتفاقمة. ولتحقيق تحسّن فعلي في معدلات البطالة، ينبغي اعتماد استراتيجيات فعالة وشاملة تركز على إيجاد حلول جذرية ومستدامة للمشكلة.

أولا: معدل نمو البطالة

يعرض الجدول رقم (27) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مع توضيح نسبة التغير السنوي في المعدل. يمثل هذا الجدول مرآة لتأثير العوامل الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك جائحة كورونا والإصلاحات الاقتصادية، على سوق العمل ومستوى البطالة في البلاد.

الجدول رقم(24): معدل نمو البطالة خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	معدل البطالة (%)	التغير (%)
2017	12.00	-0.2
2018	12.15	0.15
2019	12.29	0.14
2020	14.04	1.75
2021	13.61	-0.43
2022	12.44	-1.17
2023	11.81	-0.63
2024	11.40	-0.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.macrotrends.net/

تشير البيانات إلى أن معدل البطالة في الجزائر شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2020، حيث ارتفع من 12.29% في 2019 إلى 14.04%، وهو أعلى معدل خلال الفترة المدروسة، نتيجة التداعيات السلبية لجائحة كورونا التي أثرت على النشاط الاقتصادي وأدت إلى فقدان العديد من فرص العمل.

بعد هذا الارتفاع، بدأ معدل البطالة في الانخفاض تدريجياً، حيث انخفض إلى 13.61% في 2021، ثم استمر في التراجع خلال السنوات التالية ليصل إلى 11.40% في 2024. ويعكس هذا الانخفاض جهود الحكومة

الجزائرية في توفير فرص عمل جديدة، حيث أشار الديوان الوطني للإحصائيات إلى توفير حوالي 450 ألف منصب شغل خلال عام 2024، بالإضافة إلى إدماج العديد من المتسببين لمنحة البطالة في سوق العمل.

كما قامت السلطات بتعديل نسب البطالة بناءً على اعتبارات تقنية تشمل نشاطات القطاع الاقتصادي الموازي، مما أدى إلى تحديد نسبة بطالة أقل تبلغ 9.7% في نهاية 2024 بدلاً من 12.7% كما كان مذكوراً سابقاً.

على الرغم من هذا التحسن، يبقى معدل البطالة مرتفعاً نسبياً، خاصة بين حاملي الشهادات العليا والنساء، مما يستدعي استمرار تنفيذ سياسات تشغيلية فعالة وتنويع الاقتصاد لتعزيز فرص العمل المستدامة.

-معدلات البطالة حسب الجنس (ذكور، إناث)

يُعد معدل البطالة حسب الجنس من المؤشرات الهامة التي تعكس الفوارق في سوق العمل بين الذكور والإناث، وتساعد في فهم التحديات التي تواجه كل فئة على حدة. يعرض جدول رقم (28) تطور نسبة البطالة بين الذكور والإناث في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024، مما يتيح تقييم الفجوة بين الجنسين في فرص العمل وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على كل فئة.

الجدول رقم(25): البطالة حسب الجنس(ذكور، إناث) خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	البطالة (ذكور) (%)	البطالة (إناث) (%)
2017	10.10	21.30
2018	10.20	21.50
2019	10.30	21.70
2020	12.00	24.00
2021	11.60	23.40
2022	10.40	22.10
2023	9.80	21.10
2024	9.50	20.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://data.albankaldawli.org/ أطلع عليه يوم 25-05-2025

تشير البيانات إلى أن معدل البطالة لدى الإناث يفوق بشكل واضح معدل البطالة لدى الذكور طوال الفترة المدروسة. ففي عام 2017، كانت نسبة البطالة بين الإناث 21.3% مقارنة بـ10.1% بين الذكور، وهو فارق كبير يعكس التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه النساء في سوق العمل.

شهدت معدلات البطالة لدى كلا الجنسين ارتفاعاً في عام 2020، حيث ارتفعت البطالة بين الإناث إلى 24% ولدى الذكور إلى 12%، نتيجة تأثير جائحة كورونا التي أثرت سلباً على فرص العمل. بعد ذلك، بدأت معدلات البطالة في الانخفاض تدريجياً حتى عام 2024، حيث انخفضت البطالة لدى الإناث إلى 20.8% ولدى الذكور إلى 9.5.%

على الرغم من هذا التحسن، تبقى الفجوة بين الجنسين كبيرة، مما يشير إلى استمرار وجود تحديات هيكلية مثل التمييز في التوظيف، قلة فرص العمل الملائمة للنساء، والقيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة النساء في سوق العمل.

تدعم هذه الأرقام تقارير المعهد الوطني للإحصاء التي تؤكد ارتفاع نسبة البطالة بين النساء مقارنة بالرجال، خاصة بين حاملي الشهادات العليا، حيث تصل النسبة إلى أكثر من 30% بين الإناث في بعض الفئات، مقابل نسب أقل بين الذكور.

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية للتنمية في الجزائر

تبنّت الجزائر مجموعة من السياسات البيئية المتكاملة، إلى جانب استراتيجيات وطنية وتشريعات ملائمة، تهدف من خلالها إلى حماية البيئة من كافة أشكال التعدي، وذلك في إطار التزاماتها بتحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: التلوث البيئي وتسيير النفايات

يتناول هذا الفرع دراسة أسباب التلوث البيئي وأساليب تسيير النفايات كجزء أساسي للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: التلوث البيئي

تواجه الجزائر اليوم تحديات بيئية متزايدة تهدد بشكل جدي توازن منظومتها الإيكولوجية، خاصة في ظل تزايد معدلات التلوث بمختلف أنواعه. وما يزيد من خطورة الوضع هو غياب إجراءات فعّالة وشاملة لحماية البيئة، إلى جانب ضعف في السياسات الإدارية المعتمدة من قبل الجهات المختصة، والتي لا تزال دون المستوى المطلوب لمواجهة هذه التحديات.

وتعقد هذه الوضعية أكثر هشاشة نقص نظام معلومات بيئي موحد ومتكامل، يمكن أن يشكل أداة فعالة لتجميع البيانات البيئية الدقيقة من مختلف القطاعات ذات العلاقة. فغياب هذه الأداة يحول دون بناء استراتيجيات مستقبلية متينة تستند إلى معلومات موثوقة.

ورغم هذه التحديات، فقد أطلقت السلطات عدة مبادرات وجهود ملموسة للحد من التأثيرات السلبية، شملت مجالات متعددة كالتصحر، تلوث الهواء والمياه، والتخلص من النفايات. كما تم التركيز على تعزيز الثقافة البيئية لدى المواطنين باعتبارها ركيزة من ركائز السياسات البيئية الناجحة، من خلال دعم منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال البيئي، وربط التوعية البيئية بالمنظومة التربوية والتعليمية. وقد تُرجم ذلك إلى خطوات عملية مثل إدراج دروس متخصصة في الطور الابتدائي، وتخصيص كتاب دراسي لمادة التربية البيئية في الطور المتوسط، بالإضافة إلى إطلاق برامج إعلامية وتوعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون، بدعم من الصحافة الوطنية.

إن الجزائر عملت من خلال سياساتها للحد من التلوث البيئي، إلا أنها واجهت عدة تحديات أعاقت عملها من خلال الاستغلال الغير عقلاني للموارد وتفاقم مشكلة التلوث والنفايات واستهلاك الطاقة في ظل الاقتصاد الذي يعتمد على المحروقات والعواقب المترتبة على التلوث البيئي بأنواعها المختلفة، خاصة بالنظر إلى الصعوبات التي تواجه الدول، والتي تتمثل في "صعوبة حصر آثار التلوث الناجم، وصعوبة تحديد الملوث، فضلاً عن صعوبة حصر الأضرار التي تلحق بالبيئة." وغيرها من الصعوبات المتفاقمة؛ حيث ارتبطت مشكلات التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية المتبعة منذ الاستقلال لغاية الثمانينات؛ حيث أهملت هذه المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتبارات البيئية، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وتدهور الاطار المعيشي للأفراد، وهذا راجع لإهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، وسوء استغلال موارد الطاقة والاستهلاك المكثف للطاقة التقليدية في الصناعة، وعدم استعمال الطاقات النظيفة، لذلك وجب إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات للحد من هذه الظاهرة التي تتوسع أكثر فأكثر؛ حيث تم اتخاذ اجراءات للحد من ظاهرة التلوث من خلال بسن القوانين المتعلقة بالبيئية وحمايتها في اطار التنمية المستدامة، وكذلك تفعيل آليات السياسة البيئية؛ الاقتصادية والمالية والتثقيفية والتعليمة والمؤسسية والتشريعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر (ختال ، 2023، صفحة 234).

ثانيا: تسيير النفايات:

عندما يتعلق الموضوع بتسيير النفايات يتضح مدى التحدي الذي يواجه الجزائر في هذا الشأن لتحقيق التنمية المستدامة فقد أكد الوزير المكلف بشئون البيئة أن الجزائر تخسر ما يقرب من 300 مليون يورو سنويا بسبب عدم جمع وإعادة تدوير النفايات وبين الوزير أهمية التوعية والتحسيس لحماية البيئة من خلال فرز النفايات، كما بين أن

إعادة تدوير النفايات يعد استثمارا مفيدا ويخلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع صغيرة في مجال البيئة الصناعية، حيث تم إحصاء "ألفى شركة صغيرة تعمل في العديد من المجالات المرتبطة بحماية البيئة مثل الحفاظ على البيئة الخضراء وعمليات إعادة تدوير المخلفات، ويقدر حجم النفايات من جميع الأنواع بحوالي 13.5 مليون طن سنويا منها 60% يتم إعادة تدويرها فهناك حاجة لمساهمة المستثمرين في مجال إعادة التدوير النفايات من أجل تطوير بيئة الصناعة التي تلبي المعايير البيئية في هذا المجال، وأكد وزير البيئة أن الدولة تعول على تطوير صناعة إعادة التدوير لا سيما وأنها تمثل محورا مهما في صلب برنامج وطني يقوم على إدارة النفايات المنزلية التي تمثل الإطار المرجعي الأساسي في إعادة تدوير النفايات (بن عياش، 2015، صفحة 292).

يتم رمي مخزون النفايات في الجزائر غالبا داخل المفرغات العامة، أو حرقها في مراكز غير مهيأة وبخسائر تزيد عن السبعة مليارات دولار جراء إهدار وعاء بهذا الحجم، هناك كم هائل من النفايات القابلة للرسكلة شريطة وجود محولين على المستوى الوطني، كما أنّ رسكلة النفايات بوسعها توفير الطاقة والعملة، وتبرز تجربة المتعامل الألماني "جيتي زاد في إعادة تدوير النفايات الصلبة، وكذا شركة "الفار" التابعة للمؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة بوهران حيث انخفضت تكلفة استرجاع الزجاج على نحو ساعد على اقتصاد مالي مهم لعدم الحاجة إلى استيراد مواد أولية، وتندرج خطة مجموعة "إديالاك الجزائر" للطاقات المتجددة على تدوير نفايات الخشب والحديد والبلاستيك والكارتون، وفرزها على أن يتم تحويلها إلى المصانع المختصة بغرض رسكلتها، وتمكّن رسكلة طن واحد من الحديد من اقتصاد 2500 وحدة حرارية في الاحتياجات الطاقوية للتحويل في مركبات الصلب، بينما يسهم إعادة تذويب طن واحد من الألومنيوم في اقتصاد أربعة أطنان أما سبائك الألومنيوم المرسكلة فيجري اقتصاد 90 % من الطاقة اللازمة للحصول على معادن في حين تتراجع ميزانية بناء مصنع لرسكلة الورق بـ 50 إلى 80% من كلفة مصنع ينتج الورق من الخشب والحلفاء كما يسمح طن واحد من المسحوق الزجاجي المرسكل باقتصاد 1200 كلغ من المادة الأولية.

وتتوفر الجزائر على مراكز ردم تحول دون تسجيل أي انعكاسات بيئية، تبعا لاسترجاع النفايات الغير قابلة للتحلل ، عن طريق حرقها داخل أفران خاصة بدرجة حرارة عالية، بحيث يتم رسكلتها وتثمينها بتقنيات تتيح إعادة استعمالها وتصنيعها ، فإعادة تصنيع النفايات المنزلية لها جدوى اقتصادية أكيدة، حيث تستخدم الطاقات المولدة منها لأغراض التسخين وتوليد الكهرباء فضلا عن توفيرها فرصا استثمارية على منوال ما هو حاصل بالدول الأوروبية، أين صارت رسكلة النفايات صناعة قائمة بذاتها توفر مناصب شغل وتحرّك عجلة الاقتصاد وتعتبر مصدرا للقيمة المضافة كما هو حال ألمانيا، فرنسا، هولندا وغيرها، وألح الخبير الفرنسي "غي فيوير" في زيارته للجزائر على أهمية استخدام مخزون النفايات في إنتاج السماد العضوي المفيد للزراعة بما يفعل مسار التنمية المستدامة، وتقوم هذه

العملية البيولوجية على تحويل النفايات العضوية عن طريق بكتيريا إلى تربة سوداء غنية بالمواد المعدنية تسمى بـ "الكومبوس" وهو سماد طبيعي يستعمل للزراعة والبستنة من أجل تقوية الأرض بالعناصر المغذية والنافعة لتحسين الخصوبة وأبرمت الجزائر اتفاق شراكة مع الصندوق العالمي للبيئة يقضي بتخصيص 8.2 مليون دولار لفائدة المدينة الجديدة بوغزول في تدوير النفايات، فالجزائر مطالبة للاستفادة من التجارب الرائدة في تدوير النفايات والاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين (بن عياش، 2015، صفحة 293).

تتنوع مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية في الجزائر بهدف تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، وتشمل عدة رسوم وإتاوات تفرض على الأنشطة والمنتجات التي تؤثر على البيئة، وهي كما يلي:

أ. **الرسوم على النفايات الصلبة:**

- رسم إخلاء النفايات العائلية، يتراوح بين 640 و1000 دينار سنوياً لكل عائلة.
- رسم على الأكياس البلاستيكية (10.5 دج/كجم) طبقاً لقانون المالية 2004، يوجه عائداته للصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.
- رسوم تحفيزية على عدم تخزين النفايات الطبية (24000 دج للطن) والنفايات الصناعية الخاصة (10500 دج للطن) وفق قانون المالية 2002.

ب. **الرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة:**

- تختلف حسب نوع المنشأة، من 9000 دج للمنشآت الخاضعة للتصريح، إلى 120000 دج للمنشآت الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (وفق قانون المالية 2000).

ت. **الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية:**

- أُدخل بموجب قانون المالية 2003، ويُحسب بطريقة مشابهة للرسم على التلوث الجوي، مع تخصيص 30% من العائدات للبلديات.

ث. **إتاوة المحافظة على جودة المياه:**

- تُحصّل من مؤسسات إنتاج وتوزيع المياه لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة عدة صناديق لدعم المشاريع البيئية والتنموية، منها:

- **صندوق البيئة ومكافحة التلوث(2001)** : يمول مشروعات خفض التلوث وتحسين الأداء البيئي، ويُموّل عبر رسوم على الأنشطة الملوثة، تفريغ الفضلات الصحية، التلوث الهوائي الصناعي، ورسوم على أنواع الوقود.

- **الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم(1995)** : يهدف إلى دعم دراسات تهيئة الإقليم، إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية، والمشاريع الاقتصادية النظيفة.
- **صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم** :يدعم تنفيذ برامج التنمية الجهوية المتوازنة وتمويل البنى التحتية الكبرى والجمعيات المحلية.
- **الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية(2003)** : يمول الدراسات، مكافحة التلوث، وحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، بالإضافة إلى التدخلات الطارئة في حالات التلوث البحري.
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية(2002)** : يركز على مكافحة التصحر، تنمية الأراضي، دعم إنتاج الحيوانات والدواجن، وحماية المناطق الرعوية. (رحال و وآخرون).

الفرع الثاني: تطور انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون co2

يُعد حرق الفحم في محطات الطاقة الحرارية ومصانع الورق، إلى جانب تحلل المواد العضوية واستخدام الأسمدة، من المصادر الرئيسية لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وقد تفاقمت هذه الانبعاثات بشكل ملحوظ بفعل الأنشطة الاقتصادية المتزايدة، مثل إزالة الغابات والاعتماد على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة.

تعد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من المؤشرات البيئية المهمة التي تعكس مدى الضغط الذي تمارسه الأنشطة البشرية، وخاصة الصناعية منها، على البيئة والمناخ. وتكمن أهمية تتبع تطور هذه الانبعاثات في قياس مدى الالتزام بالسياسات البيئية واتفاقيات خفض الغازات الدفيئة، لاسيما في ظل التغيرات المناخية العالمية المتسارعة. تُعدّ انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أحد أبرز المؤشرات البيئية التي تعكس حجم النشاط الصناعي ومستوى استهلاك مصادر الطاقة الأحفورية، كما أنها تُعتبر العامل الرئيسي في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية

يعرض جدول رقم (26) تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2023، مقاسة بالملايين من الأطنان.

الجدول رقم (26): تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	تطور اشعاعات غاز co2 (مليون طن)
2017	166.60
2018	174.80
2019	181.60
2020	171.90
2021	179.70
2022	186.60
2023	180.40

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/ اطلع عليه يوم 18-05-2025.

تشير البيانات إلى ارتفاع عام في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 166.60 مليون طن في 2017 إلى ذروة بلغت 186.60 مليون طن في 2022، مع تذبذب طفيف في بعض السنوات. لوحظ انخفاض مؤقت في 2020 إلى 171.90 مليون طن، وهو ما يعزى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي والصناعي نتيجة جائحة كورونا، قبل أن تعاود الانبعاثات الارتفاع في السنوات التالية.

هذا الاتجاه يعكس تأثير النمو الاقتصادي والصناعي على زيادة الانبعاثات، حيث تحتل الجزائر مرتبة متقدمة بين الدول العربية في حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، نتيجة الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري في الإنتاج والطاقة. وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بزيادة الانبعاثات، مما يطرح تحديات بيئية تتطلب سياسات فعالة للحد من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة.

في هذا السياق، بدأت شركات مثل سوناطراك في تنفيذ استراتيجيات للحد من الانبعاثات، من خلال وقف الحرق الروتيني للغازات المصاحبة، وتشجير مناطق واسعة لتعويض البصمة الكربونية، ضمن جهود وطنية لتحقيق أهداف بيئية بحلول عام 2030.

يعرض الشكل رقم (22) تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2024.

الشكل رقم (15): تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2017-2024)

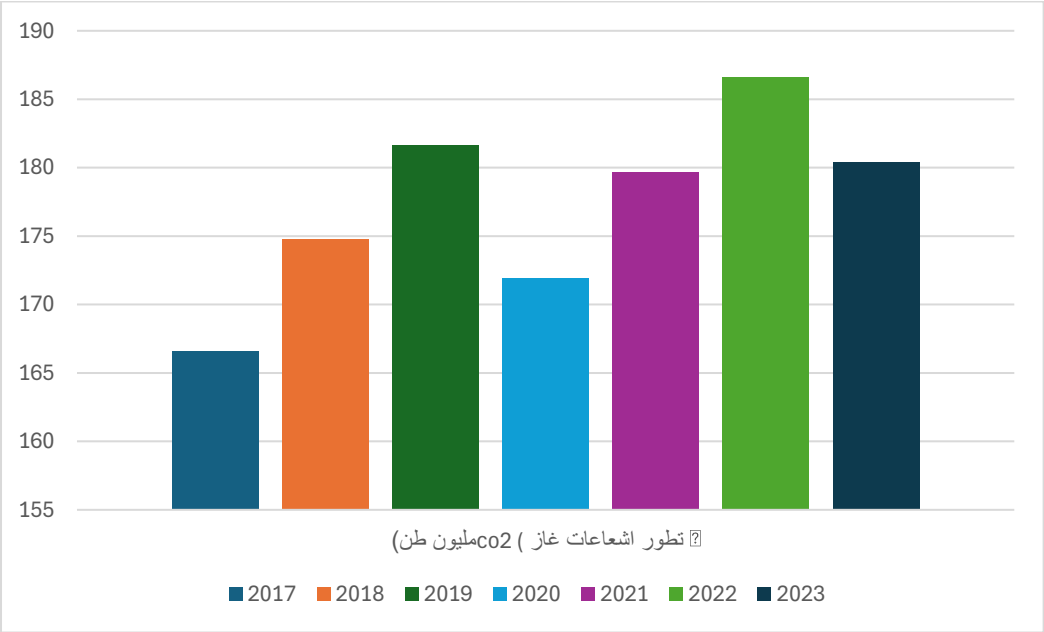

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم22

الفرع الثالث: نسبة الأراضي الزراعية

يشكل قطاع الأراضي الزراعية ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، حيث يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل. يعرض جدول رقم (27) تطور مساحة الأراضي الزراعية ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022.

الجدول رقم(27): نسبة الأراضي الزراعية خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	مساحة الأراضي الزراعية (ألف هكتار)	نسبة الأراضي الزراعية (من مساحة الأراضي)	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة
2017	41.335	17.355	7.470	3.16
2018	41.338	17.356	7.500	3.14
2019	41.316	17.34	7.530	3.16
2020	41.287	17.335	7.530	3.16
2021	41.277	17.330	7.530	3.16

2022	41.310	17.344	7.530	3.16

المصدر: من اعداد االطالبة بالاعتماد على https://tradingeconomics.com/، https://www.fao.org/. أطلع عليه يوم 17-05-2025

تشير البيانات إلى استقرار نسبي في مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث تراوحت المساحة حول 41.3 ألف هكتار، مع نسبة ثابتة تقريباً تبلغ حوالي 17.34% من إجمالي مساحة الأراضي. كما تبين أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بقيت مستقرة عند حوالي 7.53 ألف هكتار، بنسبة ثابتة تقارب 3.16%.

هذا الاستقرار يعكس ثباتاً في استخدام الأراضي الزراعية وعدم حدوث تغييرات كبيرة في التوسع أو الانكماش الزراعي خلال هذه السنوات. وعلى الرغم من ثبات المساحات، فإن الحفاظ على هذه الأراضي واستغلالها بكفاءة يمثل تحدياً هاماً، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية والنمو السكاني.

يبرز هذا الواقع أهمية تبني استراتيجيات زراعية مستدامة، تشمل تحسين جودة الأراضي، استخدام تقنيات الزراعة الحديثة، وتنويع المحاصيل لزيادة الإنتاجية الزراعية دون الحاجة إلى توسيع المساحات الزراعية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

الفرع الرابع: الغابات

تُعدّ الثروة الغابية عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على توازن النظام الإيكولوجي، ولهذا تولي الجزائر أهمية كبيرة لحمايتها من مختلف التهديدات، وعلى رأسها الحرائق التي تُعدّ الخطر الأكبر الذي يهدد الغابات. ومن هذا المنطلق، تبذل الدولة جهودًا متواصلة في مجال الوقاية ومكافحة الحرائق للحفاظ على هذا المورد الحيوي.

أولا: مساحة ونسبة الغابات

يعرض جدول رقم (28) تطور مساحة الغابات ونسبتها من إجمالي مساحة الأراضي في الجزائر خلال الفترة من 2017إلى 2022، مما يتيح تقييم مدى استقرار أو تغير الغطاء الغابي في البلاد وتأثيره على البيئة والتنمية المستدامة.

الجدول رقم(28): مساحة ونسبة الغابات خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	مساحة الغابات (كيلو متر مربع)	نسبة الغابات (اجمالي مساحة الأراضي)
2017	19.4	0.815
2018	19.3	0.810
2019	19.4	0.814
2020	19.5	0.818
2021	19.6	0.822
2022	19.7	0.86

المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على https://tradingeconomics.com/ أطلع عليه يوم 22-05-2025.

تشير البيانات إلى استقرار نسبي مع زيادة طفيفة في مساحة الغابات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت من 19.4 ألف كيلومتر مربع في 2017 إلى 19.7 ألف كيلومتر مربع في 2022. كما ارتفعت نسبة الغابات من إجمالي مساحة الأراضي من 0.815% إلى 0.86% خلال نفس الفترة.

هذا الارتفاع الطفيف يعكس جهوداً مستمرة في الحفاظ على الغابات ومكافحة التصحر، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها مثل حرائق الغابات التي أتلفت مساحات واسعة خلال السنوات السابقة. وتعد الجزائر من الدول العربية التي تمتلك مساحة غابية معتبرة، حيث تحتل المرتبة الرابعة عربياً من حيث مساحة الغابات.

ومع ذلك، تواجه الغابات الجزائرية تهديدات متعددة، من بينها الحرائق المتكررة التي تؤدي إلى فقدان مساحات كبيرة سنوياً، بالإضافة إلى الضغوط البشرية مثل قطع الأشجار والتوسع العمراني. لذلك، تبرز أهمية تنفيذ استراتيجيات وطنية لحماية الغابات، تشمل مكافحة الحرائق، إعادة التشجير، وتعزيز الوعي البيئي.

يعرض الشكل رقم (24) تطور مساحة الغابات ونسبتها من إجمالي مساحة الأراضي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022. يوضح الشكل التغيرات الطفيفة في الغطاء الغابي، مما يعكس جهود الحفاظ على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي في البلاد. كما يبرز الشكل أهمية الغابات في دعم التنوع البيولوجي ومكافحة التغير المناخي، إلى جانب التحديات التي تواجهها مثل حرائق الغابات والضغوط التنموية.

الشكل رقم(16): مساحة ونسبة الغابات خلال الفترة (2017-2022)

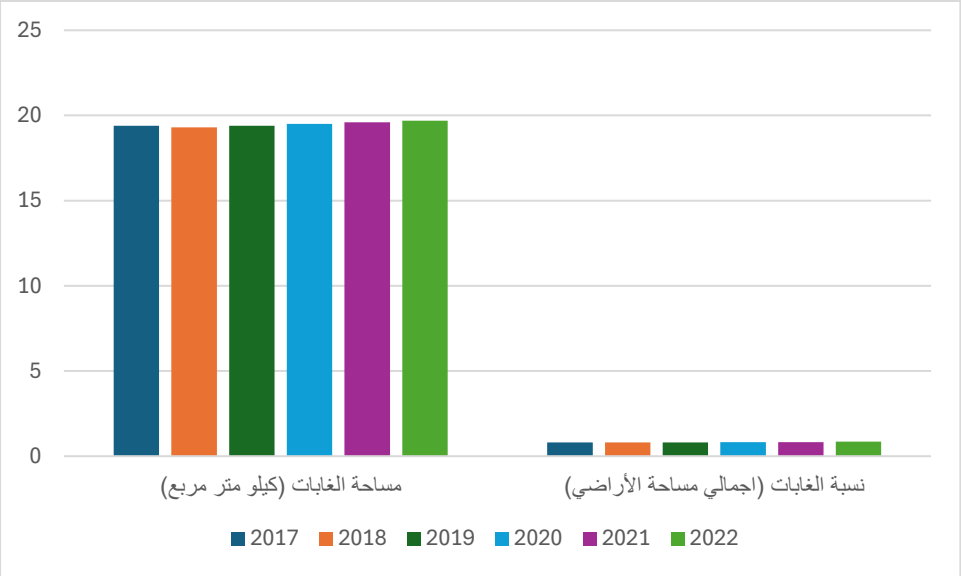

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 24

ثانيا: حرائق الغابات

يعرض جدول رقم (29) عدد حرائق الغابات والمساحات التي التهمتها النيران في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2023، مما يتيح دراسة تطور هذه الظاهرة وتأثيرها على البيئة الوطنية.

الجدول رقم(29): عدد حرائق الغابات خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	عدد الحرائق	المساحة التي التهمتها النيران (هكتار)
2017	2992	89.794
2018	797	1.554
2019	300	48.106
2020	1.186	114.704
2021	1.631	132.784
2022	106	52.556
2023	140	69.590

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.statista.com/

تشير البيانات إلى تفاوت كبير في عدد حرائق الغابات والمساحات المتضررة عبر السنوات. ففي عام 2017، سجلت الجزائر أعلى عدد حرائق بلغ 2992 حريقاً، أحرقت نحو 89.794 هكتاراً من الغابات. تراجع عدد الحرائق بشكل ملحوظ في 2018 و2019 إلى 797 و300 حريق على التوالي، مع تقلبات في المساحات المتضررة.

شهدت الأعوام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الحرائق والمساحات المحترقة، حيث بلغ عدد الحرائق 1186 و1631 على التوالي، مع احتراق مساحات كبيرة تجاوزت 130 ألف هكتار في 2021، مما يعكس تفاقم ظاهرة حرائق الغابات خلال هذه الفترة.

في المقابل، انخفض عدد الحرائق بشكل كبير في 2022 إلى 106 حرائق، مع تقليل المساحات المحترقة إلى 52.556 هكتار، واستمر الانخفاض النسبي في 2023 مع 140 حريقاً ومساحة 69.590 هكتاراً. وتعكس هذه الأرقام جهود السلطات الجزائرية في تحسين آليات الوقاية والمكافحة، إضافة إلى الاستجابة السريعة للحوادث.

تجدر الإشارة إلى أن عام 2024 شهد انخفاضاً غير مسبوق في حرائق الغابات بنسبة 91% مقارنة بالعقد الماضي، مع تسجيل أقل مساحة متضررة منذ الاستقلال، وهو مؤشر إيجابي يعكس نجاح الاستراتيجيات الوطنية في مكافحة هذه الظاهرة.

خلاصة الفصل:

استعرض الفصل الواقع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل الإطار القانوني والتشريعي الذي مر بمراحل متعددة منذ الستينات وحتى ما بعد التسعينات، مع التركيز على تطور قيمة الاستثمارات والتحفيزات المقدمة لجذبها. كما تم تناول واقع التنمية المستدامة عبر مؤشرات اجتماعية وبيئية، إلى جانب التحديات التي تواجهها مثل البطالة والتلوث البيئي. وأخيرًا، ناقش الفصل دور الدولة الجزائرية في توجيه الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التأكيد على أهمية الربط بين القوانين الاستثمارية وأهداف التنمية.

ومن أهم النتائج التي استخلصت من هذا الفصل ما يلي:

- تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر من اقتصاد موجه في الستينات إلى اقتصاد منفتح بعد التسعينات.
- تحديثات تشريعية هدفت إلى تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية وتقديم ضمانات وحوافز للمستثمرين.
- رغم التقدم، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية مثل البطالة والتلوث.
- الحاجة إلى سياسات متكاملة تربط بين الاستثمار والتنمية المستدامة.
- دور الدولة محوري في توجيه الاستثمار عبر سياسات تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- نجاح جذب الاستثمار يعتمد على استقرار البيئة القانونية والتنظيمية وتبسيط الإجراءات.
- ضمان حقوق المستثمرين يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويحفز التنمية المستدامة.

.

الخاتمـة

الخاتمة:

في ضوء ما تم عرضه من تحليل ودراسة حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2017-2024، يمكن التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي يشكل ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل، وهو ما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل مع المتغيرات العالمية. ومع ذلك، فإن التركيز الكبير لهذه الاستثمارات في قطاع المحروقات يظل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق تنويع اقتصادي فعّال ومستدام، مما يحد من قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل.

إن الاعتماد المفرط على قطاع واحد يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز، وهو ما يؤثر سلبًا على استقرار التنمية المستدامة. لذلك، من الضروري تبني سياسات استثمارية شاملة ومتوازنة تهدف إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات متعددة مثل الصناعة، الفلاحة، الطاقات المتجددة، والتكنولوجيا الحديثة، التي تتمتع بإمكانات نمو عالية وتساهم في خلق فرص عمل مستدامة وتحسين جودة الحياة.

كما أن التحديات التنظيمية والإدارية والقانونية التي تواجه المستثمرين الأجانب تشكل عائقًا كبيرًا أمام جذب استثمارات أكثر تنوعًا وفاعلية. لذا، فإن تطوير الإطار القانوني وتحسين مناخ الأعمال يمثلان عنصرين حاسمين لتعزيز جاذبية الجزائر كمقصد للاستثمار الأجنبي المباشر. ويجب أن تتضمن هذه الجهود تبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وحماية حقوق المستثمرين، بالإضافة إلى توفير بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال.

في الختام، يمكن القول إن التنمية المستدامة في الجزائر لن تتحقق إلا من خلال استراتيجيات استثمارية متكاملة توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب تعاونًا وثيقًا بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب دعم السياسات الحكومية التي تشجع على التنويع الاقتصادي وتعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات المستقبلية بمرونة واستدامة.

أولا: نتائج الدراسة

1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي: ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي الجزائري من خلال ضخ رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة، خصوصًا في قطاع المحروقات.

2. تركيز الاستثمارات في قطاع المحروقات: تبقى الاستثمارات الأجنبية مركزة بشكل كبير في قطاع المحروقات، مما يحد من التنويع الاقتصادي ويؤثر على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

3. التحديات القانونية والإدارية: تواجه الجزائر تحديات في الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك البيروقراطية، ضعف الحوافز، وعدم وضوح السياسات، مما يؤثر على جاذبية الاستثمار.

4. نقل التكنولوجيا والمعرفة: ساهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية، مما عزز من قدرات بعض القطاعات الاقتصادية، لكنه لم يشمل كافة القطاعات الحيوية.

ج. تأثير الاستثمار على التنمية المستدامة: الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي محدود على الأبعاد البيئية والاجتماعية، ويحتاج إلى سياسات أكثر تركيزًا لضمان مساهمته الفعالة في التنمية

ثانيا: التوصيات

1. تنويع القطاعات المستهدفة: ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاعات متعددة تشمل الصناعة، الفلاحة، الطاقات المتجددة، والتكنولوجيا الحديثة، لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية: تحديث وتطوير الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الحماية القانونية للمستثمرين لضمان بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة.

3. تعزيز الحوافز الاستثمارية: تقديم حوافز مالية وضريبية موجهة للقطاعات التي تساهم في التنمية المستدامة، مع التركيز على المشاريع التي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية.

4. دعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات: تشجيع الاستثمارات التي تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير مهارات القوى العاملة المحلية، مع تعزيز الشراكات بين الشركات الأجنبية والمحلية.

5. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: العمل على تحسين الشفافية في الإجراءات الاستثمارية ومكافحة الفساد الإداري لتوفير مناخ استثماري نزيه وفعال.

6-تفعيل دور الدولة في التوجيه الاستثماري: وضع استراتيجيات وطنية واضحة لتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراقبة وتقييم مستمر لأثر هذه الاستثمارات.

- **إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر** تتولى التنسيق بين مختلف القطاعات وتقديم الدعم الفني والإداري للمستثمرين.
- **إطلاق برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص** لتعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية المستدامة.
- **تطوير منظومة معلوماتية شاملة** حول الفرص الاستثمارية في الجزائر، وتوفيرها للمستثمرين الأجانب بشكل شفاف وسهل.
- **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية** للترويج للجزائر كوجهة استثمارية جاذبة على المستوى الإقليمي والدولي.

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر الاستثمار الأجنبي المباشر يظل رهيناً بمدى قدرة الدولة على توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة والمستدامة، وخلق بيئة استثمارية جاذبة وآمنة، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة لصالح الأجيال القادمة.

ثالثا: آفاق الدراسة المستقبلية:

- **تنويع القطاعات الاستثمارية** :توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاعات متعددة مثل الصناعة، الفلاحة، الطاقات المتجددة، والتكنولوجيا الحديثة لتعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات، بما يدعم التنمية المستدامة.
- **تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي** :مواصلة تحديث القوانين وتبسيط الإجراءات الإدارية، مع تعزيز حماية حقوق المستثمرين لخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية واستقرارًا.
- **تطوير البنية التحتية والاستفادة من الموقع الجغرافي** :الاستثمار في مشاريع بنية تحتية كبرى لتعزيز الربط اللوجستي للجزائر مع الأسواق الإقليمية والدولية، مما يعزز مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي.
- **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص** :إطلاق برامج تعاون واستثمار مشتركة تدعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية، مع التركيز على الابتكار وريادة الأعمال.
- **التركيز على التنمية الاجتماعية والبيئية** :دمج معايير الاستدامة في سياسات الاستثمار لضمان تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية.
- **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية** :تعزيز جهود الترويج للجزائر كوجهة استثمارية جاذبة على المستويين الإقليمي والدولي، لاستقطاب استثمارات نوعية تدعم الأهداف التنموية.
- **استخدام التكنولوجيا الرقمية** :تطوير منصات معلوماتية شاملة تسهل وصول المستثمرين إلى الفرص الاستثمارية وتوفر شفافية أكبر في الإجراءات

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة لعربية

أولا: الكتب

1. أبو النصر, م & ,.مدحت محمد, ي .(2017) .*التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها* .éd) .(01القاهرة, مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. أبو قحف, ع .(2003) .*الأأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية* .مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
3. إسماعيل, م & ,.آخرون .(2022) .الاستثمار الأجنبي المباشر .*سلسلة كتيبات تعريفية*.05 ,*41* ,
4. اسماعيل, م & ,.آخرون .(2022) .الاستثمار الأجنبي المباشر .*صندوق النقد العربي*.10 ,*41* ,
5. الجبوري, ع .(2014) .*دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية* .(éd. 01)عمان, الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
6. شلغوم, ع .(2012) .*دور المناخ الإستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية* .(éd. 01)بيروت, لبنان: مكتبة حسن العضوية للطباعة والنشر والتوزيع.
7. الصباحي, ع .(2021) .*الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق، دراسة قانونية مقارنة* .مصر: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
8. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). *دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية*. عمان: دار حامد للنشر و التوزيع.
9. العذاري, ع .(2016) .*الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية* .عمان, الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
10. العزاوي, ف .(2016) .*التنمية المستدامة والتخطيط المكاني* .عمان, الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.
11. عطية , م. ع .(2002) .*اتجاهات حديثة في التنمية* . اسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
12. الغرباوي, ش .(2020) .*الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية* .الإسكندرية, مصر: دار الفكر الجامعي.
13. قادري, ع .(2004) .*الاستثمارات الدولية : التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاشتثمارات* . الجزائر :دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
14. كافي, م .(2017) .*التنمية المستدامة* .(éd. 01)عمان, الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

15. الكبيسي, ع .(2019) .*دراسات حول مداخل التنمية المستدامة* .الرياض, السعودية: دار جامعة نايف للنشر.

16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) .(2003) .*سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والبني في منطقة الاسكوا* .الأمم المتحدة، نيويورك.

17. ليمان, أ .(2022) .*التنمية المستدامة: مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع* .(éd. 01)الخرطوم, السودان: المكتبة الوطنية.

18. محمد غنيم, ع & .,أبو زنط, م .(2014) .*التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها* .(éd. 02)عمان, الأردن: دار صفاء للنشر وةالتوزيع.

19. منصر, ج .(2015) .الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية .*دفاتر المتوسط* , 37-56.

20. الهادي, س .(2009) .*الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة* .(éd. 01)عمان, الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

21. الوجيز, ا .(1995) .*منشورات مجمع اللغة العربية* .مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع.

22. وزارة التعليم .(2024) .*التنمية المستدامة* .الرياض, السعودية: مكتبة فهد الوطنية.

ثانيا: المقالات

أبو رحمة, ن .(2022) .المدن الذكية وإشكالية البطء المؤسسي للمخططات التنظيمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة .*مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*.70-69 ,(02) *06* ,

البلتاجي, م .(2020) .دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية .–*مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية*.322 ,(01)

بن عيسى, م .(2018) .التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية .*مجلة أبحاث* , *03*(01), 55.

بن وهيبة, ن .(2017) .إشكاليات التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام المؤسسة الجزائلرية أنموذجا: من الإشكالية إلى الحلول .*مجلة مدارات سياسية*.47 ,(01) *01* ,

بوحديدي, ل .(2016) .الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية .*مجلة تاريخ العلوم*.160 ,*05* ,

بوشفيقة, ح & .,مويسي, م .(s.d.) .الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر .–*مجلة مينا للدراسات الاقتصادية2018*.153 ,(02) *01* ,

بوشقيفة , ح & ,.مويسي, م .(2018) .الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .*مجلةمينا للدراسات الاقتصادية*.143 ,(02)*01* ,

بونقاب, م & ,.زواويد لزهاري .(2018) .الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة .*مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* ,*03* , 107.

تومي, م .(2021) .محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر .*مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*.201 ,(02)*05* ,

الجبوري, م. س .(2010) .تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة .*المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*.60-1 ,

حاروش, ن .(2014) .مؤشرات التنمية المستدامة والخدمة العمومية المحلية في الجزائر .*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.92 ,(06)

حيدر, ع & ,.آخرون .(2012) .الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية .*مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*.163 ,(05)*34* ,

رايس , ف .(2023) .دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة-2000 (2020).*مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*.456-455 ,(02)*07* ,

رحموني , ع & ,.مطرفي, ز .(2024) .تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر .*مجلة أفاق للبحوث والدراسات*.555-541 ,(02)*07* ,

زغدار , أ .(2004) .الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة .*مجلة الباحث*.160 ,*03* ,

سوالم , ص & ,.طراد خوجة, ه .(2021) .الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر .*مجلة المنتدى والأبحاث الاقتصادية*.207 ,(01)*05* ,

شيلي, إ & ,.آخرون .(2019) .أبعاد مفهوم التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية – مؤسسةلاندروفر Rover Landللسيارات نموذجا .–*مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية* ,(02)*02* , 107.

صلاح محمد, آ .(2021) .تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في مصر .*المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*.234 ,(12)*06* ,

طيبي, ح ,.حجار, م & ,.مير , أ .(2017) .الطفرة النفطية الثالثة 2008 ومدى استفادة الجزائر منها .*مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*.43-34 ,

عبد الشافي, ا. ا & .,سيد, م. ك .(2020) .الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر: إحلال واردات أم تشجيع صادرات؟ " في الفترة من 2009-2018 ."*في اطار برنامج تأهيلي دكتوراة/ مادة الاقتصاد الدولي* . مصر, كلية التجارة , جامعة عين شمس.

عرابش , ز & .,برابح, ع .(2023) .واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية . *مجلة المقريزي للدراسات المالية والاقتصادية*.195-176 ,

العربي, ن .(2022) .أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر .*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*.384 ,(01)*08* ,

عطيل, آ & .,صاولي, م .(2019) .الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية . *مجلة دراسات اقتصادية*.67 ,(20)*02* ,

فرحاتية, ك .(2018) .التنمية المستدامة .*مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*.283 ,(11)

قشطي, ن .(2023) .التنمية المستدامة "الأهداف والتحديات ."*مجلة القانون والعلوم السياسية* ,(01)*09* , 04-05.

قنيز, ع .(2021) .فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 .*مجلة حوض البحرالأبيض المتوسط والحضارات الإفريقية*.83 ,(01)*03* ,

متيجي, ر & .,بوسلمة, ح .(2022) .دور المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة-دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولايات الوسط الجزائري .-*مجلة الاقتصاد الصناعي*.297 ,(02)*12* ,

مدادي, ع .(2012) .دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية .*مجلة الاقتصاد الجديد*.238-237 ,(07)

مصطفاوي, م .(2021) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1995-2019 .*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*.216 ,(02)*06* ,

ميدون, إ .(2020) .الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق احصائه (دراسة استكشافية) .*مجلة البحوث والدراسات التجارية*.45-44 ,(04)*02* ,

ناصر, م .(2009) .التنميةالمستدامة وتحدياتها في الجزائر .*بحوث اقتصادية وطنية*.112 ,(64)

ثالثا: الأطروحات الجامعية

محمد اسماعيل, م .(2015) .دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة -سوريا أنموذجا .-*أطروحة دكتوراه في الاقتصاد* .57 ,كلية الاقتصاد, سوريا: جامعة دمشق.

محصول, س .(2014-2013) .دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-20012 .*مذكرة ماجيستير* .75 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

برطيل, ه .(2016-2015) .دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة ف يالجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية .–*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .54 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عوينات , ع .(2008) .تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البينية في ظل التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر .–*مذكرة ماجيستير* .49 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة سعد دحلب البليدة.

شبانة, ن .(2018) .إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.–

شناق, ح .(2009) .تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية .–*مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير، فرع: نقود ومالية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير, جامعة الجزائر.

شوقي, ج .(2015) .أثر الاشتثمار المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد التنمية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي * أم البواقي.*

طير, ع .(2015-2014) .محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .17 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

علي صوشة , ف .(2015) .تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين .*مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و بنوك* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 03

علي صوشة, ف .(2015-2014) .تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسةمقارنة بين الجزائر والصين .–*مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية* .06 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.

غزال, خ .(2010) .تقييم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- حالة قطاع الاتصالات .– *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية قسم علوم التسيير, جامعة الجزائر 03.

كاكي, ع .(2011-2010) .أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري .*مذكرة ماجيستير في التجارة الدولية* .46-45 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي بغرداية.

كزار حسن, ب .(2022) .دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلأى العراق للمدة 2004-2020 .*أطروحة دكتوراه فيفقة في العلوم الاقتصادية* .26 ,كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة البصرة- العراق.

مشري, م .(2011-2008) .دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية بسكرة) .*مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية* .51 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف.

منصوري, م .(2020-2019) .واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية .*أطروحة دكتوراه* .36 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

هارون, ب .(2022-2021) .أثلر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018 .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .25 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الحاج لخضر -باتنة 1.-

هواري, م .(2013) .الاستثمار الاجبني المباشر والتنمية المحلية حالة وهران . *مذكر تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي* .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة وهران.

بعداش, ع .(2008) .الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 . *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر.

حسين, هـ. ع .(2018) .تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1990-2018 .*بحث تخرج تقدم به الطالب وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد* .كلية الإدارة والاقتصاد, العراق.

قد, م .(2016) .دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة .(1990-2013) *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة ومالية دولية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.-

مكرسي, ل .(2019) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي –دراسة قياسية حالة الجزائر .–*أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي.–

أشرف يونس, ع .(2013) .دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة –جامعة غزة نموذجا .–*مذكرة ماجيستير في اقتصاديات التنمية* .110 ,كلية التجارة, فلسطين: الجامعة الإسلامية– غزة.

برجي, ن .(2013) .الاستثمارات الاجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر) .*اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية , جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي. –

بركة , م .(2014) .تقييم آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر : حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006–2012 .*اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: إدارة أعمال* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير , جامعة الجزائر 03.

بلقاسم, م .(2006–2005) .أهميةالاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة–حالة الجزائر .–*مذكرة ماجيستير في علوم التسيير* .07 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

بن حافظ, ح .(2011–2010) .دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر 2008/1998 .97–96 .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة منتوري قسنطينة.

بن طراد, أ .(2015) .آليات تهيئة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل.م.د" في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. تخصص: علوم مالية* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة ابن خلدون– تيارت.–

بن عياش, س .(2015) .السياسات البيئية وتحديات التنمية في الجزائر .(2013–1999)*أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم فالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: دراسات سياسية مقارنة* .,الجزائر ,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري, جامعة الجزائر –03.–

بن يحي, ن & ,.آخرون .(2011-2010) .الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية المستدامة-حالة الجزائر .-*مذكرة ماستر في التجارة الدولية* .52 ,كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

بوحلايس, م. خ .(2009) .معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .*مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي* .الجزائر , معهد العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، دائرة العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

بيوض , م. ا .(2011) .تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب .*مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف.

تندرت, م .(2020) .آليات تفعيل مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة استشرافية .*أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شيادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 03.

ثوامرية, ر .(2019) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2015-2000 .*أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه* .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية, جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

خاطر, ا .(2013-2012) .دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر -دراية حالة دول مجلس التعاون الخليجي .*مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية* .89 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

ختال , س .(2023) .سيادة القانون في الإدارة العامة ومسألة التنمية المستدامة بالجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية* .الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.

خليف, إ .(2021) .دور التعليم المدمج في التنمية المستدامة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .*مذكرة ماجيستير* .22-21 ,كلية الدراسات العليا, فلسطين: جامعة النجاح الوطنبية نابلس.

روايقية, ز .(2019-2018) .تحسين كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية .*أطروحة دكتوراه* .63-62 ,كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

سارة, م .(2010-2009) .الاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة حالة أوراسكوم .-*مذكرة ماجيستير في قانون الأعمال* .12-11 ,كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة منتوري قسنطينة.

سحنون, ف .(2010-2009) .قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر .*مذكرة ماجيستير في علوم التسيير* .16 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير, الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

سطحي, ج .(2018-2017) .دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جيزي و أوريدو) .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .12 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

سعيدي, ي .(2007-2006) .تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .65 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة منتوري قسنطينة.

سي عفيف, ا .(2016-2015) .عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية .-*مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية* .30-29 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة وهران 2.

المداخلات والملتقيات

مزاتي, أ & .,آخرون .(05 02 ,2020) .التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية .*أ' مال الملتقى الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات*.293 ,

شيخي , غ & .,شيخي , خ .(2017) .الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية .*الملتقى العلمي الخامس حول:الاستثمارات الأجنبية المباشر ة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير محور البحث: المحور الأول: دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية*.13-1 ,

مزوق , آ .(2015) .مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر .*الملتقى الوطني: "تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م وترقية الصادارت خارج المحروقات الواقع- والأفاق- والتجارب الناجحة* .جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

القوانين والمراسيم:

الأمر رقم 06-08 ,2006) .جويلية 15 .(*المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل: 20 أغسطس 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.*

القانون 01-09 ,2009) .يوليو 26 .(*المؤرخ في 34 شعبان عام 1430، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.*

القانون رقم 01-19 ,2001) .ديسمبر 12 .(*المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، الجريدة رسمية، عدد 77.*

المادة 37 من الدستور ,1996) . ديسمبر .(8*الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل ب: القانون رقم 03-02 المؤرخ في 10 أفريل 2002، الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أفريل 2002، القانون رقم 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر._éàà*

المرسوم التشريعي رقم 93-12 ,1993) .أكتوبر 05 .(*المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64 .*

المرسوم التنفيذي رقم 08-07 ,2007) .جانفي 11 .(*المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427، الجريدة الرسمية، العدد 04.*

أمر رقم 10-01 ,2010) .أغسطس 26 .(*مؤرخ في 16 رمضان عام 1431، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، العدد 49.*

قانون رقم 03-10 ,2003) .يوليو 20 .(*مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،معدل ومتمم، الجريدة الرسمية، عدد 43 .*

قانون رقم 12-12 ,2012) .ديسمبر 26 .(*المؤرخ في 12 صفر عام 1434، يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد72 .*

قانون رقم 22-18 ,2022) . جويلية 24 .(*يتعلق بالاستثمار.*

قانون رقم 63-277 ,1963) .أوت .(02*المؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1338 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53.*

قانون رقم 90-10 ,1990) .أفريل 14 .(*يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد52، الصادرة في 2003.*

المراجع الأجنبية:

Hazel, J., & Gordon, W. (2009). *Learning for Development.* New York, usa: Zed Books Ltd.

Zaaich , M., & Khelaifia , I. (2024). Foreign direct investment in Algeria. *Journal of Economic Perspectives*, 1-8.